



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»

Human Rights & Democracy Media Center
“SHAMS”

المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية
بين الحضور والغياب

**Palestinian women in political parties
Between the presence and absence**

كمال الشافعي

نسرين عواد

٢٠١٠

المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية: بين الحضور والغياب

الطبعة الأولى: 2010 رام الله

كمال الشافعي

نسرين عواد

إصدار: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – ”شمس“

ما يرد في هذا الكتاب من آراء يعبر عن رأي المؤلفين: ولا يعكس بالضرورة موقف مركز إعلام
حقوق الإنسان والديمقراطية – ”شمس“

المحتويات

٥	مقدمة على الحواف: المرأة حيث الحافة
١١	عبور تاريخي
١٥	عبور اجتماعي
١٨	عبور سياسي
٢٣	محددات بحثية

الفصل الأول

٢٥	المرأة الحزبية في أدبيات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية
٢٥	تمهيد
٢٦	المبحث الأول: أدبيات ما قبل السلطة الفلسطينية
٣٠	المبحث الثاني: أدبيات ما بعد السلطة الفلسطينية

الفصل الثاني

٣٣	الإطار القانوني للمشاركة الحزبية للمرأة الفلسطينية
٣٣	تمهيد
٣٥	المبحث الأول: تأطير المشاركة الحزبية للمرأة الفلسطينية
٣٥	أولاً: الإطار الدستوري
٣٧	ثانياً: الإطار التشريعي
٤١	ثالثاً: المعاهدات الدولية والإقليمية
٤٤	المبحث الثاني: ضمانات مشاركة أوسع للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية
٤٤	أولاً: واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية والمصرية
٤٦	ثانياً: معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية الحزبية
٤٧	ثالثاً: التشريع كضمانة لمشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية

الفصل الثالث

- ٤٩ واقع الحياة الحزبية الفلسطينية ودور المرأة الفلسطينية فيها
- ٥١ المبحث الأول: حول مفهوم الحزب السياسي
- ٥٣ المبحث الثاني: في الواقع الحزبي الفلسطيني
- ٥٥ التيارات والأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية في الهياكل التنظيمية والبرامج الحزبية
- ٦٠ المبحث الثالث: نتائج البحث الميداني

الفصل الرابع

- ٦٩ نتائج وتوصيات

قائمة المراجع

- ٧٩ ملاحق
- ٧٩ الملحق رقم (١): ملاحظات حول البحث الميداني
- ٨٠ الملحق رقم (٢): الإستبانة
- ٨٥ الملحق رقم (٣): بيانات الإستمارة

مقدمة على الحواف: المرأة حيث الحافة

« تعاني المضطهدات دون أمل الصمت المطبق. وحينما يكون الرفض أبعد من حدود التعبير يبدو وكأنه غير موجود؛ يأتي هذا الفهم الخاطيء من أننا لا نستطيع الإمساك بلحظة الصمت. وحينما ينكسر الصمت فإننا نستطيع أن نفهم ما لم نكن نفهم من قبل ... الصمت لا ينفي وجود المعاناة والألم. وعلى الثورة والثوار الاستماع باهتمام وتركيز للغة الصمت. هذا الاستماع مهم بالذات لجنس النساء؛ فنحن نأتي عبر رحلة صمت طويلة، لكن تنظيم النساء ووحدهن يكسر صمت الاضطهاد الطويل: شيلاً روبيتهام» (محمود: ٣٣، ٢٠٠٢).

لا شك في أن الغالبية العظمى من الباحثين والمهنيين من الحقول الأكاديمية والمعرفية؛ المعنية بموضوع المرأة الفلسطينية، والحقل الجنسوي بشكل خاص-بما يحتويه كنظام من عناصر ومدخلات معرفية ذات جذور اجتماعية، تتفاعل فيما بينها لتتشكل تلك المخرجات باعتبارها جزء من النظام، وليست خارجة عنه؛ ترى في هذا الموضوع المطروق بحثياً مكروراً مستهلكاً ومستنفذاً من حيث الدراسة والبحث، وقد يذهب البعض لأن يرى انعداماً لأي إمكانية معرفية جديدة ومحتملة في الموضوع.

وانطلاقاً من موقع غير مقابل وغير موازي لهذا التوجه، فإننا نرى أهمية هذه الدراسة متجلية في حاجتنا الماسة في هذه المرحلة الراهنة إلى إعادة تقييم ومراجعة الذات؛ ومساءلة الموجود من الأبحاث والفرضيات والتأويلات المعرفية السائدة على الساحة الأكاديمية. فالحقل الجنسوي المتعلق بالمرأة الفلسطينية، وبالرغم من الدراسات العديدة التي تمت عليه في الآونة الأخيرة -خاصة بعد ميلاد السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤- فإنه وفي هذه المرحلة وكجزء من المجتمع الذي يمر بفترة مفصلية راهنة -يمكن تسميتها بمرحلة ما بعد النضال وما قبل التحرر إن صح التعبير-^١ تفرض علينا خصوصيتها كباحثين غير مغتربين عن هذا المجتمع. وفي المقابل لا نسعى إلى مجاملة العامة على حساب الفكرة وكرامة العقل، وبالتالي نجد أنفسنا أمام ضرورة المراجعة والتأمل في الممارسة والتجربة على كافة مستوياتها النظرية والمعرفية والتطبيقية، وبالتالي ضرورة الوقوف لتقييم المرحلة الراهنة، والتنبؤ بالمرحلة القادمة، عبر تقديم صورة مختلفة للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، يمكن للتاريخ تأريخها كونه شرعية جديدة لعمليات الاقصاء والتهميش ضد المرأة من قبل الفئات المهيمنة عليه.

وكافتراض مسبق وسائد فإننا وبدورنا نرى بان موضوع «المرأة الفلسطينية وحضورها السياسي»، موضوعاً شائكاً على ابسط توصيف، يجرنا إلى تخوم العديد من الحقول المعرفية، كونه لا ينفصل عن حقل الإنسانيات التابع له، والذي بدوره وكغيره من الحقول المعرفية يزخر بالمتغيرات التي تعجز أدواتنا البحثية الراهنة عن احتوائها، وبالتالي لا نستطيع تجاهلها والمضي قدماً دون أخذها بعين الاعتبار، مما يجعلنا نقف في تلك المنطقة الوسطى بين الأخذ وعدمه. هذا الحقل الشائك الذي يمتزج مع العديد من المتغيرات المجتمعية والفرضيات النسبية التي

^١ ما نقصده في هذا المصطلح أو التوصيف هو: الحديث عن واقع الحال الفلسطيني كواقع تختلط به الأمور؛ فالانتقال من مرحلة التحرر إلى مرحلة بناء الدولة لم يكن نتيجة تخلصه من الاستعمار إنما في ظل وجوده، ليطم بعدها بناء الدولة في ظرف إستثنائي وفي ظل تزاوج غريب بين المراحل المتناقضة، فتحول البرنامج النضالي الفلسطيني الذي كانت تقوده منظمة التحرير الفلسطينية إلى آخر سياسي في ظل عدم وضوح الرؤية نحو المستقبل سبب نوعاً من ضبابية التوجه، هذه المرحلة الضبابية التي تمر بها القضية الفلسطينية يمكن وصفها بالمرحلة الرمادية أو العتبية، وأهم سماتها عدم القدرة على الرجوع إلى الخلف لما تحمله هذه الكلمة من معاني الهمم ولكن المشكلة الحقيقية فيها أن التقدم إلى الأمام في كثير من الأحيان قد أصبح غير ممكن.

تتحدى فاعلية ومصداقية الأدوات البحثية، وتفتح باب تأويلات عديدة للقضايا المرتبطة بالمرأة والمشاركة السياسية، إلا أن غزل نسيج بحثي يقدم فهما للمتغيرات المجتمعية وتأريخا للانخراط النسوي في الحركة الوطنية الفلسطينية، يؤدي الى صياغة سياسات تخدم كلا من المتطلبات الإستراتيجية والعملية للنساء، في وضع يراعى خصوصية التجربة السياسية الفلسطينية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار التعالقات النابعة من الإطار الاجتماعي والمجمعي الذي يحوي أو يحتوى هذا الدور، ويفرضه في المقابل.

وبالتالي لا بد لهذه الدراسة من مدخل اجتماعي سياسي جنسوي، وعندما نتحدث عن مدخل اجتماعي فإننا بالضرورة لن نتحدث عن أفراد وجماعات بأفق مجردة، وإنما عن عوالم تاريخية وموروثات حضارية، ساهمت في تشكيل وصياغة الوعي الاجتماعي لهذه المجتمعات اتجاه كافة القضايا والمتغيرات الحياتية، سواء كانت جزء من هذا المجتمع أو خارجه عنه، مما سيمهد لنا الطريق كباحثين لفهم أعمق وربما أدق لموضوع «الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية». وهنا نقول بأننا لن نقف على حدود التأويلات، «فإذا جاءك التأويل فقد جاءك حجابي:» كما يقول النفري، والمقصود بالتأويلات هي الدراسات والنظريات والفرضيات المعرفية والأكاديمية التي تم انجازها في هذا الحقل، وما تبع ذلك من التعاطي معها كمسلمات غير قابلة للنقاش، بل ستمتد هذه الدراسة لتتطال حدود التساؤلات والترسيبات التي تتعلق بهذا الحضور السياسي، وبالتالي فإننا نسعى إلى مساءلة السائد من هذه التأويلات لموضوع المرأة الفلسطينية ودورها السياسي، وهذا التوجه بمجمله ليس انتقاصا أو تمردا على الدراسات والآراء الأكاديمية والمعرفية حول الموضوع، وإنما هو محاولة حوارية تأملية في هذا الجانب، «فالشك أصل المعرفة»، وليس لدينا في هذا البحث حقائق، بل ما نعد بأننا سنستطيع توفيره ما هو اسما من الحقائق وهي الاستفسارات، فالسؤال هو سيد المعرفة.

فهذه التشابكية ما بين الحقل الاجتماعي والدور السياسي تجبرنا بدورها على التنبؤ العمودي، مقابل الانتشار الأفقي في العملية البحثية، وذلك اقتناعا منا بأن الحقائق الكبرى تتجلى انعكاساتها في التفاصيل الصغيرة، فالوقائع الإجتماعية والسياسية تفرز ممارسات يومية تتجلى فيها القيم الإجتماعية والمعرفية الأكثر تأثيرا على مشاركة المرأة السياسية في الأحزاب، حيث يفرض الخطاب شبه المؤسساتي القبلي الذي يسود جو الأحزاب السياسية أجدته في تشكيل علاقته مع المرأة الفلسطينية والدور السياسي الممنوح لها.

وليس لنا إلا أن نختم هذا العبور العنبي بكلمات مقتبسة للكاتبه شيلا روثهام عن ضرورة الإنصات للصمت بين الكلمات، لما يحمله من حقائق عادة ما يخفيها المنطوق من الكلام: «...وأول ما نتعلم الكلمات نجد أنفسنا خارج الكلمات ... هذا الإبعاد إبعاد مشترك لدى جميع النساء لان الكلمات تشير إلى ما هو خارج الذات والنظرية تختمل ربط الواقع بما يتجاوز الواقع إن اللغة قوة... هي أداة قهر جبارة يحتمي بها أهل السلطة ويحافظون عليها لأنها الوسيلة التي يحافظون بها على سلطتهم» (محمود: ٣٣، ٢٠٠٢).

تمهيد:

تأتي أهمية البحث في الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية، ليس انطلاقاً من اهتمامات «جنسوية» فحسب، وإنما كمحاولة جدية لإعادة كتابة تاريخ القضية الفلسطينية، كتاريخ يرى في المرأة الفلسطينية شريكة في النضال والسعي نحو الاستقلال على حد سواء، بعيداً عن تلك الرؤية التي سادت وما تزال؛ والتي لا ترى في المرأة الفلسطينية إلا كملحق نضالي للرجل، وبذلك فإن ترميم الذاكرة الفلسطينية وإعادة إحيائها وبنائها يحتاج إلى تأريخ يرى في المرأة الفلسطينية شريكة جديّة في النضال والثورة، والاستقلال، خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الكيان الفلسطيني بفضائه المتعددة، والتي كما تم توصيفها سابقاً بمرحلة ما قبل التحرر وما بعد النضال.

إن الاهتمام بالدور السياسي للمرأة الفلسطينية، لن يمتد ليشمل الأشكال المختلفة من الفعل السياسي؛ حيث سيتم التركيز على مفهوم السياسة باعتبارها ممارسة السلطة على المستوى العام (صايغ: ٤٥، ١٩٩٧)، والاهتمام بالمستوى العام ومستوى المؤسسة الرسمية، على الرغم من إدراكنا بخطر إسقاط ما يدور في المجتمع الضيق ومجال الأسرة، والمشاركة الحقيقية للنساء، وما أضافته للتاريخ الحزبي الفلسطيني المعاصر، إلا أنه لن يتم مناقشة هذا المستوى من المشاركة غير الرسمية في هذا البحث تاركين إياه لبحث آخر.

الفصل بين الخاص والعام، وبين دور المرأة الذي لا يجب أن يكون تقليدياً- في المؤسسة والحيز العام، هو أساس أغلب الأبحاث التي تتناول موضوع المرأة والأحزاب السياسية، وسيبقى الدور النسوي السياسي مخفياً وغير ظاهر للعيان، حتى يتوسع مفهومنا عن السياسة ويتغير (Millet, 1971)، ليشمل الصراعات اليومية التي تخوضها النساء في سبيل العيش، ولتغيير علاقات القوة في المجتمع، ولإظهار نوعية وفاعلية مشاركة المرأة السياسية التي في الغالب ما تجر إلى وراء الكواليس في المشهد السياسي على مستوى الدولة، مع تأكيدنا على خطورة هذا التوجه في إقناع المرأة بالدور الممنوح لها اجتماعياً، وبالتالي التراجع للخلف وعدم مطالبته بالأدوار الممنوعة عنها أيضاً اجتماعياً.

وهنا لا بد لنا من الاستشهاد بدراسة (بتيب: ٨٦، ١٩٩١)، إذ قامت بتثبيت بدرستين عن أثر النشاط السياسي للنساء الفلسطينيات، وعلى وعيهن وممارساتهن النسوية، وتوصلت لاستنتاج يؤكد على أن النساء الفلسطينيات النشيطات لم يحققن إلا القليل من التغيير في علاقات الجنس التقليدية الأبوية، وقد عبرت عن ذلك بقولها: «إن تأثير النشاط السياسي لم يكن ذا شأن في مسألة تقسيم العمل، كما كان التحول ضئيلاً في العلاقات بين الرجال والنساء (بتيب: ٢٠، ١٩٨٦).

فالخطاب المجتمعي الموجه للمرأة الفلسطينية تجلى في عدة نواحي من حياتها؛ فخلق حدا يرتضيه لها ويحرم تجاوزه وبل ويعاقب على هذا التجاوز، ويأتي الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية داخل الأحزاب السياسية منسجماً تماماً مع تلك الحدود في مقابل محاولات خجولة من قبل الأحزاب السياسية للخروج عليها.

فالفرضية الأساسية لهذا البحث ترى بأن الحضور الحزبي النسوي الفلسطيني قد جاء منسجماً مع الدور الاجتماعي الممنوح لها، مقابل الأدوار الأخرى الممنوعة عنها، وقلما اتخذت تلك الأحزاب السياسية أية إجراءات قانونية أو سياساتية لإعطاء المرأة حضوراً حقيقياً في مستوى القرار والفعل داخل هذه الأحزاب، وإنما جاءت تحركات تلك الأحزاب في معظمها انعكاساً لصورة المرأة في المجتمع، وطبيعة الأدوار الممنوحة والممنوعة لها وعنها.

بناء على ذلك فإن إشكاليات هذه الدراسة تتحدد في التساؤلات التالية:

ما هي العوامل الاجتماعية، والثقافية، والحضارية التي ساهمت في خلق ملامح الدور السائد للمرأة الفلسطينية داخل الأحزاب السياسية وبخاصة في الفترة التي تلت تشكيل السلطة الفلسطينية.

- ١- ما هي الجوانب التي ركزت عليها الأدبيات الفلسطينية التي تطرقت للموضوع، وما هي الجوانب التي أغفلتها، والأسباب التي تقف وراء ذلك؟
- ٢- كيف ساهمت المواثيق الداخلية للأحزاب السياسية الفلسطينية في إعطاء هذا الدور السائد للمرأة الفلسطينية داخل الأحزاب السياسية؟ وكيف تعامل القانون مع المرأة ودورها السياسي؟
- ٣- قراءة نقدية في مساهمة التشريعات الفلسطينية في تعزيز الدور النسائي الفلسطيني السائد داخل الأحزاب السياسية، وما هي توجهات المشرع الفلسطيني.
- ٤- مقارنة في مساحات التقاء التجربة الحزبية للمرأة الفلسطينية، مع تجارب نسوية حزبية عالمية.

لذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم قراءة نقدية حول التجربة الحزبية الحالية والسابقة للمرأة الفلسطينية، وما يتضمن ذلك من قراءة للواقع الاجتماعي، والسياسي، والقانوني، الذي ساهم في تحديد هذا الدور والأسباب التي ساندته، عبر المراجعة النقدية للأدبيات الفلسطينية السابقة، وغيرها، هذا بالإضافة إلى تقديم قراءة تحليلية لواقع الأحزاب السياسية الفلسطينية وقراءة في مواثيقها الداخلية، والدور الذي لعبته هذه المواثيق في تحديد شكل العمل الحزبي النسوي الفلسطيني، وما يتضمن من قراءة في خطاب الحزب، وخطاب المرأة داخل الحزب نفسه.

ستتبع الدراسة المنهج التحليلي النقدي في مراجعتها للأدبيات الفلسطينية وللقوانين والوثائق المختلفة، وسيعتمد البحث على عدد من الإنتاج الأكاديمي الأجنبي حول موضوع المرأة والعمل السياسي، بهدف صياغة تأطير نظري للبحث يأخذ بعين الاعتبار النسوية ورويتها للعمل السياسي وخاصة في المجتمعات التقليدية.

خلال البحث سيتم إجراء مقابلات مع عدد من النساء الفلسطينيات اللواتي يشغلن مناصب عليا في أحزابهن السياسية، بالإضافة إلى الاعتماد على الاستبيانات كأداة بحثية.

ولا بد من الإشارة انه وخلال مجريات البحث لم توفر لنا الاستبيانات المعلومات المتوقعة من

مؤشرات كمية^٢ بالتالي تم الاستغناء عما ستقدمه هذه الاستبيانات من بيانات كمية إلى الاستفادة منها كمؤشرات نوعية ومفاهيمية تمثل فقط آراء العينة المبحوثة وذلك بهدف توظيفها في سياق البحث.

ستتم دراسة القوانين الفلسطينية التي سنتها السلطة الفلسطينية ومدى استيعابها لمشاركة المرأة السياسية، وبالتالي مدى تأثيرها على مشاركتها الحزبية، وفحص احتمالية أية عوائق قانونية أو ممارسات تحرم أو تقيد المشاركة الحقيقية للمرأة في الأحزاب والحياة السياسية، بالإضافة إلى الإمكانات التي وفرتها تلك القوانين لتسهيل دمج المرأة الفلسطينية في العمل الحزبي السياسي، وإبرازها كخبرة فاعلة وقادرة على إدارة دفة العملية السياسية برمتها، كما سنحاول رصد التغيرات التي طرأت على القوانين ذات العلاقة والتي أثرت في تحول دور المرأة الفلسطينية خلال فترة حكم السلطة الفلسطينية.

ولتوسيع آفاق البحث، وربط السياق السياسي الحزبي الفلسطيني وتجربته بذلك في الدول المجاورة أو ذات التجارب المشابهة، سيتم عقد مقارنات بين جزئيات مختلفة من التجربة السياسية النسوية الأردنية والمصرية، ومقارنتها بالتجربة الفلسطينية، من أجل تقديم استنتاجات وتوصيات لصياغة وتحسين لتوجهات السياسات الحكومية الفلسطينية الحالية.

حيث ستأتي فصول الدراسة مقسمة على النحو التالي:

القسم الأول:

يقدم عبورا تأطيريا نظريا معرفيا، وما يتضمنه من بناء أكاديمي للبحث، بالإضافة إلى بعض التعريجات الاجتماعية والتاريخية للدور الحزبي للمرأة الفلسطينية، بالنهاية الإطلال على النظريات النسوية وربطها بحثيات البحث ومنطلقاته.

القسم الثاني:

مراجعة نقدية للأدبيات السابقة الصادرة عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى رصد تلك الأدبيات الصادرة عن المؤسسات الأهلية، حول موضوعات المرأة الفلسطينية والأحزاب السياسية، وذلك بهدف تفكيك الخطاب السائد حول الموضوع، وللخروج بصفوة ما تم معالجته في هذه الدراسات، وإيجاد الفجوات التي لم تتال نصيبها من القراءة والبحث، وحتى إعادة النظر في المواضيع المقروءة، وإعادة قراءة ما يستوجب الإعادة.

القسم الثالث:

يحاول هذا الفصل دراسة واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية ضمن المنظومة القانونية التي وضعتها السلطة الفلسطينية، وبشكل خاص في القانون الأساسي الفلسطيني، وقوانين الانتخابات المتلاحقة، وقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية. وذلك في محاولة لرصد الدور الذي لعبته تلك القوانين في بروز نخبة نسائية ضمن النخب المعروفة بعد أن كانت هذه النخبة شبه مغيبية عن العمل السياسي الفلسطيني، كما سنعرض من خلال هذه الدراسة القوانين السابقة على السلطة الفلسطينية.

٢ للإطلاع على منهجية البحث انظر الملحق رقم (١)

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل رصد التغييرات على واقع هذه النخب من خلال القوانين السارية، أخذين بعين الاعتبار تجربة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي وتقاطعها مع التجارب المشابهة خاصة تجربة «المرأة الأردنية والمصرية»، التي يتشابه واقع نشوئها مع الواقع الفلسطيني للمرأة.

وسنحاول من خلال هذا القسم رصد التغييرات على دور المرأة ومشاركتها في العمل الحزبي والسياسي من خلال ثلاثة مستويات مختلفة هي:

- دور القوانين السابقة على السلطة الفلسطينية في تأطير مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي.

- قوانين السلطة الفلسطينية كتمهيد لمشاركة أوسع في العمل السياسي والحزبي.

- دراسة قانونية مقارنة حول واقع المرأة الفلسطينية وتحديات دمجها في العمل السياسي والحزبي.

القسم الرابع:

قراءة في واقع الأحزاب السياسية الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية سواء تلك المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية أو تلك التي بقيت غير منضوية تحت لوائها كحماس والجهاد الإسلامي، ومواثيقها الحزبية الداخلية وممارساتها السياسية بعد تولي بعضها (فتح وحماس) لزام السلطة، خاصة تلك المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وسنحاول هنا رصد التحولات التي طرأت على فكر الأحزاب السياسية؛ لنقارن بين المواثيق الحزبية التي تحمل أفكار تلك الأحزاب، والبرنامج الانتخابي إن وجد لتلك الأحزاب التي تقدمت لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني.

كما وستعكف هذه الدراسة في هذا الفصل، على دراسة شكل التواجد النسائي الفلسطيني تاريخياً، والشكل الذي اتخذته هذا التواجد داخل الأحزاب، حيث ستنتم القراءة لهذه المواثيق الداخلية لمعرفة ما أعطي للمرأة الفلسطينية، وما اخذ منها. ولا بد من التطرق إلى السياسات الرسمية ونوعية البرامج التي تقدم لتمكين المرأة سياسياً ومدى نجاعتها، وتعبير هذه البرامج عن مطالب النساء وحقهن بالمشاركة الحقيقية بالحياة السياسية الحزبية لدولهن.

القسم الخامس:

استخلاصات واستنتاجات ورؤية لسياسات محتملة.

عبور تاريخي:

اثر الانتداب البريطاني وما فرضه من سياسات على تغير المجتمع الفلسطيني برمته، وكذلك على الوضع النسوي الفلسطيني، وكان نتيجة لليأس المتنامي من سياسة الانتداب جاء التحرك الفلسطيني بعد قرونا من التعقيدات والمحرمات، وعندها بدأت تظهر أولى بوادر المشاركة السياسية النسوية في مختلف الفعاليات السياسية كالمظاهرات الاحتجاجية على سياسة الانتداب، إلا أن المجتمع بقي جامد المقاييس والمحاذير في وقت تعرضت له الحياة النسوية لتغيرات جوهرية (هولت: ٢٠، ١٩٩٦).

وقد استمر العمل النسوي في التقدم والتطور إلى إن تم في العام ١٩٢١ تشكيل أول منظمة نسائية رسمية ذات أهداف سياسية معلنة وهي الإتحاد النسائي الفلسطيني، حيث امتاز هذا العام بمنحى جديد للقضية الفلسطينية؛ فشرع الجميع عندها نساءً ورجالاً بالمسؤولية وبأهمية القيام بأعمال من شأنها خدمة القضية.

ومع ذلك فقد استمرت أولويات الإتحاد بالتركيز على القضايا الإجتماعية دون تلك السياسية، وقد استمر الحال كذلك حتى العام ١٩٢٩، أي حتى بدء ما يعرف اليوم باضرابات العام ١٩٢٩، فتغيرت أولويات النساء الفلسطينيات، إذ تمت الدعوة لعقد مؤتمر النساء الفلسطينيات في القدس، والذي حضره آنذاك ما يقارب الـ ٢٠٠ امرأة فلسطينية ممثلة عن معظم المدن الفلسطينية المختلفة، ذلك المؤتمر الذي قررت فيه النساء دعم الرجال في خدمة قضية الشعب الفلسطيني العادلة وترك كل الواجبات والمهام الأخرى التي كانت تقوم بها (هولت: ٢٠-٢١، ١٩٩٦).

وفي ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم حدثت العديد من الانتكاسات للقضية الفلسطينية خاصة سحق القوات البريطانية لما عرف بثورة ١٩٣٦ ومن ثم جلائهم عن فلسطين في العام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل على نحو ثلاثي مساحة فلسطيني التاريخية، مما انعكس سلبياً على القضية الفلسطينية برمتها، وعلى النشاط النسوي بشكل خاص.

وبشكل عام لم تشهد الفترة ما قبل العام ١٩٤٨ التحاق النساء بأي من التنظيمات العاملة ولم تشكل أحد أطرها، إنما ناضلت المرأة ضمن أطر خاصة بها تراوحت بين المؤتمرات العامة والجمعيات النسوية (الخليلي: ٧٧، ١٩٨١).

ومع ذلك فقد استمر العمل النسوي وإن بوتيرة أقل حتى تشكيل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العام ١٩٦٥، وترى «روز ماري صايغ» أن إستمرار العمل خلال تلك الفترة إتخذ أربعة أشكال جديدة هي: إستمرار عدة فروع لإتحاد النساء العربيات بالعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي العديد من الأماكن التي يتواجد فيها الشتات الفلسطيني كسوريا ولبنان، إضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء العديد من الجمعيات الخيرية النسائية خدمة للاجئين الفلسطينيين، وإلتحاق عدد من النساء الفلسطينيات بإحزاب المعارضة كحزب البعث والحزب الشيوعي الأردني وحركة القوميين العرب، وأخيراً تقديم الدعم للمنظمات الفلسطينية المقاومة والتي تقوم بتنفيذ عمليات فدائية داخل إسرائيل.

وقد شكل العام ١٩٦٥ نقطة تحول بالنسبة للنساء الفلسطينيات خاصة بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت عبر الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية مظلة جامعة للنساء الفلسطينيات يستطعن من خلالها العمل على خدمة القضية الفلسطينية (هولت: ٣٠، ١٩٩٦)؛ وقد تعرض هذا

الإتحاد للعديد من الضغوط من قبل الاحتلال وغيره من الأنظمة العربية بهدف التضييق عليه ومنعه من ممارسة مهامه؛ كونه يشكل رسمياً احد اذرع منظمة التحرير الفلسطينية، مما فرض عليه العديد من القيود على تحركاته داخل المجتمع الفلسطيني في ذلك الوقت.^٣

ومن جهة أخرى يذكر غازي الخليلي في كتابه «المرأة والثورة» بأن الفترة ما بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ سادها غياب للشخصية الوطنية الفلسطينية مما حال دون قيام أحزاب أو تنظيمات فلسطينية، مما أدى إلى توجه الفلسطينيين إلى الأحزاب السياسية التي كانت موجودة في أماكن وجودهم كالحزب الشيوعي الأردني وحركة القوميين العرب. وفي ظل غياب هذه الشخصية اتجه اغلب الفلسطينيين بما فيهم النساء إلى الانضمام لأحزاب أخرى كانت موجودة في أماكن تواجدهم كما سبق وأشرنا، ولكن هذه الأحزاب لم تعط تلك الأحزاب لمسألة المرأة أولوية ملحوظة ولم يقد أي حزب بطرح برنامج محدد لتحرير المرأة، وإن وجد مثل هذا البرنامج فقد بقي حبراً على ورق (الخليلي: ١٠٢، ١٩٨١).

ويشير غازي الخليلي بأن الأحزاب السياسية تلك كانت تبالغ في مراعاة التقاليد خوفاً منها على قاعدتها الشعبية التي يمكن أن تهتز من جرّاء طرح مسألة تحرر المرأة بشكل واسع حتى أن الحزب الشيوعي على سبيل المثال كان يطلب من عضواته عدم تحدي قيم المجتمع (الخليلي: ١٠٢-١٠٣، ١٩٨١).

ويضيف الخليلي بأن المرأة خلال تلك الفترة لم توجد في خلايا مختلطة، ويضرب مثلاً لذلك حركة القوميين العرب التي كانت النساء فيه يشكلن خلايا خاصة بهن لها اجتماعاتها الخاصة، كما أن أعلى مرتبة تنظيمية حصلت عليها امرأة في تلك الفترة كان العام ١٩٦٥، حين حصلت سيدة من نابلس على عضوية لجنة منطقة، ولم تتكرر تلك الحالة في منطقة أخرى (الخليلي: ١٠٣، ١٩٨١).

وعند تأسيس حركة فتح يرى الخليلي بأن دور المرأة إقتصرت على الأعمال المساعدة والمساندة كإيصال الرسائل وجمع التبرعات وذلك بتكليف من أقاربهن النشطاء في الحركة، ففي الأردن مثلاً وكما يرى الخليلي بأن المرأة لم تحصل على عضوية الحركة الكاملة إلا بعد اجتماع لجنة الإقليم في أواخر العام ١٩٦٩ (الخليلي: ١١٧، ١٩٨١).

ويرى الخليلي بأن المرأة في فتح كانت تحارب على أكثر من جبهة، فهي من جهة تحارب لإثبات قدرتها ومكانتها، ومن جهة أخرى تتاضل لتحسين وضعها إلى جانب الأعباء الأخرى (الخليلي: ١١٨، ١٩٨١)، هذا التغيب لدور المرأة في حركة فتح بدا جلياً عند التوقيع على اتفاق أوسلو ١٩٩٣ الذي عارضه اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي «التنظيم النسائي لفتح» تلك الاتفاقية، فكانت النتيجة وكما محاولة لإضعاف قيادة ذلك التنظيم عبر توسيع العضوية، وإذ بدأ الأمر في بدايته محاولة لزيادة تمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار كما تطالب به النساء، ولكن في الواقع كان الهدف السيطرة على هذا الإطار عبر تشكيل لجنة جديدة، حيث قامت هذه اللجنة بانتخاب قيادة جديدة من ثلاثة عشرة عضو لا تضم «ريبعة نياب» رئيسة الاتحاد، ومنح عرفات هذه اللجنة الجديدة دور إعادة تنظيم مشاركة النساء في فتح؛ وهو ما أدى عملياً إلى خلق كيان تنظيمي جديد في فتح اسمه «تنظيم المرأة» للتخلص من الجناح السابق المعارض، وانتهت تلك المحاولة مع اندلاع انتفاضة الأقصى، ولكن بعد أن ضعف وغابت رؤية الدور المستقبلي عن المنظمة

٣ مقابلة أجريت مع السيدة زهيرة كمال يوم الثلاثاء الموافق ل ٢٣/١٢/٢٠٠٨ الساعة الرابعة من بعد الظهر في مكتبها.

النسائية في فتح (جاد: ٧٢، ٢٠٠٨).

أما المرأة في الجبهة الشعبية فلم تعاني من أزمة الوجود التي عانت منها نظيرتها في فتح، فهي عضو كامل العضوية منذ تأسيس الجبهة، فالجناح النسائي التابع لحركة القوميين العرب أعتبر تنظيماً نسوياً تابعاً للجبهة، وقد تبوأَت المرأة في الجبهة جميع المناصب عدا عضوية المكتب السياسي (الخليلي: ١٢٤، ١٩٨١).

وعلى الصعيد العام فقد اشتركت المرأة في اجتماعات المجلس الوطني الأول في ١٥/٥/١٩٦٤ والذي أقيم في القدس، وقد كان عددهن في ذلك الاجتماع إحدى وعشرون امرأة من أصل أربع مائة واثنان وعشرون شاركوا في ذلك الاجتماع، وحضرت النساء ذلك الاجتماع كممثلات عن الهيئات النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة والشنات (جاد الله: ٥٥، ٢٠٠٧).

أما المرحلة المفصلية الأخرى والتي أَلقت بظلالها على المجتمع الفلسطيني؛ وما نتج عن ذلك من تحول في طبيعِة العمل النسوي الذي شهدته مطلع السبعينيات هو حرب حزيران أي النكسة في العام ١٩٦٧، وما نتج عنها من احتلال لباقي الأراضي الفلسطينية، وبعض أراضي الدول العربية المجاورة.

وفي السبعينيات من القرن الماضي أنشئ « اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني » والذي شكل أول لجنة جماهيرية نسوية أنشأت في ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ والذي جاء كنتيجة للإدراك النسوي الفلسطيني في تلك المرحلة إلى حاجتها لتشكيل تنظيم نسوي سياسي أكثر حضوراً، يهدف إلى إشراك النساء الفلسطينيات بغض النظر عن أماكن تواجدهن سواء في القرية أو في المخيم أو في المدينة، وبغض النظر عن مستوياتهن التعليمية (هولت: ٣٥، ١٩٩٦).

وبعد النجاحات التي حققها الإتحاد على المستوى التنظيمي التعبوي حرصت أغلب المنظمات الفلسطينية على أن يكون لها جسم نسائي مستقل يقوم بعملية التعبئة والتنظيم للنساء وتنفيذ العديد من المهام الإجتماعية التي تخدم مصالح الحزب، ونتيجة لذلك وحتى عام ١٩٨٣ فقد ظهرت إلى حيز الوجود أربعة أطر نسائية مختلفة تتبع أحزاباً سياسية مختلفة وهذه الأطر هي:

- إتحاد لجان العمل النسائي الذي تبع الجبهة الديمقراطية.

- إتحاد لجان المرأة العاملة الذي تبع الحزب الشيوعي الفلسطيني.

- إتحاد لجان المرأة الفلسطينية الذي تبع الجبهة الشعبية.

- لجنة المرأة للعمل الاجتماعي الذي تبع حركة فتح.

وتشير السيدة زهيرة كمال إلى أنه ومع هذا الانقسام الذي حصل للأطر النسوية إلا أنه ظل هناك جسم تنسيقي بين تلك الأطر في محاولة لتوحيد التوجهات النضالية الوطنية والنسوية.

وقد شهدت هذه المرحلة من العمل النسوي تغيراً جذرياً في المجالات التي طرقتها المرأة الفلسطينية سابقاً، إلى مجالات لم تطرقها من قبل، من أهمها: التنظيم السياسي، والعمل النقابي مما أدى إلى تعرض العديد من النساء الفلسطينيات - كما حال معظم المجتمع الفلسطيني إلى القتل والإعتقال والتعذيب والنفي، ولا بد من الإشارة إلى أن أولى بوادر الانخراط النسوي في العمل

٤ حالياً يوجد ست أطر نسائية.

العسكري جاء تحديدا في الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٦.

كما كانت مشاركة النساء الفلسطينيات في الحياة الحزبية الفلسطينية كثيفة في السبعينات، وخاصة في الأطر الطلابية والأطر التطوعية، وقد بدأت في الأحزاب اليسارية ثم انتقلت إلى التنظيمات والأحزاب الرئيسية العامة في منظمة التحرير الفلسطينية (Traci: ٧٠, ١٩٩٠)، وتبلور دور المرأة الفلسطينية صعودا إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث تنوع الدور النضالي للمرأة وامتد ليشمل معظم طبقات النساء الفلسطينيات.

زاد إنخراط النساء في الأطر والأحزاب السياسية إبان الانتفاضة الأولى حيث بلغ عددهن حوالي الألف امرأة، ولكن مع مرور العام الأول للانتفاضة ونظراً لبطش المحتل تراجع الدور النسوي، وعاد العمل النسوي نخبويًا عاجزاً عن التعامل مع هموم النساء وتطلعاته المستقبلية (جاد الله: ٦٠، ٢٠٠٧)، ومع ذلك فترى إصلاح جاد بأن للنساء دور مهم في إدامة هذه الانتفاضة من خلال الشبكات الداخلية التي بينت على الأعمال الاجتماعية من زيارات لعائلات الشهداء والأسرى (جاد: ٣٨، ٢٠٠٨).

وزاد من حدة هذا التراجع ظهور الحركات الإسلامية كحركة حماس، فقد رفضت تلك الأحزاب مشاركة المرأة ونادت بعودتها إلى بيتها معتبرة إياها أداة إنجاب وتنشئة للرجال المقاومين (جاد الله: ٦٠-٦١، ٢٠٠٧).

وفي التسعينات، تراجع المد الوطني والمشاركة الشعبية، خاصة بعد اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، وما عبرت عنه فيما بعد كفترة تاريخية مفصلية في القضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني على حد سواء، وألقت بظلالها وتأثيراتها المتناقضة سريعاً على مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، ومن بينها شكل التواجد النسوي الفلسطيني داخل مؤسسات المجتمع الأهلية والحكومية، وما طرأ من تغيرات جديده على أولويات العمل النضالي للمرأة الفلسطينية، وخاصة الحزبي منه، لذا فإن من متطلبات بناء رؤية جديدة لهذا الموضوع ستكون بمثابة محاولة استجلاء لأهم المستجدات التي أثرت بعمق على مختلف عناصر المجتمع الفلسطيني، خاصة بعد امتصاص مؤسسات المجتمع المدني للعديد من الكوادر النسائية السياسية وانسحاب البعض الآخر، وكيف تمت ترجمة هذه المتغيرات على شكل ومضمون الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية، حيث جاءت نتائج أوسلو الأولية على الحركة النسوية بتقسيمها إلى قسمين: قسم يرى في أوسلو مكسباً سياسياً، وآخر لا يرى فيه ذلك، وبالتالي فإن القسم الداعم للمفاوضات شكل لجنة فنية لشؤون المرأة (طاقم شؤون المرأة) للمطالبة بتمكين أكثر في مؤسسات السلطة بالإضافة إلى تبني تشريعات تساوي بين الجنسين.. الخ (Traci: 70, 1990).

”ولكن التحول الأهم بالنسبة للنخب النسائية كان إنشاء السلطة الفلسطينية واختلاف مهامها عن حركة التحرر التي مثلتها منظمة التحرير، ومن هنا أتت التباسية العلاقة بين الأحزاب السياسية والأطر النسوية المنضوية تحتها وبالتالي شعور تلك الأطر بالحاجة إلى استقلالية أكبر من الحيز المتاح لها من قبل التنظيمات التي كانت تنضوي تحت مظلة التحرير، وهذا التباين بالإضافة إلى الاعتباطية قد أضعف التأثير السياسي لهذه الأطر وقدرتها على التأثير على السياسة العامة“ (هلال: ٨٢، ٢٠٠٢).

٥ شكل طاقم شؤون المرأة في آب ١٩٩١ كأحد الطواقم الفنية التي شكلت لدعم المفاوضات

عبور اجتماعي:

إن حاجة فهم الواقع الاجتماعي الفلسطيني؛ يفرض علينا إعادة رؤية تلك المتغيرات التي لعبت دورا جذريا في تجسيد شكل العلاقة الراهنة للعناصر المكونة للمجتمع، وبالتالي فإن هذا يتطلب منا إلى حد ما المساهمة الجدية في خلق الأسئلة، وعدم الوقوف أمام المكرور منها، والتي لطالما أدت وستؤدي إلى خلق النمط المعرفي السائد الواقف عند حدود الإجابات الجاهزة والمقولة، والمعدة مسبقا.

فالموضوع برمته بحاجة إلى قراءة سوسبولوجية تفكيكية جديدة؛ تلقي الضوء على المجتمع بمدخلاته ومخرجاته كافة، وما بينهما، وذلك لتفكيك وتحليل الرموز الثقافية المنتجة للمعتقدات والقيم التي أفرزت بدورها، هذا التنميط السائد للأدوار النسائية داخل المجتمع، والأطر المجتمعية المختلفة، ومنها الأحزاب السياسية، فالأسئلة التي تقف على الحافة لا تتطلب إلا إجابات رقمية وإحصائية، والمرأة التي تقف على حافة مجتمعنا وتعاني من التهميش في الحيز العام المحتكر للرجال؛ سرعان ما تخرج إلى الاستثناء ثم تعود إلى البيت بعد الانتصار أو تحقق الهزيمة.

فهذه القوالب والانمطة الجاهزة ضاربة جذورها في التاريخ، وما خلفه من موروثات حضارية، مازالت آثارها متجلية في وعي حاضر اليوم، حتى بصياغته للغة التعبيرية التي استخدمتها المرأة في قضيتها النضالية، فالمقولة المنبئية على أن المرأة نصف المجتمع، تحمل في ثناياها ذلك الاستسلام غير الواعي للثقافة الذكورية، فترديد تلك العبارة يؤكد في كل مرة على أن المرأة هي نصف الرجل، لأننا لا نستطيع أن نتجاهل أن المجتمع الذي تنادي المرأة بأحقيتها بنصفه هو مجتمع الذكر/الرجل، فهذا الخطاب الذي يحمل في كل عناصره فكرة المساواة مع الرجل هو خطابا يحتوي إحساسا بالتفوق لصالح الرجل، نابعا من افتراض ضمني يحمله الخطاب بمركزية الرجل المذكر، وبالتالي فحين تتساوى المرأة فهي تتساوى مع الذكر، وحين تشارك فهي تشارك الذكر، مما يؤدي في كافة الأحوال إلى تلك النتيجة الحتمية بتحول الرجل إلى مركز الحركة وبؤرة الفاعلية (حامد: ٣٦، ٢٠٠٤)، وما يتبع ذلك من تجلي الخطاب المهيم على أدوات التعبير المختلفة لموضوع المرأة في الأحزاب السياسية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى «انتوني غدنز» في معرض حديثه عن الجنوسة، حيث تطرق إلى نظرية «كونل» التي تناولها في إحدى مؤلفاته وهو «الجنوسة والقوة»، وأكد «غدنز» على ما حازته هذه المقاربة من أهمية خاصة كون «كونل» جمع فيها مفاهيم البطريركية والذكورة في نظرية شاملة تعبر عن العلاقات الجنوسية، وذلك عبر التركيز على دراسة تجليات الذكورة في النظام الجنوسي، اعتقادا منه بعدم امكانية فصلها عن النظام أو فهمها بمعزل عن تأثيراته، هذا بالإضافة إلى تركيز دراسته على الطريقة التي تتمكن فيها القوة الاجتماعية التي يتمتع بها الرجال من خلق اللامساواة الجنوسية، وكذلك الإبقاء عليها (انتوني: ٢٠٠، ٢٠٠٥).

هذا ويشير «كونل» حسب «غدنز» إلى أن الدلائل الامبريقية التي تم الحصول عليها والمتعلقة في الحقل الجنوسي ليست مجرد مجموعة من البيانات المكسدة التي تفقد إلى المعنى والشكل، بل يعتقد انها تعبر عن القاعدة التي تجسد النسق المنظم من الممارسات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية التي ترغم النساء على البقاء في مرتبة متدنية اجتماعيا، مؤكدا بذلك على ان انواع الذكورة والانوثة على المستويات الفردية والمؤسسية تدور حول مسلمة جوهرية واحدة متمثلة في هيمنة الرجال على النساء (انتوني: ٢٠١، ٢٠٠٥).

وبناء على ذلك فإن العلاقات الجنسية لدى «كونل» تأتي نتيجة للتفاعلات والممارسات اليومية، حيث يرى في أفعال الناس العاديين، وأنماط سلوكهم في حياتهم الخاصة ما يرتبط بصورة مباشرة بالترتيبات الاجتماعية الكلية والتي تجري من خلالها إعادة انتاج لشكل هذه الترتيبات عبر الأجيال، والتي بدورها تتعرض فقط للتغيير (انتوني: ٢٠١، ٢٠٠٥).

ويجمل «كونل» ثلاثة جوانب تتفاعل داخل المجتمع لتكون النظام الجنسي، وتشكل أنماط علاقات القوة بين أنواع الذكورة والأنوثة المنتشرة في المجتمع وهي: «العمل»، و«القوة»، و«العلاقات الجنسية والشخصية»، حيث تعبر هذه المتغيرات عن أجزاء مترابطة من المجتمع، والتي تتفاعل فيما بينها وتؤثر الواحدة في الأخرى، كما يجري في هذه المجالات والمتغيرات عملية إعادة بناء للعلاقات الجنسية عبر رسم الحدود والقيود عليها، أما «العمل» فيشير إلى تقسيم الشغل بين الجنسين داخل البيت؛ كتوزيع المسؤوليات المنزلية، ورعاية الأطفال... الخ، وأخيرا «القوة» والتي تتجلى في طبيعة العلاقات الاجتماعية ومحاورها؛ كالسلطة والعنف والايديولوجيا داخل المؤسسات والدولة، كما في مجالات الحياة العسكرية والبيئية (انتوني: ٢٠٢، ٢٠٠٥).

وأخيرا فان «كونل» يشير الى مفهوم «الهيمنة» في السياق الجنسي إلى انها تعبر عن السطوة الاجتماعية التي تمارسها مجموعة ما في المجتمع ليس عبر القوة العاتية فقط، بل بالاستعانة بمنظومة من القيم الثقافية التي تتغلغل في إضعاف الحياة الخاصة، وميادين الأنشطة الاجتماعية المختلفة (انتوني: ٢٠٣، ٢٠٠٥).

وبالعودة إلى الوضع النسوي الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بحضورها السياسي، فإن الدور الذي تلعبه المرأة الفلسطينية داخل المجتمع له تجليان أساسيان، لطالما تم الخلط بينهما أو تجاهل الواحد لصالح الآخر، فهي إما أن تكون مواطنة؛ وهذا يتطلب تطبيق شروط المواطنة كما هي في المجتمعات الحديثة، وأما أن يكون الدور الثاني نابعا من احتياجاتها الجندرية، وفي كلتا الحالتين لا بد من تأطير معين لنستطيع رؤية المرأة كفرد في المجتمع.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أننا عندما نتطرق إلى الأدوار النسائية داخل المجتمع الفلسطيني، فان نظرتنا نابغة من أن المرأة هي فرد في المجتمع، والمعالجة لهذا الدور لن تتم من جانب جنسوي فحسب، بل من جانب اجتماعي يستطيع أن يرى المرأة المواطنة، وليست المرأة المجندرة، «المواطن عند كارل ماركس» (١٨١٨-١٨٨٣) هو الموضوع «المجرد» - غير الواقعي في تاريخ غير طبيعي. إن التقاطع بين المواطن والحرية «الحقوق السياسية والمدنية» كان يعيد النقاش حول المساواة «الطبيعية عند البعض، الثقافية عند البعض الآخر» ويقرر ما نال المواطن حقه الكامل في التصرف «بشخصه وملكيته» حسب تعبير «Sieyès»، كلما ابتعد عن تلك الصورة التي رسمها رواد الاشتراكية من «السان كيلوت» إلى «ماركس»^٦.

فالحديث عندما يدور عن الأدوار الممنوحة اجتماعيا ليس بالضرورة أن يكون اعتراضا على تلك الأدوار، وإنما على المتغيرات التي تحيط في هذا الدور، والتي بدورها استطاعت أن تصيغه بشكله الحالي، حيث سيكون تساؤلنا المركزي نحو هذا الدور منصبا على مصداقية اقتناع المرأة به، والنتاج من كونها منحت حق اختياره، أم أن هذا الدور قد أتى منطلق إجباري وتحجيمي للمرأة، عبر حبسها داخل أدوار معينة، مقابل منعها من القيام بادوار أخرى من

٦ مناع، هيثم، المواطن الحديث،

منطقات اجتماعية ذكورية.

وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه «ناندينا غاندي» «بأن المسؤوليات الاجتماعية والمنزلية المفروضة على حياة المرأة لا تتيح لها إلا فرصة محدودة للانضمام إلى السياسة الرسمية، وتبقى مشاركتها السياسية غير مسجلة بسبب طبيعة المشاركة نفسها؛ من حيث أنها متفرقة ومساندة غير متسقة؛ الأمر الذي يجعل المشاركة السياسية للمرأة لا تحظى بالاعتراف الذي تستحقه من جانب العلوم الإنسانية» (جامبل: ١٣٣، ٢٠٠٢).

عبور سياسي:

إن دراسة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والتأمل بأدوارها السياسية وممارستها لهذه الأدوار، داخل إحدى تجلياتها المتمثلة بالأحزاب السياسية، تشير لنا إلى ضرورة رؤية المشاركة السياسية كمفهوم وكفعل يبني عبر ممارسة معينة، أصولها ضاربة في حقول الإنسانيات، ومعارفها المختلفة، بالتالي فإن ادعائنا بضرورة دراسة أشكال الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية، يحتم علينا كباحثين ضرورة عبور ممر المشاركة السياسية كمفهوم وكمدخل نظري لدراسة التجربة.

ومع إدراكنا بحقيقة كون الدراسات والبحوث «ما بعد البنوية» تنطلق في معظمها من الواقع نحو النظرية عبر رفضها الشمولية والماهوية» الظاهرة منفصلة عن السياق الايديولوجي»، مما يجعل النظرية المعرفية تنبني عبر ممارسة الظاهرة وليس العكس، ولكون الواقع في دراستنا هو المجتمع الفلسطيني - بكافة استثناءاته، هو في أقصى حالات الضبابية والتعويم لكافة ملامحه المجتمعية، وتماشيا اضطراريا مع توجه المنتج الأكاديمي الفلسطيني المتعلق بموضوع المرأة الفلسطينية والمعضلة السياسية، فإن مفهوم دراسة الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية هو انعكاس لواقع مشاركتها السياسية.

في الأونة الأخيرة وتحديدًا بعد اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، وما شكلته من فترة تاريخية مفصلية على المجتمع الفلسطيني بكافة مكوناته، تم إنتاج العديد من الأدبيات الفلسطينية التي لامست تخوم حقل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في شتى المجالات المجتمعية، وانعكاسها داخل المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية على اختلاف أشكالها، خاصة المجلس التشريعي، ومجالس البلديات.. الخ، ومما لا شك فيه أن الدولة ذات النظام السياسي الأقرب إلى النيابي،^٧ فإن الحزب السياسي يأخذ داخله أهمية أساسية ومحورية في العمل السياسي بشكل عام، وقد يكون الوسيلة الأقوى والأهم نحو العبور السياسي الرسمي للمرأة الفلسطينية، وطريقا مباشرا وقصيرا لدخولها إلى المؤسسات السياسية الرسمية، حيث أن تواجد المرأة الفلسطينية وشكل هذا التواجد هو بلا شك تجلي واضح عن كينونة الفعل المتاح لها القيام به داخل الحزب السياسي المنتمبة له.

وبذلك نرى بان العديد من الأدبيات الفلسطينية تطرقت لمناقشة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والتي سيتم مناقشة وتحليل العديد منها وعلى اختلاف مصادرها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

إن المشاركة السياسية الواسعة التي أظهرتها الجهات الإحصائية الرسمية للسلطة الفلسطينية في أول انتخابات تشريعية فلسطينية جرت في العام ١٩٩٦، وما أظهرته تلك الإحصاءات من أن نسبة المشاركة العالية فيها للمرأة الفلسطينية، وفوز ما نسبته ٥,٦٪ من النساء الفلسطينيات (جاء: ٢٥، ١٩٩٦)، أي ما يعادل خمسة نساء من أصل ٨٨ عضو، إضافة إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية الأولى لاسيما بترشح السيدة «سميحة خليل» والتي حازت

٧ يصف القانون الأساسي للعام ٢٠٠٣ في المادة الخامسة منه النظام السياسي الفلسطيني بأنه نظام ديمقراطي نيابي، ومع ذلك فإن توصيف النظام السياسي الفلسطيني بشكله الحالي بأنه نظام نيابي قد يجانبه الصواب خاصة في ظل انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، عدا عن تلك الصلاحيات التي ينص عليها القانون الأساسي المعدل والتي قد توحي في كثير من الأحيان بأن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام رئاسي أو مختلط، ومع ذلك فإن التوصيف الأقرب إلى الصواب يكون بميل النظام السياسي الفلسطيني إلى النظام النيابي أكثر منه إلى النظام الرئاسي.

في تلك الانتخابات على ١١٪ من أصوات الناخبين الفلسطينيين، تتيح لنا ممراً ممارساتها نحو موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وذلك بضرورة نقل وعينا من مفهوم المشاركة السياسية المجرد، إلى الوعي بأدوات واليات هذه المشاركة، كفعل يتأرجح ما بين الفعل الفاعل وهو الايجابي، والفعل السلبي.

فالمشاركة السياسية حملت العديد من الدلالات ابتداء من كونها «الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثلهم، والمساهمة حتى في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى كونها ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة بل أنها توجه عام واهتمام واضح من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه» (رحال: ٩، ٢٠٠٤).

إلا أن هذه المفاهيم في رحلة انتقالها نحو الفعل الممارس لم تأخذ بعين الاعتبار الفروقات والامتيازات الممنوحة اجتماعياً، والتي قد تتيح لبعض أفراد المجتمع الواحد المساهمة في هذا الدور أكثر من غيرهم، من هنا تأتي الاستثناءات الفردية وربما الجماعية في رحلة تحول المفهوم من مصطلح إلى فعل، مما يلزم الدولة ضرورة تحسس هذه القضايا عبر تشريعاتها السياسية والقانونية والاجتماعية، التي تأتي لصالح هذه الفئات الاجتماعية بتوفير فرص كاملة – إن صح التعبير، لذلك نجد أن العديد من المقالات الأكاديمية وغيرها عندما تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، رأَت بضرورة التمييز بين ما يسمى بالدور الرسمي وغير الرسمي، «وعند الحديث عن الدور السياسي وما يتضمنه هذا الدور من فعل تشاركي سياسي للمرأة الفلسطينية لا بد من تناوله بأشكاله المختلفة، وان لا يتم التركيز فقط على الدور الممارس في مؤسسات الجسم السياسي، أو ما يطلق عليه بالدور السياسي الرسمي «المجال العام» في مواجهة دور آخر عادة لا يتم الاعتراف به وهو الدور غير الرسمي «المجال الخاص» (جاد: ٢٧، ١٩٩٦).

فالتوجه نحو إهمال الحق النسوي بالدور السياسي العام وكافة تجلياته والياته وأهميته ومركزية فعله، وإبداله بالدور السياسي غير الرسمي أي الخاص، هو دعوة غير مباشرة لتكريس حرمان المرأة من ممارستها لدورها السياسي الرسمي العام، القادم من موروثات اجتماعية، كما هو نتيجة لسمة الغياب التي تطرق إليها «جميل هلال» بتأكيده على ان الغياب هو سمة من سمات السياسية الفلسطينية، وقد اثار هذا التساؤل حول استمرار غياب المرأة الفلسطينية بالرغم تقدمها في مجال التعليم العالي، والدور النضالي المشهود، وخوضها في سوق العمل (هلال: ٨٢، ٢٠٠٢).

وان كان مفهوم المشاركة السياسية يشتمل على الشقين الخاص والعام، فان انحسار الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في المجال السياسي الخاص هو أيضاً وبالضرورة دور منقوص وغير مكتمل، فممارسة شق لا يلغي الآخر، بل ممارسة دور دون الآخر هو تعبير صارخ عن مشاركة سياسية منقوصة.

لذا فإننا وفي هذا البحث لن نلجأ إلى تطويع النظرية لملائمة الواقع، فالمشاركة السياسية تفترض كعملية وك مفهوم أن يتواجد الفرد بمجالها العام والخاص، وفي حال اقتصر وجوده في مجال دون الآخر، هو بالضرورة انعكاس لعدم اكتمال الدور السياسي وانقاص من الحق الممنوح له في المشاركة السياسية، لذا فان المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية لا بد وان تستغل حيزها في

الدور السياسي الرسمي، ولن نكتفي بالادعاء بان الدور السياسي غير الرسمي الممنوح للمرأة الفلسطينية كافيا لان يعبر ويختصر حقها في المشاركة السياسية، وحتى وان أخذنا بعين الاعتبار ما تحدثت عنه الكاتبة إصلاح جاد وما أسمته ب «التنوع» في الأدوار السياسية التي قامت وتقوم بها المرأة الفلسطينية بين مجالها الرسمي وغير الرسمي (هلال: ٨٢، ٢٠٠٢).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الكثير من الأدبيات الفلسطينية تخط بين ما هو متاح للمرأة الفلسطينية داخل الحزب كدور نضالي، وبين الدور المتاح لها بناء على معايير جنسوية للحزب، فالمرأة الفلسطينية المنخرطة بالعملية السياسية عندما انطلقت الثورة كان همها متمحورا حول الهم الوطني بالدرجة الأولى، كباقي أفراد المجتمع الفلسطيني، لذا فان الدور الذي كانت تسعى للحصول عليه هو الدور النضالي، وحقها في المشاركة النضالية بعيدا عن كونها امرأة، وقرىبا من حقها كأحد أفراد هذا المجتمع المنتمي لهماه وقضيته في هذه المشاركة، ولكن وبعد اتفاقية أوسلو لا بد أن المعايير قد تغيرت، ولا بد من إعادة النظر ومحاسبة الحزب السياسي على درجة الحساسية التي أبداه وببديها اتجاه موضوع النوع الاجتماعي، وما ينعكس على الأدوار التي يمنحها للمرأة الفلسطينية.

كما سيتم مناقشة نتائج التمرکز الذكوري داخل الحزب السياسي الفلسطيني، وما انعكس عنه من غياب وتغييب داخل هذه الأحزاب في تبني القضايا النسوية على مستوى المواثيق الداخلية، وكذلك في ممارستها نحو توسيع القاعدة النسوية للحزب، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في خلق اطر نسوية مستقلة إداريا عن الحزب، وتابعة له أيديولوجيا وبيروقراطيا، وما عكسه هذا التوجه من مؤشر واضح لعدم قدرة الحزب السياسي الفلسطيني على استيعاب الكوادر النسائية داخل الجسم المركزي له، وما دلت عليه هذه الظاهرة من مساهمة الحزب في تكريس الدور النسائي للعمل الاجتماعي الخدماتي المساند لبرنامج الاستقطابي، منعكسا هذا على عدد تمثيل النساء في اللجان المركزية للأحزاب الفلسطينية، هذه المحاور التأميلية النقدية بالضرورة ستقودنا نحو سبل الإجابة على سبب انقياد واستسلام الأحزاب الفلسطينية للعادات والتقاليد الاجتماعية، والموروثات الحضارية بطبيعة الأدوار السياسية التي منحها للمرأة في داخلها.

ولكننا لا ننسى الاستثناءات النسائية في العمل الحزبي السياسي والعسكري^{٨*}، وما انعكس عليها من تأديتهن لادوار حزبية مغايرة، ك «ليلي خالد، دلال المغربي، فاطمة برناوي، عائشة عودة» في العمل العسكري، و«مي صايغ، جيهان الحلو، زهيرة كمال وداق قمرى» في العمل السياسي، كون مثل تلك المشاركات وإن كانت قد حدثت على نطاق ضيق وغير محدد غير أنها أحدثت إختلالا في البنى التقليدية للمجتمع، وأدت إلى هز العديد من المفاهيم السائدة حول المرأة في المجتمع (الخليلي: ٦٨، ١٩٨١).

وتساؤلنا هو: لماذا لم يعمم هذا النمط من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية داخل الحزب السياسي، وبالتالي العمل الوطني، وبقي في خانة الاستثناء، ولم يشكل أية علامة فارقة في شكل الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية، بل على العكس من ذلك فقط تم تحجيم هذا النموذج من المشاركة، واستمرت كافة الفصائل الفلسطينية في سعيها نحو حشر المرأة في زاوية العمل الخدماتي الاجتماعي، مبعدة إياها عن كافة المراكز والأدوار الأساسية سواء على مستوى

٨ * نقصد هنا بالاستثناء السياسي والعسكري، هو نموذج النساء الفلسطينيات اللواتي وصلن إلى مراتب إدارية مهمة داخل الأحزاب السياسية كعضوية لجنة مركزية، أو عضوية مكتب سياسي، بالإضافة إلى النساء الفلسطينيات اللواتي قمن بأعمال نضالية عسكرية.

النضال الوطني وشكل هذا النضال، أو حتى على مستوى اتخاذ القرار السياسي.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى ما بعد قدوم السلطة الفلسطينية، حيث اضطرت الأحزاب السياسية ونتيجة للقانون الفلسطيني بأن تضع بين صفوفها وضمن قوانينها الانتخابية نساءً وفي مراكز متقدمة، وهذا يعبر عن مدى قدرة القانون كأداة على إحداث التغيير الاجتماعي (social change)، في عادات وسلوكيات الأفراد في المجتمع والأحزاب أيضا.

أدوات نظرية:

« إن امرأة منعتة ووحيدة ما هي إلا طرفه أو نادرة مسلية. مادة مثيرة للاستهلاك. ولكننا بتجمعنا في منظمات. نرقى إلى مرتبة القوة السياسية. ونشق طريقنا إلى مجتمع ديمقراطي حقا يتيح لكل كائن إنساني أن يناضل في بسالة ومسؤولية وذكاء وجماعة وفاعلية في سبيل حياة حرة وغيرية في أن معا» (روبرتهام: ٧، ١٩٧٩).

وفي هذا السياق يشير «غدنز» في موضوع تاريخ ظهور الحركات النسوية، إلى ان الحركة النسوية أدت إلى ظهور سلسلة طويلة من النظريات التي تحاول تفسير التفاوت ما بين الذكور والإناث، وذلك كمحاولة منها للتغلب على حالة اللامساواة الاجتماعية، إلا ان هذه النظريات النسوية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا حول مسألة التفاوت الجنوسي، بالرغم من اتفاقها على حقيقة ان المرأة لا تتمتع بوضع منصف في المجتمع، وبالتالي فان هذه النظريات النسوية تحاول تفسير هذا التفاوت الجنوسي بإرجاعه إلى عمليات اجتماعية عميقة الجذور، أهمها التحيز الجنسي، والبطيريركية، والرأسمالية والعنصرية وغيرها (انتوني: ١٩٥، ٢٠٠٥).

وبالتالي جاء انطلاقنا في هذه الدراسة من فرضية ترى في المجتمع والموروثات الحضارية والثقافية عاملا مهما في تمييز وتحديد واختزال الدور الذي مارسته المرأة داخل الأحزاب الفلسطينية، - مع احتفاظنا بالتمايز فيما بينها، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر انه وبالرغم من هذه التمايزات هنا وهناك، بأن دور المرأة الفلسطينية داخل الأحزاب كان بعيدا عن مراكز صنع القرار واتخاذها، هذا بالإضافة إلى دفعه دوما باتجاه واحد متماشي مع المجتمع وهو الاتجاه الخدماتي الخيري المساند للعمل الذكوري داخل الحزب.

وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هامش العمل المتمثل في مجالات الخدمة الاجتماعية الذي كانت تتبعه الأحزاب السياسية مع بعض التفاوتات باختلاف التوجهات الإيديولوجية للأحزاب السياسية المختلفة. كان محدودا وضيقا ويصب دائما في مصلحة الحزب ضمن برنامج التنظيمي أو الإستقطابي، وبالتالي فإن هامش الحركة المتاح في هذا السياق يأتي مكيلا بتلك المحددات التي كانت تفرضها الأحزاب والتي لا تتيح للمرأة الخروج من تلك الدائرة التي تشبه السجن في جوانب كثيرة منها عدم قدرة من في داخله على إحداث أية تغييرات خارج إطار تلك الدائرة.

وعلى عكس النظرية النسوية الليبرالية، فإن ما نسعى إليه ليس هو تحرر المرأة وضرورة ممارستها لحقها المشروع في المشاركة السياسية فقط، وهذا ما أكد عليه «انتوني غدنز» كون النظرية الليبرالية وأنصارها لا ينظرون إلى إخضاع المرأة باعتباره نسقا من بنية اجتماعية ضخمة، بل أن جل جهودهم تنتصب على إيجاد وحماية الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات،

والوسائل الديمقراطية الأخرى، وفي معرض نقده للنظرية يؤكد على إخفاقها في معالجة جذور التفاوت الجنوسي وأسبابه العميقة، بالإضافة إلى عدم اعترافها بطبيعة القمع الذي تعانيه المرأة في المجتمع بمجمله (انتوني: ١٩٦، ٢٠٠٥)، وبالتالي فإننا نسعى في هذه الدراسة نحو معرفة الأسباب التي وقفت وساندت هذا الاستبعاد والتهميش التمييزي، وبالتالي هذا التحجيم والتخصيص في العمل السياسي للمرأة الفلسطينية، والتي نعتقد بأن جذوره تضرب بالاجتماعي والثقافي والحضاري.

كما أننا نشك في إمكانية استعمال النظرية الماركسية كونها لم تنتبه إلى تلك المجتمعات التي تحتل فيها الطبقة الوسطى من الفلاحين أغلبية أفراد المجتمع، كمجتمعنا الفلسطيني، وكونها لم تأخذ بحسبانها وفي لحظة تطورها هذا النمط من المجتمعات، ولم تطور الأدوات المعرفية الكافية التي يمكن أن تساهم في دراسة إشكالية النوع الاجتماعي فيها، وبالضرورة لن تتمكن من المساهمة الفاعلة كنظرية في القضية الجنسانية الفلسطينية.

ولهذا فإن النظرية الاشتراكية وبدعوتها لإعادة دراسة علاقات الإنتاج داخل المجتمع، وكذلك تحليل أشكال هذا الإنتاج ودراسة تاريخ المجتمعات بناء على التغيرات التي تحدث في الإنتاج؛ قد تكون اقرب النظريات -وليس بالضرورة النظرية المناسبة تماما لدراسة النسوية الفلسطينية، ولكن وكونها اختارت أن تكون أدوات تحليلها اجتماعية عبر تركيزها على أشكال الإنتاج في هذه المجتمعات فإن البعد الاجتماعي الذي تتطرق منه فرضيتنا البحثية متوفر في الأدوات التحليلية التي استخدمتها النظرية الاشتراكية النسوية.

وبالتالي نرى بان إعادة البحث عن جذور الموضوع واعتقادنا الراسخ بان كل ما نراه ونعيشه يوميا من استبعاد متعمد للنساء عن الأدوار المحورية الرئيسية في المشاركة السياسية بمختلف مجالاتها وانعكاساتها وأماكنها، ما هو إلا نتائج لأسباب نعتقد أن جذورها ضاربة في الموروثات الحضارية للمجتمع، وهنا لا نسعى لردم الصدع العميق في الحائط بقليل من الطلاء، بل ما نسعى إليه هو الوصول إلى مسبب الصدع، علنا نستطيع معالجته بما هو أفضل من الطلاء.

محددات بحثية:

أن المرأة الفلسطينية ليست مجرد قيمة ثابتة ولا نتعامل معها على هذا الأساس أو ذلك، فمنها من تنتمي إلى الطبقة الغنية والمتوسطة والفقيرة، ومنها الفلاحية والمدنية، والمتعلمة والأمية، وبالرغم من هذه الفروقات الاجتماعية إلا أن الهم الذي يجمعهم واحد، فالمرأة الفلسطينية لطالما حُجِّم دورها بغض النظر عن خلفيتها الاجتماعية، فسواء كانت في المدينة أو في الريف فرض عليها ذلك الدور المساند غير المتسق لدور الذكر في كافة البيئات الاجتماعية التي تواجدت فيها، لذا فإن المرأة الفلسطينية التي نتحدث عنها وفي هي المرأة القادمة من كافة البيئات الاجتماعية والتي حملت بأن يتعدى دورها السياسي الدور الذي لطالما منح لها.

أما فيما يتعلق بالفترة الزمنية، وكما اشرنا سابقا فإن هذه الدراسة تحمل في ثناياها امتداد الماضي في الحاضر وانعكاس الماضي على الواقع، وبالتالي فإن انطلاقة الثورة الفلسطينية وما رافقها من بدء تشكل الأحزاب السياسية الفلسطينية وصولا إلى اتفاقية أوسلو وما عصفت به من تغييرات جذرية على المجتمع الفلسطيني بكافة عناصره ومكوناته هي الفترة الزمنية التي تبدأ بها دراستنا وتنتهي على أمل استشراف القادم، وإن كنا سنركز أكثر على الفترة التي تلت تلك الاتفاقيات.

أما من ناحية الأحزاب السياسية، فلا شك أن الأحزاب السياسية الفلسطينية التي انضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، كان لها الأثر البارز على الحياة السياسية الفلسطينية بالإضافة إلى الحركات الإسلامية السياسية التي لعبت دورا مفصليا في إضفاء ملامح جديدة للمجتمع الفلسطيني.

ولا بد من التأكيد على أن دراسة المشاركة الحزبية للمرأة الفلسطينية تحتل أكثر من جانب، لذلك فإن هذه الدراسة ستتركز على عضوية المرأة للمراتب التنظيمية المختلفة داخل الأحزاب السياسية، إضافة إلى ترشحها على قوائم تلك الأحزاب لإنتخابات المجلس التشريعي، وهذا يعني بأن دراسة ترشح النساء عبر قوائم الأحزاب للإنتخابات المحلية سيستثنى منها لوجود كثير من الدراسات في هذا الشأن، كدراسة ريماء كنانة التي تحمل عنوان المرأة والإنتخابات المحلية: قصص نجاح للعام ٢٠٠٦.

الفصل الأول
المرأة الحزبية في أدبيات المؤسسات الرسمية
وغير الرسمية

الفصل الأول

المرأة الحزبية في أدبيات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

تمهيد

تبدأ الأدبيات الدارسة والمتعقبة لمشاركة المرأة الفلسطينية السياسية غالبا من الفترة التي أعقبت انهيار الإمبراطورية العثمانية واحتلال بريطانيا لفلسطين وولادة الحركة الوطنية الفلسطينية وانعكاساتها على النساء الفلسطينيات اللواتي شاركن في بعض الأنشطة السياسية ودعم الرجال «الثوار» لأداء المهمات السياسية والقتالية. تركز عدة أدبيات حول التحرك السياسي لنساء الطبقة العليا ونساء الطبقة المتوسطة خاصة من ارتبطت منهن بالسياسيين عبر علاقات الزواج أو القرابة عبر عدة مظاهرات ومؤتمرات سياسية كانت باغلبها ضد الهجرة الصهيونية وسياسات بريطانيا الانتدابية.

في تلك الفترة اتسمت مشاركة المرأة بالاستجابة للأجندة الوطنية، ففي أثناء الاضطرابات وثورة الثلاثينات ١٩٣٦ - ١٩٣٩ التي عمت الأراضي الفلسطينية ساهمت النساء في مقاطعة المنتجات الصهيونية والاجنبية وشاركت النساء بفعاليات نضالية متعددة شملت العرائض والمظاهرات والمقاطعة. تمكنت النساء من المشاركة بهذه النشاطات السياسية لأن الوضع السياسي احتاج هذه المشاركة وتطلبها « فالوضع غير الطبيعي الذي ميز النضال الوطني مكن النساء من المشاركة والدخول الى الحيز العام المقتصر على الرجال» كما تكتب ايلين كتاب اقتباسا عن

Sheila Rowbotham. (Kuttab:71, 1989)

تفتقر هذه الأدبيات التي تفحص فترة العشرينات والثلاثينات إلى أرشيف بحثي ماعدا ذلك المسجل رسميا، وبالتالي فإن أن اغلب الأدبيات تركز على نوع من الدور الفوقي النسائي المتمثل بنساء الطبقة العليا والنساء المرتبطات بالسياسيين. تعقب المشاركة السياسية للنساء تظهر دورا متواضعا لهن، الا ان دور المرأة الريفية والفقيرة في نشاطات الحياة السياسية يوما بيوم وآراء النساء ومواقفهن وتوجهاتهن وتأثير الحياة السياسية عليهن لم تتل نصيبا وافيا من البحث، خاصة أن مشاركة المرأة في السياسية والأحزاب السياسية غالبا ما تقدم بصورة وردية واجابية بدون ان يتم دراسة اثر هذه المشاركة لو وجدت على حياة المرأة وعلاقاتها مع محيطها وأقاربها خاصة الذكور منهم.

هناك دائما محاولة ملحة لإثبات دور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية وتولي الدفاع عن هذا الدور والكشف عنه وتبنيته في الأدبيات الفلسطينية، فالمرأة الفلسطينية غير واعية لدورها السياسي أو تنكره وتقل من أهميته، مع انها تساند الثورة والعمل الوطني كجزء من واجباتها «التقليدية». تكتب فدوى اللبدي في هذا السياق قائلة: «في الحقيقة. يوظف النظام البطريركي النساء ليس للدفاع عن أمن الوطن بل لحماية الرجال. خاصة في الأزمت السياسية والثورات الوطنية. وجند النساء في الأحزاب السياسية كجند احتياط. وقوة انتخابية لدعم النخبة من رجال السياسة. وتتنافس الأحزاب السياسية فيما بينها حول تنظيم النساء في صفوفها وفي نهاية الحروب والثورات الوطنية تجد النساء أنفسهن مواطنات من الدرجة الثانية» (اللبدي: ٥٨، ٢٠٠٤).

المبحث الأول: أدبيات ما قبل السلطة الفلسطينية

أن محاولة إعادة كتابة واكتشاف دور المرأة الفلسطينية السياسي ما قبل العام ١٩٤٨ يؤكد الطابع النخبوي والعائلي للمشاركة النسوية في الأحزاب السياسية، والدعم غير المحدود للثورة ورجالها في «الأوقات الصعبة وأوقات الثورات»، أما الاستثناءات القليلة للفدائيات أو السياسيات الناشطات والقياديات في الأحزاب سواء ما كشف عنه التاريخ الشفوي مثل جماعة «زهرة الأقحوان» أو «رفيقات القسام» أو ما عرف عن عدة سيدات فلسطينيات فهي حالات تؤكد الاستنتاج العام بدور المرأة السياسي التقليدي ولا تنفيه، مع إبقائها الباب مفتوحا لنماذج نسوية مغايرة.

في الكتابين الصادرين عن مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق في العام ٢٠٠٥ حول أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات والأربعينات، تحاول فيحاء عبد الهادي الاستماع إلى «ما وراء كلماتهن وجعل الصوت الخافت يظهر بوضوح أكثر». لقد كشف التاريخ الشفوي عن بعض الاستثناءات وقدم توضيحا لبديهيات مشاركة المرأة السياسية، وقام بالكشف عن عدة أسماء نسوية ناضلت ونشطت سياسيا وعسكريا أضيفت إلى الأسماء القليلة الموجودة، وأكد على دور المرأة كأم وأخت ترعى وتدعم الثوار والسياسيين النشطين، هذا الدور الذي يعد امتدادا لدورها الأمومي والأنثوي، إلا أن التاريخ الشفوي لم يثبت شيئا إلا رغبة المرأة في الاختباء وراء الرجال ونظرتها لدورها السياسي كونه دورا «طبيعيا» تؤديه أثناء الأزمات وتضطر له، مع قلة المساحة المتوافرة للمرأة وشح الاهتمام بهذا الدور من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية ككل.

بقي دور المرأة الفلسطينية داعما ومساندا للثورات والهبات الفلسطينية المختلفة حيث نجد عدة دلائل على مظاهرات وفعاليات وعرائض قامت نساء بالمبادرة إليها والتطوع سياسيا للقيام بها، وفي الأربعينات كان النشاط النسوي السياسي مرتبطا بحالة الثورة الفلسطينية وامتدادها أو انحسارها وارتكز عمل المرأة السياسي على العمل الاجتماعي والثقافي المرتبط بالعمل السياسي. تجمع اغلب الأدبيات على عدة سمات لعمل المرأة السياسي الاجتماعي في فترة الثلاثينات والأربعينات تتركز حول لجان المقاطعة والمشاركة الحزبية المحدودة للنساء المتعلمات، وبقيت المشاركة النسوية تخضع لظروف وتحولات الصورة السياسية العامة وتأثرها بالأحداث الداخلية سواء الشقاق أو الصراعات الوطنية بين العائلات والأحزاب المختلفة.

تركز الأدبيات التي درست مشاركة المرأة منذ الثلاثينات وحتى النكبة الفلسطينية على الارتباط التبعية بين النساء المشاركات في الأحزاب السياسية وعائلاتهن والتوجهات السياسية الوطنية العامة، كما والتقت الأدبيات ولاحظت مثلا، الانشقاق النسوي في «رابطة النساء العربيات» في القدس عام ١٩٣٨ على خلفية الصراع العائلي بين عائلة الحسيني وعائلة النشاشيبي. ونتجه الأدبيات إلى اعتبار أن الفترة التي سبقت النكبة الفلسطينية وحتى الخمسينات امتازت بتغليب النساء الوطني على الحقوقي. نتساءل هل كانت لدى القيادات النسوية المشاركة في الأحزاب السياسية القوة والضغط اللازم للعمل بالاتجاه الحقوقي النسوي؟ وهل كانت النسوية مطلبا واضحا للنساء الفلسطينيات في ذلك الوقت؟

عندما اقتلع الفلسطينيون من أرضهم وتشردوا في خيم اللجوء في الدول المجاورة، نشطت النساء لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، وقاموا بالمساهمة في العديد من الجمعيات الإغاثية والخيرية، إلا انهن وكما تشير ريما نزال تجنبن إثارة الموضوع السياسي والاجتماعي المباشر (نزال: ٧٦، ٢٠٠٦). حيث كان للاتحادات النسوية دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية والإغاثية للفقراء

والعائلات المحتاجة بالإضافة إلى وجود المرأة المحدود في بعض الأحزاب السياسية القومية العربية كما أكدت على ذلك عدة باحثات فلسطينيات.

في دراستها حول المرأة والانتخابات، تقول ريمانا نزال انه وحتى العام ١٩٦٧ لم يكن في القدس سوى ٦٨ جمعية نسوية تحاشيت البعد السياسي باستثناء حالات كادرية انضمت الى الاحزاب التي كانت في معظمها تعنى بالشأن السياسي والاجتماعي المباشر. أما الإنتاج الأدبي المتعلق بهذه الفترة فقد اقتصر على تأكيد الدور التقليدي النسوي الذي دعم السياسة الفلسطينية واستجاب لها، وما بين توسع وتغيير الأنماط للمشاركة النسوية الفلسطينية.

هناك رؤية لتوسع دور النساء بعد النكبة الفلسطينية وتنوعه، وخاصة ذلك «الدور الحساس الخاص بالتعويض عن خدمات الدولة غير المتوفر»، حيث اتسعت مهامهن لتشمل المهمات الاجتماعية والحيوية الضرورية للحفاظ على الهوية، بكلمات أخرى «تعهدن بالرعاية والتطوير الواعي للانتماء الفلسطيني» كما تكتب ماريانا هولت (١٩٩٦) التي ترى، على العكس من نزال، ان «المنظمات النسائية قد وسعت نشاطاتها متجاوزة اهتماماتها التقليدية بالفقراء في المجتمع» فالزخم الجديد للقضية الفلسطينية وفر الدافع والبرنامج لرفع النساء الى ساحة جديدة يكون وجودهن فيها واضحا». هل كانت هناك فجوة او فترة من الفطور ما بين سنوات الأربعينات وحتى اواسط الستينات في التحرك السياسي النسوي؟

ترى الباحثة جولي بيتيت (Peteet) أنه تم ارساء اسس الحركة النسوية الفلسطينية في العشرينات والثلاثينات وانها «شهدت القليل نسبيا من التغيير في الهيكلية والفكر، الى ان ظهرت المقاومة في اواسط الستينات». تقتبس ماريانا هولت عن جولي بيتيت انطباعها القائل بأن الانطباع الذي تقدمه المعلومات الرسمية عن الفجوة ما بين عام ١٩٤٣ وتأسيس الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات ليس صحيحا»، حيث كما تحتاج بيتيت، استمرت فروع اتحاد النساء العربيات الفلسطينيات بعد النكبة الفلسطينية وتولت الاجسام النسوية جسر الهوة بين الخدمات التي قدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وحاجات السكان الفلسطينيين الماسة.

شهدت اواسط الستينات قيام منظمة التحرير الفلسطينية وجناحها النسائي «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، الذي وفر مظلة موحدة للنساء الفلسطينيات استطعن من خلالها ان ينظمن ويدفعن تطور النساء الى الأمام (هولت: ٢٨، ١٩٩٦). ان انخراط النساء أساسا في الاعمال الخيرية والاجتماعية كان لأن النساء مهيبات لهذه الأعمال ويجدن القيام بها، ولا تشكل تحديا للمجتمع البطريكي الفلسطيني، حتى وان لم تكن هذه النشاطات قادرة على مواجهة حقيقة الاضطهاد المشترك للنظام الاستعماري والنظام البطريكي.

في سبعينات القرن الماضي بدأ تشكيل الاجسام النسوية الأخرى التابعة للأحزاب السياسية، وقد عملت هذه الاجسام كحلقة وصل بين الحركة الوطنية والنساء الفلسطينيات، حيث استهدف برنامجها توعية النساء وتجنيدهن سياسيا، كما ونشطت قيادات هذه الاجسام خاصة اليسارية منها في الدعوة والعمل من أجل العمال والعاملات الفلسطينيات. ورغم الأجندة التقدمية لبعض هذه الاحزاب واجسامها النسوية الا ان الاتجاه الاغاثي التقليدي ظل مسيطرا عليها، فاختلطت بذلك الاجندة الوطنية والسياسية والاجتماعية. هناك ما يشبه اجماع على الدور المهم الذي أدته هذه الاجسام النسوية، وكونها تقيدت بأجندات احزابها السياسية وتوجهاتها.

ظهر الدور غير التقليدي للمرأة الفلسطينية «المسيسة» ممثلاً بليلي خالد، الذي لفت النظر الى نموذج نسائي مغاير، وادت الأحداث المتلاحقة وخاصة للمرأة الفلسطينية في الشتات الى تشكيل وعي نسائي وطني متطرد في تجربة الاحتلال، حيث شاركت النساء في النضال الوطني مركزة على اشكال الاضطهاد والسيطرة الخارجية، وليس على التحول الاجتماعي واشكال السيطرة الداخلية (هولت: ٣٥، ١٩٩٦). وبالإضافة الى ذلك، فإن المقاومة الفلسطينية لم تتبن ابدا موقفا حاسما تجاه مسألة المساواة بين الجنسين، وكانت الفضاوية تميز مواقف الاحزاب السياسية الفلسطينية وخاصة فتح (هولت: ٣٥، ١٩٩٦) اما الاحزاب اليسارية فقد تبنت برنامجا يعتمد على التوجه الطبقي أكثر ويشجع النساء المهمشات على الانخراط في الحياة السياسية والمجتمعية.

ظهر في السبعينات والثمانينات عدة كتب تنتقد أداء المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها تجاه موضوع المرأة منها: «المرأة الفلسطينية والثورة» لغازي الخليلي في العام ١٩٧٧، وكذلك كتاب «مقدمة عن واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية» لخديجة أبو علي صدر عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وانتقدت هذه الكتب أداء المقاومة الفلسطينية في بكافة فصائلها تجاه موضوع المرأة مثل وعدم وجود برنامج واضح يتم على أساسه استدعاء النساء. وكذلك الاستعاضة عن هذا البرنامج بشعارات عامة وأيضا تقسيم العمل على أساس جنسي داخل الأحزاب والمنظمات النسائية. كذلك الطلب من النساء عدم تحدي القيم والتقاليد السائدة واحترام وتقدير دور العائلة (جاد: ٢٠٠٠).

وفي ذات السياق فقد ظهر في أوائل الثمانينات لسلوى العمدة دراسة بعنوان «ملاحظات على وضع النساء في الثورة الفلسطينية»؛ فترى سلوى بأن الثورة فتحت الباب لالتحاق الاف النساء بالفعاليات الاجتماعية والعمل في كل انواع المؤسسات المرتبطة بالثورة، فالثورة في نظر العمدة ادخلت تغييرات اجتماعية كثيرة في حياة النساء خاصة اولئك اللواتي تربطن قرابة بشهداء او اسرى غير أن الثورة تعاملت مع تلك التغييرات بارتجالية وردة فعل. (جاد: ٢٩: ٢٠٠٨)

كانت الأنشطة السياسية الفلسطينية خاصة النشاطات العسكرية تمارس في مناطق بعيدة عن الضفة الغربية حتى الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢، والذي أدى إلى إعادة تركيز المقاومة الفلسطينية بعيدا عن الشتات وباتجاه الداخل الفلسطيني، وصولا إلى الانتفاضة الفلسطينية الشعبية في العام ١٩٨٧، أدت هذه الأحداث المتسارعة إلى تطور وعي النساء الفلسطينيات السياسي، إلا انه وفي الفترة التي قادت إلى الانتفاضة كان هناك قبول عام بين النساء الفلسطينيات إلى أن أي اعتراف واضح بحركة نسائية متميزة عن الحركة الوطنية سيؤدي إلى صرف النظر عن الموضوع المركزي للتحرك الوطني وبالتالي إضعافه (جاد: ٢٠٠٠).

تحتفي الأدبيات الفلسطينية في الانتفاضة الفلسطينية الأولى كأول تحرك شعبي جامع للفلسطينيين نساءً ورجالا ضد الاحتلال وإنكاره لحقوقهم الأساسية، لقد حركت الانتفاضة الفلسطينية الأولى المجتمع الفلسطيني من داخله وألقت بالجميع في نضال شعبي، هذه الحركة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال كانت حدثا مكن المرأة الفلسطينية ووسع أدوارها وعمق من مشاركتها، كون طبيعة الحركة الشعبية تقتضي مشاركة المرأة بشكل عميق وكثيف، تقبس ايلين كتاب عن الباحثة (Arlene Eisen) ما كتبتة الأخيرة بخصوص مشاركة النساء في حرب فيتنام: «الحرب الشعبية هي حرب النساء، لأن مشاركة النساء اساسية للنجاح». فمبدأ أن كل مواطن يجب ام يصبح جنديا يُختبر، فالجبهة في كل مكان، فالقرية التي تكون وادعة اليوم قد تصبح ساحة قتال

والكل مطلوب منه ان يشارك» (Kuttab, 70, 1989)

اكتشفت النساء الفلسطينيات في الانتفاضة الفلسطينية الاولى مع استمرار اهتمامهن بقضايا العناية والاهتمام بالمجتمع مجال التنظيم السياسي في لجان نسائية، اذ ازداد هذا التنظيم مع تطور الوعي السياسي تحديدا. حددت ايلين كتاب مرحلتين واضحتين في الانتفاضة الفلسطينية لطبيعة مشاركة النساء: اتسمت المرحلة الأولى بكونها انتفاضة عفوية واسعة ونهضة وطنية عامة رافقتها تعبئة واسعة للنساء الفلسطينيات للنضال بكافة اشكاله، والثانية تمثلت في انخفاض مشاركة النساء في السياسة والنضال الذي لم يعن، انخفاضاً في حركتهن الاجتماعية، بل ان قاعدة نضالهن في هذه الفترة كانت مختلفة وعكست الخصائص العامة للمرحلة (هولت: ٤٠، ١٩٩٦)

عندما تفحص ايلين كتاب أسباب تدني مشاركة المرأة السياسية بعد الانتفاضة، فأنها تورد عدة عوامل ساهمت في هذا التدني، منها عدم وجود أجندة اجتماعية للمرأة في داخل الحزب، وظهور أحزاب يمينية متدبنة لم تعر مشاركة المرأة السياسية اهتمام. كما وتشكل جملة «فقدت الجمعيات النسوية قاعدتها الشعبية بعد الانتفاضة وبداية تكون مؤسسات السلطة» ديباجة للعديد من الأبحاث وأوراق العمل التي تم تقديمها في مؤتمرات مختلفة. هل يشكل فقد القاعدة الشعبية والتفاف النساء حول الجمعيات النسوية مشكلة حقيقية؟ ام ان الاستثناء كان الالتفاف الشعبي النسوي المرتبط بظروف تاريخية معينة أملاها السياق الفلسطيني؟

وتشير اغلب أدبيات ما قبل السلطة إلى الواقع الاقصائي الذي كانت تعيشه المرأة الفلسطينية، فهي محشورة في زاوية التراكمات الثقافية والاجتماعية التي تضغط باتجاه تحييد المرأة عن أي عمل غير مناسب لها من وجهة نظر المجتمع! بما في ذلك العمل الحزبي أو النضالي وبهذا تكون تلك الدراسات قد أعادت رسم خريطة العمل النسائي على المستوى العام.

ومع ذلك فقد أشارت هذه الدراسات إلى استثناءات عن تلك القاعدة بوجود نساء تحررن من تلك المحددات، إلا أن نسبتهن بقيت قليلة مقارنة باللواتي تم إقصائهن أو فسلن، حيث لم تتعد كونها حالات فردية لا تصلح لان تكون قاعدة.

المبحث الثاني: أدبيات ما بعد السلطة الفلسطينية

عقب اتفاق أوسلو، وكما يحدث مع كل حدث مفصلي فلسطيني، انعكست تداعياته على الحركة النسوية الفلسطينية، حيث انقسمت الحركة النسوية الفلسطينية ما بين معارض ومؤيد لاتفاقية أوسلو، وليس هذا فحسب، بل اشتد التوجه الديني النسوي ونشط يستقطب النساء الفلسطينيات بثبات.

تم تشكيل السلطة الفلسطينية وتأسيس أجهزتها ومؤسساتها المختلفة ثم استقطاب العديد من ناشطات الحركة النسوية والمنسويات في إطار الحركة الوطنية، بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية في استقطاب نساء أخريات خاصة من الأحزاب اليسارية إلى الانضمام إلى كوادرها. بدأ الحزب يخسر دوره بتعاظم دور المؤسسات، وأصبحت المرأة التي كانت تتطوع وتخصص الوقت للنشاط الحزبي والجماهيري موظفة تتقاضى أجرا ثابتا وتعمل وفق خطط واستراتيجيات مختلفة لا تكون أولويتها بالضرورة العمل الوطني الفلسطيني أو تدعيم دور المرأة الفلسطينية وتمكينها من المشاركة السياسية، أصبح الصراع الحياتي والمطالبة اليومية للنساء الفلسطينيات عملا مدفوع الأجر.

ترى ريتا جقمان في توجه النساء لقطاع العمل غير الحكومي الفلسطيني إدراكا من النساء لمكان تأثيرهن الجديد في هذه المنظمات، حيث توجهت النساء إلى أماكن أصغر وأكثر مرونة، تلبية حاجتهن المتنوعة، مع وجود أجندة نسائية واضحة حيث تستطيع النساء الضغط باتجاه التغيير لصالحهن (هولت: ٦٥، ١٩٩٦). كان الجو النسائي الفلسطيني محاطا بالعديد من النقاشات والتوجهات التي تنوعت ما بين الرغبة في الضغط والمشاركة في اطر السلطة الفلسطينية وفي الانتخابات بشكل خاص، وما بين إبقاء الهم الفلسطيني واضحا إلى جانب الهم النسوي كما تذكر عدة اوراق مؤتمرات من ضمنها المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات النسوية في جامعة بيرزيت في آذار من العام ١٩٩٥، وحدث منذ منتصف التسعينات وحتى اليوم تحديث وتغير حاد في التوجهات النسوية اتسم بالميل إلى المؤسساتية والتحالف والدمج بين المأسسة والحركة الشعبية.

استطاعت الحركة النسائية المنشقة ما بين مؤيد ومعارض لأوسلو الاجتماع لصياغة مقترحات لقانون الأحوال الشخصية، كما تمكنت النساء الفلسطينيات من الحصول على بعض المكاسب من السلطة الفلسطينية، التي حافظت على توجه تقليدي ومحافظ فيما يخص الاجندة النسوية، بل أن بعض النساء الناشطات اشتكين من عدم دعم تلك الأجنده من قبل بعض رفقاء الحزب من الذكور، وعبرت النساء الناشطات عن حالة من عدم الرضى عن سلوك منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تجاه قضايا النساء، إلا ان بعض النساء نجح في تشكيل طاقم تقني لدعم المفاوضات مثلا او برلمان صوري حقوقي، هذه المحاولات جميعها تجارب خاضتها النساء مستفيدات من ممارستهن الطويلة لانشطة مجتمعية وخبرتهن التي اكتسبها خلال سنوات من العمل السياسي والاجتماعي.

تركز الأدبيات على مناقشة التغيير في أدوار المرأة تبعا للظرف والجو السياسي العام، فالأدبيات التي انتجت في فترة التسعينات وما بعدها ركزت على فترة السبعينات والثمانينات كونها فترة « ذهبية» لمشاركة المرأة الفلسطينية تميزت بتغيير وتعدد الأنماط السياسية التي لعبتها المرأة خاصة الاستثناءات التي شكلتها الفدائيات الفلسطينيات والتي امتدت لتشمل وبشكل أقل النشاطات القتالية

المختلفة، كما نالت الأطر النسوية الجماهيرية اهتمام الباحثين والباحثات باعتبارها شكلا جديدا من أشكال النضال انضمت إليه آلاف النساء من كافة المناطق الفلسطينية، وكان لذلك تأثيره في المشاركة الواسعة للمرأة خلال الانتفاضة الأولى. وتأتي بعدها مرحلة التسعينات المغايرة التي ركزت على مساهمة المرأة في بناء الدولة وفي المؤسسة، وظهرت التساؤلات المتعلقة بالأجندة النسوية الحقوقية الفلسطينية، إلى جانب نقاش موسع وحضور لنوع من «القلق» للمد النسوي الإسلامي رافقه اقتراحات بضم واحتواء هذا التوجه الديني ضمن التيار النسوي.

لاحقا في العام ٢٠٠٣ تم تأسيس وزارة شؤون المرأة لتتولى رسم الخطط العامة للسياسات والآليات التي تسهم في تمكين المرأة والنهوض بها، وتأهيلها لتلعب دورها الحقيقي والأساسي في عملية التنمية المجتمعية الشاملة^٩ وقد عملت الوزارة إلى جانب الكثير من الأمور مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت في العام ٢٠٠٦ على إنتاج أول وثيقة تعنى بحقوق المرأة الفلسطينية أطلق عليها اسم «وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية». هذه الوثيقة هي نتاج دراسة مدى تلاؤم القانون الأساسي مع ذاته عبر مواد مختلفة بما يتعلق بمبدأ المساواة وعدم التمييز القائم على أساس العرق أو الدين أو الجنس. كما تم مراجعة الوثائق والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة للتعرف على مدى انسجام بنود القانون الأساسي مع هذه الاتفاقيات، وبالتالي إبراز الفجوات وتحديد القضايا التي هي بحاجة إلى تغيير أو إضافة في بنود القانون الأساسي. وقد هدفت هذه الوثيقة إلى الحفاظ على حقوق المرأة الفلسطينية ومنجزاتها، في محاولة لإعتبار هذه الوثيقة كمرجع حكومي ملزم، يتم الالتزام به لدى سن التشريعات الفلسطينية، وأيضاً بمثابة أجندة عمل يجري العمل على تحقيقها. تدعو هذه الوثيقة إلى تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق كما نصت عليه كل المرجعيات والمرتكزات القانونية بالإضافة إلى دعم التزام الحكومة بتطبيق هذه الوثيقة وبالتعاون مع كافة الشركاء على جميع المستويات الرسمية والأهلية^{١٠}.

تتميز مرحلة إنتاج الأدبيات أو الأوراق المختلفة لغرض المؤتمرات أو ورشات العمل بإسقاط رجعي لتاريخ المرأة الفلسطينية على ما يمكن أن يُرى كمتطلبات للمرحلة الحالية، فمثلا يتم الربط ما بين دور المرأة الفلسطينية «السياسي» في الماضي وما بين عدم وصولها لمواقع السلطة، وكان مشاركة المرأة في الثورة أو الكفاح السياسي يوصلها بالضرورة إلى مواقع صنع القرار في الدولة أو الثورة نفسها. مثلا، تكتب زينب الغنيمي «المفارقات السلبية بين ما أنجزته المرأة من نضالات على مدار عهود ماضية، لم يترجم إلى وجود فعلي لها في مواقع قيادية، ولم يؤخذ دورها بعين الاعتبار».

والى جانب الربط الاعتباطي ما بين مشاركة المرأة في الثورة والنضال السياسي أيا كان شكلها وما بين الوصول إلى مواقع صنع القرار في الأحزاب أو مؤسسات الدولة، هناك الربط ما بين الحركة الوطنية وما يعتقد أنه الحركة النسوية الفلسطينية ودخولها المعترك السياسي التوقف أمام الظروف الوطنية والسياسية التي كان لها الدور الأهم في صنع التجربة، وهذا ربط اعتباطي آخر: تكتب ربما كتانة نزال «فقد ارتبطت تجربة المرأة بتجربة الحركة الوطنية، والتجربتان كلتاهما نشأتا في ظروف سياسية ووطنية معقدة بسبب الاحتلالات المتعاقبة التي شكلت وجودها تحديا نشأت عنه حركة نسائية فلسطينية تشارك في العمل العام خارج المنزل لخدمة أهداف مجتمعية عامة مما ساعدها في ربط تحررها الاجتماعي بمشاركتها ونضالها الوطنيين.

٩ وزارة شؤون المرأة، على الرابط "http://www.mowa.gov.ps/about_us.htm" تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٤/١٥.

١٠ معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، وثيقة حقوق المرأة، على الرابط "http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/project/outputfile/11/1b732b4a46.zip" تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٤/١٥.

إن مشاركة النساء السياسية والوطنية لا تعني بالضرورة وجود حركة نسوية فلسطينية، فالحركة النسوية مرتبطة بأجندة خاصة بالمرأة وتحسين ظروف حياتها، وتكون قمة أولويات هذه الحركة هي النساء وحقوقهن، إما أن يكون هناك جناح أو امتداد نسوي في الأحزاب السياسية لخدمة الحزب وأجندته فهذا لا يعني بالضرورة وجود حركة نسوية. بالطبع، لا يمكن استثناء الكثير من النضالات والمحاولات لقيادات فلسطينيات، ولكن الإشكالية تكمن في اعتبار المشاركة النسوية وامتداداتها حركة نسوية واعتبارها تراجع الأحزاب التي تنتمي إليها.

تتميز الدراسات الفلسطينية التي تدرس واقع المرأة والأحزاب السياسية/المشاركة السياسية بالطابع التبريري، أي لماذا لم تحصل المرأة على استحقاقات مقابل عملها وتطوعها في الثورة؟ وكيف نسيت المرأة الفلسطينية أجندتها الاجتماعية الخاصة؟ هذا النهج التبريري لا يستند إلى حجج وثوابت قوية في المجتمع الفلسطيني، فمن جهة، لم توجد إلى الآن في فلسطين حركة نسوية موحدة تواجدت ودعمت العمل السياسي، بل حدث العكس، أي أدى العمل السياسي إلى خلق قيادات من النساء متنوعات في مرجعيتهم السياسية والاجتماعية.

تمركز الإنتاج الفكري والبحثي للوزارات الفلسطينية المختلفة منذ إنشائها حول أوراق المؤتمرات والدراسات الكمية التي تناقش وضع المرأة الفلسطينية بشكل عام وتقولبه رقمياً وإحصائياً بغية التوصل إلى سياسات و توصيات برامجية مختلفة: تميز هذا الإنتاج بالموسمية والانبثاق من متطلبات مرحلية أو خطة عمل محددة يجري الإعداد لها، وغاب التوجه الدراسي الشمولي عندما اتبع نهج إسقاط فكرة وجود المرأة الفلسطينية والوقائع والافتراضات حول هذا الوجود ومن ثم انتقاد الوضع الحالي على أساس ما سيكون وضعاً مثالياً للمرأة الفلسطينية ضمن حقل معين.

مثلاً، عندما يتم تناول وضع المرأة الفلسطينية السياسي، يجري التمهيد عادة في الدراسات لحجم مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية في الماضي، وكونها لم تحصل على مكاسب من هذه المشاركة، ومن ثم عرض إحصائيات تدلل على قلة الوجود النسوي في مواقع صنع القرار، ومن ثم المطالبة بتعزيز هذا الدور عبر عدة توصيات، تركز على أهمية توعية المرأة وتهيأتها لدخول معترك السياسة الفلسطينية بشكل أفضل.

بشكل عام، ارتكز الإنتاج الأكاديمي أو الدراسي للنساء عقب العام ٢٠٠٠ بنوع من الدراسات الإجرائية والتقارير التي تهدف إلى صياغة سياسيات وبرامج لعمل المرأة، منها ما هو دمجي للمرأة بمعنى يشجع انخراطها في الانتخابات أو سوق العمل، ومنه ما اشتمل على تحليل لواقع المرأة الفلسطينية سواء من ناحية البيئة المحيطة بها أو مؤسسات السلطة المختلفة. وتدعو الدراسات بمعظمها إلى مزيد «من التفعيل» والمشاركة النسوية على اعتبار أن ما فعله النساء الفلسطينيات حالياً «غير كاف»، فالمزيد من المشاركة مطلوب دائماً بغض النظر عن أعباء المرأة الفلسطينية الحالية التي اختلفت مع اختلاف الوضع السياسي والاقتصادي الفلسطيني.

الفصل الثاني

الإطار القانوني للمشاركة الحزبية للمرأة الفلسطينية

تمهيد

يحظى موضوع المشاركة الحزبية للمرأة الفلسطينية باهتمام متنامي على كافة الأصعدة، خاصة بعد نشأة السلطة الفلسطينية التي كانت بوابة الفلسطينيين إلى تشكيل أول سلطة يحكمون أنفسهم من خلالها، وساهمت السلطة في بروز العديد من النخب التي تؤثر وتتأثر فيها ومن بينها النخبة النسوية. وقد ساعدت القوانين التي سنتها السلطة الفلسطينية في تعزيز وجود مثل هذه النخب.

ويسعى هذا الفصل إلى دراسة الحقوق السياسية بما فيها المشاركة الحزبية التي حصلت عليها المرأة الفلسطينية قياساً إلى تلك الحقوق التي يملكها الرجل في ظل قانون لا يفرق في تلك الحقوق بين الجنسين، لما في ذلك من تأثيرات هامة على الحياة الديمقراطية في فلسطين في ظل تنامي الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان. وعلى الرغم من كثرة تلك الدراسات التي بحثت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، إلا أنها بقيت بعيدة وسطحية عن بحث موضوع المرأة الفلسطينية داخل الأحزاب السياسية. كما أن واقع الحال اليوم خاصة بعد الانتخابات التشريعية الثانية يستدعي إعادة بحث هذا الموضوع، ليس من جانب التبريرات والتفسيرات وتكرار ما هو منشور ومعروف، بل لتوفير آلية عملية يمكن لصانعي القرار أن يستعين بها لتكريس تلك الحقوق التي تساهم في دفع عجلة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

إن تكريس تلك الحقوق للمرأة الفلسطينية يفتح الباب واسعاً أمام الإستثمار في الموارد البشرية، ولا يمكن هنا إنكار دور الأحزاب السياسية وحيويته بالنسبة لإستثمار تلك الموارد المهمشة، فقد نجحت الفصائل الفلسطينية المختلفة في إستقطاب أعداد ليست قليلة من النساء الفلسطينيات، بل وبرزت في تلك الأحزاب أسماء نسوية لامعة، غير أن تلك الحركة النسوية داخل الأحزاب كانت تحكم دائماً بطغيان العنصر الذكوري على معادلة تلك الأحزاب خاصة على مستوى الهيئات القيادية الأولى، ولا يزال الوضع على حاله بل أن الأمر قد ساء نتيجة عدة عوامل كإبتعاد المسافات بين المؤتمرات الحزبية فأخر مؤتمر لحركة فتح مثلاً عقد قبل عشرون عاماً في تونس في شهر آب من العام ١٩٨٩، إضافة إلى بقاء تلك الشخصيات القيادية في مقاعدهم حتى الممات، هذا إلى جانب عدم قدرة المرأة في الكثير من الحالات على المنافسة للحصول على عضوية تلك اللجان، وما يعزز هذا الفرض أن عدد النساء في المكاتب السياسية للفصائل الفلسطينية لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة (عوكل ٢٠٠٤، ٧٠)، غالبيتهم في الأحزاب اليسارية.

لقد تأثر دور المرأة الفلسطينية بهذا الوضع، كما تأثرت بقصور الأحزاب السياسية، التي كرسَتْ جل إهتماماتها نحو العمل السياسي متجاهلة موضوعات أخرى قد تكون في ذات الأهمية ومن بينها تعزيز دور المرأة في المجالات السياسية. وهذه العوامل أدت إلى إضمحلال دور المرأة في العمل السياسي بينما زاد دورها في المجال الإجتماعي الذي تركه لها الرجل لإنشغاله بأمور «أسمى»، فعوضت المرأة في مثل هذه الحالة الفراغ الذي تركه الرجل بإنشغاله عنها.

هذه العقلية لدى الأحزاب السياسية الفلسطينية قد تعكس إلى حد كبير خصائص المجتمع الفلسطيني والعقلية السائدة فيه إضافة إلى عاداته وتقاليده وموروثاته التاريخية والحضارية، تلك العقلية المبنية على العصبية والعشائرية، وغيرها من الأمور التي تحد من مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة، وبخاصة في الأحزاب السياسية، بل وتضعف قدرة القوانين على التأثير فيها، فالمرأة تعاني في ظل هذا الوضع من كثير من الأزمات (عوكل ٢٠٠٤، ٧٢).

ويمكن أن تظهر تلك العقلية التي تتعامل مع النساء بدونية في جانبين، الأول هو سلوك الرجال في المجتمع، أما الجانب الثاني فمن خلال الأمثال الشعبية التي تعبر عن قيم هذا المجتمع، ومن بين تلك الأمثال، «هم البنات للمات» و«الرجال نامت والنسوات قامت» (الخليلي: ٥٠، ١٩٨١).

وقد ولدت الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية في معظمها قبل أي تأطير قانوني، فهي من وضعت أساسات بنائها، وهيكلها، وآليات عملها، وأنظمتها الداخلية، ومستوياتها القيادية، فتلك الأحزاب والفصائل لم تحكم بقانون، هي من وضعت قانونها بما يتفق مع سياسياتها وأفكارها وإتجاهاتها، ومع ذلك وبالمنظور القانوني الحالي فإن القوانين التي سنتها السلطة وحتى تلك التي قبلها هي من تحكم عملها اليوم.

ومع ذلك فالعقلية والسلطة الذكورية في الأحزاب لها الدور الأبرز في أضعاف مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الحزبية، وليس القانون، فقانون الأحزاب السياسية الأردني رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ الساري المفعول في الضفة الغربية حتى اليوم تساوي بين الأردنيين على أساس الجنس،^{١١} سمح في مادته الثالثة للأردنيين ذكورا وإناثا- حق تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، فلم يكن هناك ما يمنع المرأة من المشاركة في الأحزاب السياسية.

ومع بداية الإنتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ والتي شهدت مشاركة أوسع للنساء، ودخول المرأة الفلسطينية في مجالات لم تكن قد خاضتها من قبل إلا في حدود ضيقة، ومن أهمها التنظيم السياسي ومواجهة الإحتلال والتي أدت إلى تعرض النساء للقتل والإصابة والإعتقال (هولت: ٣٩، ١٩٩٦)، دفع هذا بالكثيرين إلى محاولة إبعاد المرأة عن المشاركة في العمل السياسي والحزبي في اعتقاد منهم بأن ذلك يحميها مما قد يلحق بها من أذى جراء تلك المشاركة.

١١ الجريدة الرسمية الأردنية. «قانون الأحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥» ٤٣، ١٩٥٥، الإصدار ١٢٢٣: ٢٧٨.

المبحث الأول: تأطير المشاركة الحزبية للمرأة الفلسطينية

ازداد الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الداخلية للدول، خاصة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من دعوات تتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، فتم في العام ١٩٤٨ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذلك الإعلان الذي جاء ووضع أساسات للعديد من الحقوق والحريات التي يتساوى فيها جميع البشر بدون تفریق بينهم على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

وإضافة إلى هذا الإعلان فقد برزت وثائق هامة أخرى لها صلة مباشرة بوضع حقوق المرأة، سيّما في المجال السياسي، كالاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة سنة ١٩٥٢، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، فقد نصت هذه الإتفاقيات صراحة على ضرورة وكفالة مساواة المرأة مع الرجل مساواة فعلية وليست مساواة قانونية فحسب.

وبالفعل بدأت تلك الإتفاقيات الدولية تجد صداها في القوانين الداخلية للدول سواء في التشريع الدستوري أو في التشريع العادي، بل أن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية جعلت من تلك الإتفاقيات الدولية مبادئ لا يجوز مخالفتها. ومع الوقت فقد تحولت تلك الإتفاقيات إلى ما يعرف بالعرف الدولي الذي لا يجوز مخالفته حتى من قبل الدول التي لم توقع عليها.

وقد أكدت السلطة من خلال القانون الأساسي والتشريعات الأخرى على تلك الحقوق، فساوت بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، وجعلت من تلك الحقوق المتساوية أساساً للدولة الفلسطينية "المنشودة". وفيما يلي سنحاول رصد التأطير القانوني لحقوق المرأة السياسية من خلال التشريعات التي سنتها السلطة الفلسطينية إضافة إلى أبرز الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تناولت تلك الحقوق.

أولاً: الإطار الدستوري^{١٢}

ينقسم التنظيم الدستوري عادة من حيث إقراره بالحقوق والحريات العامة إلى قسمين، يتناول في القسم الأول مبادئ عامة تحمي الحقوق الفردية والجماعية بشكل عام فتساوي مثلاً بين جميع المواطنين أمام القانون، وتمنحهم حقوقاً وتلزمهم بواجبات متساوية. أما القسم الثاني فيحدد تلك الحقوق والإلتزامات على وجه الدقة، وعلى ذات النهج سار المشرع الفلسطيني.

فمن الجهة الأولى فقد حث القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣،^{١٣} السلطة الفلسطينية على الإنضمام دون إبطاء إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان،^{١٤} ولم يبين القانون الأساسي الفلسطيني ما هي المكانة القانونية التي تحظى بها تلك الإتفاقيات والمواثيق قياساً إلى التشريعات المحلية، فهل تسمو على القانون المحلي، وبالتالي لا يجوز النص في تلك التشريعات على ما يخالف تلك الإتفاقيات؟ وهل يجوز اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحق

١٢ يرتبط الإطار الدستوري عادة بوجود دستور لدولة واضحة المعالم، تتوفر فيها مقومات الدول من شعب وإقليم وسلطة سياسية، إلا أنه وفي الواقع الفلسطيني وفي ظل وجود الإحتلال الإسرائيلي حتى اليوم، فالإطار الدستوري الذي نتحدث عنه هو القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية والذي يمكن إعتبره دستوراً لها.

١٣ السلطة الفلسطينية "القانون الأساس المعدل"، الوقائع الفلسطينية، ١٩٠٣، ٢٠٠٣، الإصدار عدد خاص: ٥.

١٤ المادة (٢/١٠) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣.

منحته تلك الإتفاقيات بينما سكت عنه القانون المحلي أو نص على ما يناقضه؟ مثل هذه الأسئلة لا بد من أن يقوم المشرع بالإجابة عليها.

كما وينص القانون الأساسي الفلسطيني على أن «الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة»،^{١٥} وهذا نص عام آخر لا يتيح التمييز بين الفلسطينيين أي كانت الإختلافات بينهم، فهم متساوون في الحقوق والواجبات، ولا يجوز لأي نص تشريعي أو أي حكم صادر عن أي محكمة أن يفرق بين الفلسطينيين على أساس الجنس أو اللون ...، وبهذا يكون القانون الأساسي الفلسطيني قد وضع قاعدة عامة يحمي بها حقوق الفلسطينيين.

أما الحماية الخاصة في مجال بحثنا هذا فقد أتى بها القانون الأساسي الفلسطيني في مادته السادسة والعشرين ليؤكد فيها على أنه «للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

- ١- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
- ٢- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.
- ٣- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.
- ٤- تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.
- ٥- عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون“.

وبهذا يكون القانون الأساسي الفلسطيني قد كفل المساواة بين جميع المواطنين فمنحهم حق تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون بغض النظر عن جنسهم، فلنساء والرجال أن يشكلوا الأحزاب السياسية وأن ينضموا إليها. ورغم حرص الدستور على تأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق إلا أنه ترك أمر تنظيم تلك المسألة لتشريع عادي يصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو القانون الذي لم يصدر حتى تاريخه وظل يراوح مكانه بين العديد من التجاذبات السياسية في إشارة إلى عمق الخلافات على مثل هذا القانون.

١٥ المادة (٩) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣.

ثانياً: الإطار التشريعي

بعد أن رأينا كيف نظم القانون الأساسي الفلسطيني مسألة الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة وبخاصة مسألة تأسيس الأحزاب السياسية والإنضمام إليها، يأتي الدور الآن على القوانين العادية الصادرة عن السلطة الفلسطينية، ولعدم وجود قانون أحزاب فلسطيني سنركز دراستنا هذه على قوانين الانتخابات الثلاثة الصادرة عن السلطة خلال مراحل حياتها المختلفة إضافة إلى مشروع قانون الأحزاب السياسية.

١. قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥

ينظم قانون الانتخابات بشكل عام حق الترشح والانتخاب للفلسطينيين، فيعني هذا القانون بتحديد أهلية الترشح والانتخاب وشروط وممارسة هذه الحقوق، إلى جانب المسائل التنظيمية الأخرى المتعلقة بانتخابات رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي. ويعكس قانون الانتخابات الفلسطيني الأول تلك المسائل وينظمها بطريقة يتجاوز فيها مسألة عدم وجود قانون أحزاب فلسطيني ومسألة عدم تسجيل أي حزب سياسي في تلك الانتخابات.

وقد تفادى هذا القانون تلك المسألة عن طريق إقرار نظام الانتخاب بالدوائر، وهذا النظام يتيح الترشح لأي مواطن بغض النظر عن إنتمائه السياسي وما إذا كان مدعوماً من قبل حزب سياسي أم لا.

وعلى الرغم من مشاركة حوالي إثنتي عشرة كتلة إنتخابية في تلك الانتخابات تمثل في معظمها فصائل فلسطينية معروفة، فاز منها أربعة كتل إنتخابية بمقاعد في تلك الانتخابات (لجنة الانتخابات المركزية ٢٠٠٢)، إلا أن هذا القانون لم يعترف مباشرة بتلك الكتل الإنتخابية وبقي المعيار الشخصي هو المعيار الحاسم.

وعكس هذا القانون مساواة بين الفلسطينيين كافة نساء ورجالاً في حق الترشح والانتخاب، فعرف الناخب مثلاً بأنه "كل فلسطيني أو فلسطينية (من سكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وقطاع غزة) ممن توفرت فيه وفيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة حق الانتخاب وأدرج اسمه أو أسمها في جدول الناخبين النهائي"، كما عرف المرشح بأنه "كل فلسطيني أو فلسطينية توفرت فيهما شروط الترشيح لمركز الرئيس أو لعضوية المجلس وفق ما هو منصوص عليه في هذا القانون، وتم إدراج أسمه وأسمها في قوائم المرشحين الخاصة بمركز الرئيس أو عضوية المجلس"^{١٧}.

وعاد القانون وأكد هذا الحق في سياق مادته السادسة والثانية عشر عندما أكد على أن هذا الحق ملك لكل فلسطيني ذكراً كان أم أنثى، ومن الملاحظ على النصوص القانونية السابق الإشارة إليها، وعلى خلاف التوجه في نصوص قانونية أخرى، إشارتها إلى المساواة في الحقوق بين النساء والرجال نصاً، بينما تشير أغلب النصوص إلى الفلسطينيين بشكل عام، في محاولة من المشرع على تأكيد مبدأ المساواة في الحقوق بغض النظر عن الجنس.

وعلى الرغم من أن القانون وفر مبادئ عامة للمساواة، إلا أنه يبقى غير حساس للقضايا النسوية،^{١٦} السلطة الفلسطينية. "قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات."، البوفاة الفلسطينية، ١١، ١٢، ١٩٩٥، الإصدار ٨: ٧. ١٧ المادة (١) من قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات.

فتبنيه لنظام الدوائر يعزز من السلبيات الإجتماعية كالعشائرية مثلاً، وبتقسيمه الدوائر الانتخابية إلى ستة عشر دائرة العديد منها لا يزيد تمثيله عن مقعدين فقط، يكون قد قلل من فرص النساء في الترشح عن تلك الدوائر، فلا العائلات ولا الأحزاب في الكثير من الحالات مستعدة لترشيح امرأة عن تلك الدائرة التي لا تملك إلا مقعداً واحداً أو مقعدين، فترشيح امرأة من وجهة نظرهم يضعف من قدرتهم على المنافسة وبالتالي يتسبب في خسارة مقعد تلك الدائرة (حسين: ٦٨، ٢٠٠١).

ومع ذلك فقد شاركت النساء في تلك الانتخابات التي جرت في العشرين من كانون الثاني من العام ١٩٩٦، وقد بلغت نسبة تسجيل النساء في القوائم الانتخابية حوالي ٤٩٪ من إجمالي المسجلين، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في تلك الانتخابات قلت عن نسبة تسجيلها، ما يعني أن نسبة التسجيل المرتفعة لا تعني بالضرورة أن نسبة عالية من النساء يقمن بممارسة حقهن في الانتخاب، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يدل الاختلاف في النسب على أن هناك عوائق حقيقية تحول دون ممارسة المرأة حقها في الانتخاب؛ كالتى تتصل بالموروث الثقافي للمواطن (حسين: ٧٦، ٢٠٠١).

أما المرشحات لتلك الانتخابات فبلغ عددهن ٢٨ امرأة مقابل ٦٧٦ رجل، أي ما نسبته ٤,١٥٪ من إجمال عدد المرشحين (حسين: ٦٧، ٢٠٠١)، استطاعت خمس نساء فقط الوصول إلى عضوية المجلس (لجنة الانتخابات المركزية ٢٠٠٢)، من أصل ثمانية وثمانون مقعداً هي مجموع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني^{١٨}. ومن أصل ثمانية وعشرون امرأة، رشح فقط عشرة نساء من قبل أحزاب سياسية في مقابل ثمانية عشر امرأة خضن غمار هذه الانتخابات كمستقلات (حسين: ٦٧، ٢٠٠١).

٢. قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات^{١٩}

بعد عشرة أعوام على الانتخابات التشريعية الأولى، أصبحت كل الأمور تتجه نحو ضرورة إجراء إنتخابات تشريعية ثانية، وبالفعل فقد أنجز المجلس التشريعي الفلسطيني قانون الانتخابات الفلسطيني الجديد الذي سيجرى بموجبه الانتخابات الجديدة. وقد صدر هذا القانون بعد جدال كبير حول العديد من القضايا ومن أهم تلك القضايا موضوع «الكوتة» النسائية، وقد برز هذا الموضوع إلى السطح بعد أن ظهرت النتائج الضئيلة للتمثيل النسوي في الانتخابات الأولى، فجاء القانون الجديد ليلبي تلك التوجهات الجديدة.

فعاد القانون الجديد ليؤكد على الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء من حيث الحق في الترشح للإنتخاب،^{٢٠} التي أكد عليها القانون السابق. كما وأعاد القانون الجديد تنظيم الانتخابات على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة بين نظام الأكثرية النسبية (الدوائر) و(نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.^{٢١}

هذا النظام الجديد إضطر المشرع الفلسطيني إلى التعامل مع ما عرفه بالقوائم الانتخابية، وهي تلك القوائم التي تمثل في الغالب أحزاباً سياسية، وذلك على خلاف ما جاء به النظام القديم، ومع ذلك لم يشر هذا القانون إلى الأحزاب السياسية أو تنظيمها إلا في جانب تشكيل القائمة الانتخابية،^{١٨} السلطة الفلسطينية. "مرسوم رئاسي رقم (٦) ١٩٩٥ بشأن الانتخابات." الوقائع الفلسطينية، ١١، ١٢، ١٩٩٥، الإصدار ١٤:١٠.

١٩ السلطة الفلسطينية: "قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات." الوقائع الفلسطينية، ١٨، ٢٠٠٥، الإصدار ٥٧: ٨.

٢٠ المادة (٨) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات.

٢١ المادة (٣) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات.

وكنتيجة لحملات الضغط التي نظمتها الحركة النسوية فقد أقر المجلس التشريعي قانون انتخابات يضمن مشاركة أوسع للمرأة الفلسطينية بعد أن أقر بحد أدنى من التمثيل للمرأة وذلك من خلال ما يعرف بـ«الكوتة» النسائية، وتوزع هذه «الكوتة» بما لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من^{٢٢}:

١- الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.

٢- الأربعة أسماء التي تلي ذلك.

٣- كل خمسة أسماء تلي ذلك.

صحيح أن المشرع من خلال هذا التنظيم الجديد ضمن تمثيل أعلى للمرأة في المجلس التشريعي الجديد، إلا أن تدخله هذا أجبر الأحزاب السياسية أو القوائم الانتخابية على «كوتة» معينة من النساء في قوائمها الانتخابية، بينما ترك لها الحرية في إختيار مرشحيها لنظام الدوائر مما عكس عدم رغبة الأحزاب السياسية في تبني أية امرأة من خلال الدوائر الانتخابية.

وهذا التوجه لدى الأحزاب يعكس بأن القانون كان أداة الحسم في تبني بعض النساء في قوائمها، ولولا تلك النصوص التي دعتها لعمل ذلك لما تبنت هذا النهج إلا نادراً، فعلى سبيل المثال لم تتبنى حركة حماس صاحبة أعلى نسبة تمثيل في المجلس التشريعي الجديد أي امرأة وفق نظام الدوائر، وجميع النساء اللواتي حزن عضوية المجلس التشريعي عن حركة حماس حزنها عبر قوائمها.

٣. قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة^{٢٣}

لم يبتعد هذا القانون الأخير عن تلك التوجهات المساوية بين الرجال والنساء من حيث الصياغة، غير أنه إعتد طريقة واحدة للانتخابات هي النظام النسبي الكامل الذي يعتمد على القوائم الحزبية،^{٢٤} وكما تدخل المشرع في تنظيم تلك القوائم في القانون السابق، تدخل المشرع مرة أخرى في هذا القانون عبر إقراره بنظام الكوتة الذي سبق وأن تبناه في القانون السابق مبقياً توزيع الأماكن النسوية في القوائم الانتخابية كما سبق ونظمت في القانون السابق.^{٢٥}

وهذا التوجه الجديد للمشرع الفلسطيني يتجاوز الإنتقاد الموجه إلى القانون القديم الذي ترك للأحزاب السياسية إختيار مرشحيها للدوائر بدون قيد، وبهذا التوجه الجديد يفترض أن ترتفع نسبة مشاركة المرأة في قوائم أحزابها إلى الضعف مما كانت عليه سابقاً، ويجبر تلك الأحزاب على إيجاد أماكن متقدمة في صفوفها لأنه سيحجر عن الإستحقاق الانتخابي على تقديم نساء من بين مرشحيه، وبالتالي يجب أن تكون تلك النساء ممن عرفن داخل الحزب، وهذا الفرض لا يتأتى إلى بوجود تلك النساء في المراكز القيادية المتقدمة في الأحزاب.

٢٢ المادة (٤) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات.

٢٣ السلطة الفلسطينية. «قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة» الوقائع الفلسطينية، ٩٩، ٢٠٠٧، الإصدار ٧٢: ٢.

٢٤ المادة (٤) من القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة.

٢٥ المادة (٥) من القرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة.

٤. مشروع قانون الأحزاب.

كما هو متوقع وضع مشروع قانون الأحزاب السياسية، المعد في العام ١٩٩٨، قواعداً مطلقة للمساواة بين الجنسين دون تمييز سواء فيما يتصل بحق تأسيس الحزب السياسي أو العضوية فيه أو ممارسة الأنشطة السياسية. فمثلاً تنص المادة (٥) من المشروع على أن: "كل فلسطيني، ذكر كان أم أنثى، يستطيع أن يكون عضواً في حزب إذا ما رغب في ذلك..." كما جاءت المادة (٦) من ذات المشروع لتحظر صراحة ممارسة الاضطهاد تجاه أعضاء الحزب بسبب الجنس؛ إذ تنص على: "لا يسمح باضطهاد أعضاء الحزب بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو الهدف أو الوضع الاجتماعي أو الملكية الخاصة، أو المستوى الاقتصادي أو اللون".

المشكلة إذن ليست في نص القانون، فالقواعد القانونية السابق الإشارة إليها تضع مبدأ المساواة دائماً نصب عينها، وتبقيه أساساً للتعامل في جميع الحالات، وعليه تكمن المشكلة في التطبيق، وفي الآليات التي يجب أن تضعها القوانين لضمان مشاركة أوسع في الحياة الحزبية وبالتالي في الحياة السياسية، ذلك أن الأحزاب هي بوابة العمل السياسي. أضف إلى ذلك فإن غياب الرؤية لدى المجتمع لتحقيق العدالة والإنصاف تعمق من أزمة المشاركة السياسية للمرأة.

وحتى تعي تلك الأحزاب إلى دور المرأة في العمل الحزبي السياسي تبقى نصوص القانون الداعية إلى المساواة مجرد شعارات غير قابلة للتنفيذ، وتبقى تبحث عن آليات ملزمة، تلزم الأحزاب السياسية بإدماج المرأة في برامجها، فالواقع أثبت أن تلك الأحزاب لا تكون معنية بقضايا المرأة إلا إن ألزمت قانوناً بذلك كمسألة الكوثة مثلاً، فكثر من الأحزاب لم ترشح نساء ضمن قائمة مرشحيها لنظام الدوائر لعدم وجود إلزام قانوني بذلك، بينما رشحت نساء على قوائمها للانتخابات بالطريقة النسبية بعد إلزامها قانوناً بذلك.

ثالثاً: المعاهدات الدولية والإقليمية

على الرغم من أن فلسطين ليست طرفاً في أي من الإتفاقيات الدولية لعدم حصولها على صفة الدولة التي تمكنها من المصادقة على هذه الإتفاقيات المتاح التصديق عليها من قبل الدول فقط، إلا أن القانون الأساسي الفلسطيني - كما رأينا سابقاً - يلزم السلطة الفلسطينية بالانضمام إلى تلك الإتفاقيات التي تحمي حقوق الإنسان، وعليه فإن السلطة الفلسطينية لا يسعها إلا أن تعمل بروح تلك الإتفاقيات، أضف إلى ذلك أن العديد من تلك الإتفاقيات أصبحت بمثابة ما يعرف بالعرف الدولي الذي لا يجوز لأحد مخالفته، وهذا ما تعهدت به منظمة التحرير الفلسطينية التي تشغل مقعد فلسطين في الأمم المتحدة.

لا يمكن الحديث عن أثر مباشر للإتفاقيات والمعاهدات الدولية على تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الحزبية الفلسطينية، إلا أن أثر تلك الإتفاقيات هو أثر غير مباشر، فمن جهة تأتي تلك الإتفاقيات بنصوص تعزز من مبادئ المساواة والمشاركة وتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، فتحض الدول على إدماج تلك النصوص في تشريعاتها الداخلية، ومن جهة أخرى تلزم الدول بعدم مخالفة أحكامها، وبالتالي فإن ما تأتي به هذه الإتفاقيات لا يجوز لدولة النص في تشريعاتها على ما يخالفه، فتعمل تلك الإتفاقيات كدليل مرشد للتشريعات المحلية لتقديم ضمانات كافية لحماية تلك الحقوق.

وتنقسم المعاهدات الدولية من حيث الحماية القانونية لحقوق المرأة بين مجموعتين من الإتفاقيات، أما الأولى فهي إتفاقيات عامة تتضمن مواداً تتعلق بمبدأ المساواة كالإعلان العالمي للحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأما الثانية فهي إتفاقيات خاصة تركز على حقوق معينة بالذات كاتفاقية «السيداو» لسنة ١٩٦٧ مثلاً. وهنا سنقسم دراستنا في المعاهدات الدولية بحسب ذلك التقسيم.

١. الإتفاقيات العامة؛ وسنتناول من تلك الإتفاقيات، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، والميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب. فاما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد كفل في مادته الثانية لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. كما منح في مادته العشرين لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية (الأمم المتحدة ١٩٤٨).

وكما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد ساوى إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام بين البشر جميعاً بدون تمييز بينهم على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين (منظمة مؤتمر العالم الإسلامي ١٩٩٠، المادة ١/أ)، كما عاد وأكد في المادة السادسة منه على الحقوق المتساوية للمرأة مع الرجل.

أما الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١)، فقد أكد هو الآخر على الحقوق المتساوية بين الأفراد بغض النظر عن الجنس أو الدين أو اللون...^{٢٦} ولكن ما يفرق هذا الميثاق عن غيره بأنه جعل المسؤولية عن كفالة تلك الحقوق (٢٦ المادة (٢) من الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب.

الحقوق للدول التي يجب أن تعدل تشريعاته بما يتفق مع الميثاق.^{٢٧}

٢. الإتفاقيات الخاصة؛ وهنا سنتناول إتفاقيتين هما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة ١٩٦٦)، وإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (الأمم المتحدة ١٩٧٩)، أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى الرغم من أنه ينص على قواعد عامة كذلك السابق الإشارة إليها، إلا أن هذا العهد ينظم مسألة الحقوق السياسية للأفراد وللدول، لذلك صنفناه من تلك الإتفاقيات الخاصة، وقد ألزمت هذه الإتفاقية في المادة الثانية الدول الموقعة عليها كفالة الحقوق التي يأتي عليها العهد لمواطنيها بغض النظر عن لونهم أو جنسهم أو معتقدتهم...، كما ألزمتها في ذات المادة بتقديم الضمانات التشريعية اللازمة لحماية تلك الحقوق. وقد ألزمت المادة الثالثة من العهد الدول الموقعة عليه بكفالة تساوي الرجال والنساء في الحقوق السياسية، كما كفل العهد في المادة ٢٢ منه حق الترشح والانتخاب بدون أي تمييز.

وأما إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة فحتل هذه الإتفاقية موقعاً هاماً بين المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، تتمثل في إقحام قضايا المرأة التي تشكل نصف مجموع البشرية في صلب الموضوعات التي تتناول هموم حقوق الإنسان. فالإتفاقية تتفق في مضمونها مع أهداف الأمم المتحدة المؤكدة على الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى كرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية. كما توضح هذه الإتفاقية بطريقة لا لبس فيها معنى المساواة بين الجنسين وكيفية تحقيقها؛ وهي إذ تلعب هذا الدور، فإنها لا تقر وثيقة دولية لحقوق المرأة وحسب، بل تضع كذلك برنامجاً للتدابير التي ينبغي على الدول الأطراف القيام بها لضمان تمتع المرأة بهذه الحقوق (اليونسيف ٢٠٠٩).

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ كإتفاقية دولية بعد أن صادقت عليها الدولة العشرون. وبحلول الذكرى السنوية العاشرة للإتفاقية عام ١٩٨٩، كان ما يقرب من مائة دولة قد وافقت على الالتزام بأحكامها.

وتدعو هذه الإتفاقية إلى أن تجسد الدول مبدأ المساواة بين النساء والرجال في دساتيرها وتشريعاتها، كما وتدعوها إلى إلغاء كافة النصوص القانونية أو التدابير التي تميز ضد المرأة،^{٢٨} ففي المادة الأولى والثانية أتاحت الإتفاقية الفرصة للمرأة للمشاركة في سن السياسات والمشاركة الحكومية ودعت إلى إلغاء أي نص أو قانون يشكل تمييزاً وتفارقة على أساس الجنس. فدعت الإتفاقية في المادة السابعة منها الدول الأطراف إلى إتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل مساواة فعلية بين الرجل والمرأة في جميع المجالات السياسية كحق الترشح والانتخاب وتقلد المناصب العليا.

بمعنى آخر فإن هذه الإتفاقية قد أولت الاهتمام الأكبر لمناقشة الوضع القانوني للمرأة والحقوق المدنية والسياسية كما تبين في المواد ٧، ٩، كما نصت الإتفاقية على دور الدولة في إدانة التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله واتخاذ كافة الإجراءات والسبل ووضع السياسات لإنهائه من خلال تضمين المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير والتشريعات الوطنية.

^{٢٧} المادة (١) من الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب.

^{٢٨} المادة (٢) من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

من الملاحظ بأن جميع هذه الإتفاقيات السابق ذكرها ركزت وبصورة مباشرة على الحقوق المتساوية التي يجب أن تتمتع بها المرأة في مقابل الرجل، إلا أن أي من تلك الإتفاقيات لا تضع آليات واضحة لتنفيذ تلك الحقوق وبالتالي تبقى كل هذه الحقوق مجرد قيم عليا لا طريق أمامها نحو التطبيق، وبالتالي فالآلية في مثل هذه الحالات قد تكون اهم من النص ذاته.

ومنطلق تلك الآليات - كما نرى - يكون مطلوبا من الحزب السياسي، خاصة وأن تلك الأحزاب هي بوابة العبور بالنسبة للمرأة نحو مزيد من الحقوق، وضمان مشاركة أوسع للمرأة في رسم السياسات العامة للدولة، وبالتالي يكون إقحام المرأة في الحزب السياسي وإجبار الأحزاب على أن تشتمل هيئاتها العليا على تمثيل عادل للمرأة أولى الآليات نحو ضمان مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية الفلسطينية. وهذا ليس بالأمر الصعب فالعديد من الأحزاب السياسية أصبحت تعي لهذا الدور للمرأة وبالتالي خصصت جزء من مقاعد هيئاتها العليا لمصلحة النساء، فحركة فتح على سبيل المثال وفي آخر إنتخابات لأقاليمها جرت في العام ٢٠٠٨ خصصت عدد من مقاعد تلك الأقاليم للنساء لا يمكن أن يقل تمثيل المرأة عن عدد تلك المقاعد.^{٢٩}

^{٢٩} خصصت حركة فتح مقعدين كحد أدنى من مقاعد كل إقليم من إقاليمها للنساء من أصل خمسة عشر مقعداً، وترتفع تلك النسبة كلما زاد عدد مقاعد الإقليم.

المبحث الثاني: ضمانات مشاركة أوسع للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية

قلنا سابقاً بأن دخول المرأة في الأحزاب السياسية هو أولى الضمانات نحو مشاركة أوسع للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، فالمناصب العليا في الدولة تأتي عادة من بوابة الأحزاب السياسية، لا على أسس مهنية واضحة (حسين: ٧٦، ٢٠٠١)، فالحزب السياسي هو المتحكم في تلك المناصب، وحتى تتمكن المرأة من المشاركة في الحياة السياسية لا بد لها أولاً من أن تتخرط في العمل السياسي الحزبي.

وفي سبيل ذلك سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة ثلاثة موضوعات هي: دراسة مقارنة لواقع المرأة في الأحزاب في دول مثل مصر والأردن، إضافة إلى الآلية التي تصبح فيها التشريعات الفلسطينية كضمانة لمشاركة أوسع للمرأة الفلسطينية، وإنهاء بتشريعات غائبة ومطلوبة كي تتمكن المرأة من أخذ دورها الريادي في الحياة السياسية الفلسطينية.

أولاً: واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية والمصرية

١. المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية؛ وفق آخر إحصائية صدرت عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية والتي صدرت بمناسبة يوم المرأة العالمي، فقد بلغت نسبة النساء المشاركات في الأحزاب السياسية حوالي ٧,٥٪ من التوزيع للأعضاء في الأحزاب السياسية للعام الماضي، في حين تصل نسبة النساء العضوات في النقابات المهنية ٢٣,٣٪ (أمان ٢٠٠٨).

يمكن القول بأن نشأة الأحزاب السياسية الحقيقية في الأردن مرتبط أساساً بنشأة الدولة، أما المشاركة النسوية في تلك الأحزاب فهي وبحسب إميلي نفاع، وهي من أولى الحزبيات في الأردن بدأت في العام ١٩٥١ بعد وحدة الضفتين، وبحسب نفاع فإن الحزب الشيوعي الأردني كان أول الأحزاب السياسية التي إستقطبت نساء إلى عضويتها (مركز القدس للدراسات السياسية ٢٠٠٧).

أما بعد صدور قانون الأحزاب الأردني الجديد في العام ١٩٩٢ فقد بلغت نسبة النساء المشاركات في الهيئات التأسيسية للأحزاب السياسية ٣٧٢ امرأة مقابل ٤١١٦ رجل أي ما نسبته ٩٪ من مجموع المؤسسين (مركز القدس للدراسات السياسية ٢٠٠٧).

وقد نتج هذا الفطور في إقبال المرأة على العمل السياسي بشكل عام والحزبي بشكل خاص نتيجة العديد من المعوقات، في مقدمتها المعوقات الإجتماعية، فالمجتمع الأردني هو مجتمع ذكوري تسوده العشائرية إلى حد بعيد وبالتالي فهو مجتمع غير مهياً لقبول المرأة بهذه الصيغة، أضف إلى ذلك معوقات إقتصادية فالمرأة الأردنية من أكثر الفئات معاناة من مشكلتي البطالة والفقر، وبالتالي فهي تعتمد بشكل أساسي على الرجل في كسب قوتها. أخيراً المعوقات القانونية، وعلى الرغم من عدم تمييز التشريعات المختلفة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات إلا أن نظام "الكوتة" الذي ظهر في الأردن بعد تعديل قانون الإنتخابات المؤقت رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠١ وذلك في العام ٢٠٠٣ إعتبرته بعض النساء عائقاً أمامهن ووصفنه بأنه نظام غير مفهوم لا للناخبين ولا للأحزاب، أضف إلى ذلك ما يعرف بنظام الصوت الواحد الذي يؤدي إلى عزوف الأحزاب

عن المشاركة في الإنتخابات النيابية (مركز القدس للدراسات السياسية ٢٠٠٧).

هذه المعوقات تضاف إلى أخرى شخصية تتعلق بالمرأة الأردنية، وأيضاً إدارية تتعلق بعدم التخطيط المسبق من قبل المرشحات. وقد أجرى مركز القدس للدراسات السياسية بحثاً ميدانياً على عينة من النساء الحزبيات تبين من خلالها بأن ٢٢ امرأة من بين أعضاء العينة ترشح لعضوية مجلس النواب نصفهن ترشح بمبادرة شخصية منهن، ونصفهن الآخر بناء على ترشيح الحزب لهن، وهذه النتائج تبين بأن القلة القليلة من النساء الحزبيات في الأردن يحصل على ثقة أحزابهن (مركز القدس للدراسات السياسية ٢٠٠٧)، وقد يعود ترشيح بعض النساء من خلال الأحزاب إلى نظام "الكوتة" الذي أقره المشرع الأردني في العام ٢٠٠٣.

هذه الأرقام تدل على فتور كبير لدى جميع الفئات في الإقبال على النشاطات السياسية والحزبية، ولكن نسبة الفتور تلك تبقى أكبر لدى النساء مقارنة مع دور الرجال، وذلك على الرغم من القواعد القانونية التي لا تفرق بين الجنسين في الحقوق والواجبات، فالدستور الأردني وقانون الأحزاب وقوانين الإنتخابات المحلية والنيابية كلها تحض على المساواة، بل وتخصص مقاعد للمرشحات من النساء، كل ذلك لم يكن ليحفز مشاركة المرأة بشكل أكبر للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

٢. المرأة في الأحزاب السياسية المصرية؛ ليس حال المرأة المصرية بأفضل من سابقه في الأردن، فعلى الرغم من المساواة التي جسدها القوانين المصرية ابتداءً من الدستور المصري وإنهاء بقانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذي أقر في مادته الأولى بأن "للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي..."، إلا أن الممارسة العملية والواقع السياسي أثبتا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل عام والحزبية بشكل خاص لا تزال ضعيفة.

ففيما يتعلق في الإنتخابات مثلاً، تشير الإحصاءات المصرية الرسمية إلى أن نسبة مشاركة المرأة المصرية في البرلمان كنانب لا تتعدى ٢٪ من عدد المقاعد، كما أن نسبة التصويت أيضاً منخفضة، ولا يذهب للتصويت من بين ٣,٥ مليون امرأة مصرية لها حق التصويت سوى أقل من مليون (عرفة ٢٠٠٦)!

ومن جانب آخر فإن الأحزاب السياسية المصرية ترفض ترشيح المرأة على قوائمها أو دعمها، فعند النساء اللاتي رشحن الحزب الوطني الحاكم عام ١٩٩٥ مثلاً كان يعادل ١,٣٪ فقط من نسبة ترشيحات الحزب، مقابل ١,٦٪ لحزب الوفد المعارض، ونفس النسبة لحزب الأحرار، و٢,٥٪ لحزب التجمع اليساري. ولذلك قامت النساء بترشيح أنفسهن لعضوية مجلس الشعب بشكل مستقل، حيث بلغت نسبة النساء المرشحات بشكل مستقل ٧٦٪ من إجمالي المرشحات البالغ عددهن واحد وسبعون امرأة (عرفة ٢٠٠٦).

وفي إنتخابات عام ٢٠٠٠ قامت الأحزاب السياسية بزيادة نسبة ترشيحات النساء في قوائمها ويعزي البعض ضعف تلك النسبة إلى أن الناخبين الرجال لا يفضلون انتخاب النساء ويفضلون عنها الرجال رغم فوز نساء في بعض الدوائر (عرفة ٢٠٠٦).

وفي سبيل ضمان مشاركة أوسع للمرأة المصرية لم يحرك المشرع المصري ساكناً تجاه ذلك، بل إستمر النقاش عقيماً حول منح المرأة نسبة معينة من عدد مقاعد مجلس الشعب، ومن المتوقع

أن يتم تعديل نظام الانتخابات المصري في هذا الجانب فقط ليعمل به لأول مرة في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠١٠ (عبد المجيد ٢٠٠٨).

وعند إقرار نظام "الكوتة" الجديد من المتوقع أن ترتفع نسبة إدراج الأحزاب السياسية المصرية نساء على قوائمها لضمان تمثيل أعلى لتلك الأحزاب في المجلس الجديد، لا إيماناً منها بضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فالمشكلة إذن تكمن في الأحزاب السياسية ذاته، لا في النظام الانتخابي، فلا محددات أمام تلك الأحزاب بضرورة دمج المرأة فيها.

فوضع المرأة الأردنية والمصرية يتقاطع إلى حد كبير مع واقع المرأة الفلسطينية على كل المستويات، سواء الاجتماعي والثقافي والقانوني وحتى السلوك الحزبي، وما ساهمت به هذه الوقائع من فرض معيقات على شكل العمل الحزبي للمرأة الفلسطينية.

ثانياً: معيقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية الحزبية

أثبتت التجربة العملية بأن هناك العديد من المعوقات التي تتسبب في التقليل إلى أدنى حد من المشاركة النسوية في الحياة السياسية، وأهم تلك المعوقات:

١. معيقات سياسية تتمثل في سلوك الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الظروف السياسية والأمنية التي يعاني منها الفلسطينيون بشكل عام.
٢. المعوقات الاجتماعية؛ وتنشأ تلك المعوقات عن الموروثات الثقافية المرتبطة ببنية المجتمع الفلسطيني، وهي ما تؤثر سلباً على دور المرأة وتوسيع رقعة مشاركتها في الحياة السياسية، وتتركز تلك المعوقات في الفكر الذكوري الأبوي المسيطر على المجتمع وعلى الأحزاب السياسية.
٣. معيقات ثقافية؛ وهذه المعوقات تنتج عن انخفاض الوعي الثقافي في المشاركة السياسية حتى عند المرأة ذاتها، عدا عن عوامل أخرى تستند إلى الموروثات الثقافية للمجتمع نتيجة العادات والتقاليد.
٤. معيقات إقتصادية؛ فأغلب النساء الفلسطينيات من محدودتي الدخل أو من تلك الفئة التي تعتمد على الرجل في توفير مستلزماتها، وبالتالي فإن هذه الإقتصادية تقلل من مدى قدرتها على المنافسة إلا في حال تبني حملتها الانتخابية من قبل حزب معين وهو ما رأينا إشكالياته سابقاً.
٥. معيقات قانونية؛ فالقوانين عادة تضع نصوص عامة ومجردة تحض على المساواة ولكنها لا تضع أبداً آليات كافية للوصول إلى التنفيذ السليم للنص القانوني.
٦. معيقات تتعلق بقدرات المرأة نفسها؛ تعاني العديد من النساء من ضعف في القدرات الحزبية، مما يقلل من تأثيرها داخل الأحزاب، فالمرأة وإن كانت تشارك في الأحزاب السياسية إلا أنها تعاني من ضعف على المستوى التنظيمي.

قد يكون القانون أولى أدوات معالجة مثل هذه المعوقات، فإن كان هناك شك في مدى قدرة القانون على تغيير واقع إجتماعي، إلا أن القانون يستطيع أن يفرض بعض الآليات التي تساعد في توسيع

مشاركة المرأة، وأولى تلك الآليات قد تفرض عن طريق مشروع قانون الأحزاب، عن طريق فرض نسبة معينة من الهيئات التأسيسية للأحزاب السياسية والهيئات القيادية للأحزاب القائمة تخصص للنساء، وبهذا تستطيع النساء التقدم إلى واجهة العمل السياسي، وتصبح الخيارات أمامها مفتوحة للوصول إلى الوظائف العليا في الدولة.

فالمطلوب إذن قانون أحزاب يسعى إلى تمكين المرأة من ممارسة تلك الحقوق التي يفرضها القانون، ومن جانب آخر يجب أن يتم تعديل المنظومة القانونية القائمة بما يتفق مع توجهات التمكين، أضف إلى ذلك الحاجة إلى قانون إنتخابات يشجع الأحزاب السياسية على ترشيح نساء ضمن قوائمهم كذلك التي فرضها القرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ بإقراره نظام التمثيل النسبي الكامل في الإنتخابات التشريعية مع الإبقاء على نسبة تمثل المرأة في القوائم الإنتخابية.

ثالثاً: التشريع كضمانة لمشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية

على الرغم من أن القوانين المقارنة المختلفة لا تضع أية نصوص تميز ضد المرأة إلا أن تلك التشريعات تبقى قاصرة من حيث الآليات التي تعمل على تنفيذ تلك النصوص، وبالتالي تصبح القوانين مرة أخرى أحد أهم الضمانات التي تحفز على مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية.

رأينا كيف أن جميع القوانين التي سبق وأن تطرقنا إليها تضع نصوصاً عامة تركز لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع الواحد بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الإنتماء السياسي، ومع ذلك تبقى معظم تلك النصوص مجرد شعارات غير قابلة للتطبيق من الناحية العملية، ولا بد من البحث عن آليات عملية تضع النص موضع التنفيذ.

فعند النظر إلى الإنتخابات الفلسطينية الأخيرة مثلاً، نجد بأن الأحزاب السياسية الفلسطينية، اضطرت إلى ترشيح عدد من النساء في قوائمها عندما كان ذلك مطلباً قانونياً، وعندما سقط هذا الإلزام القانوني لم تقدم معظم الأحزاب أية امرأة ضمن قائمتها المعدة لنظام الدوائر.

ومن خلال هذا السلوك لدى الأحزاب السياسية نرى بأن معظم تلك الأحزاب ما كانت لترشح أية امرأة بدون وجود إجبار على ذلك من خلال نص القانون، عندها يكون القانون ضمانة أساسية لمشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية.

ولضمان مشاركة أوسع للمرأة الفلسطينية من خلال قانون الإنتخابات ذاته، هناك طريقتان: أما الأولى فهو إعتتماد النظام النسبي الكامل في الإنتخابات مع الإبقاء على الحد الأدنى لتمثيل المرأة داخل قوائم الأحزاب، وهو بالفعل ما إتجه إليه القرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ عندما إعتمد هذا النظام وأبقى على الحدود الدنيا لتمثيل النساء في القوائم الإنتخابية، ومن المتوقع أن يرفع هذا النظام نسبة تمثيل المرأة داخل المجلس التشريعي إلى الضعف.

وهذا التوجه الجديد يجبر الأحزاب السياسية والقوائم الإنتخابية المختلفة على إدماج المرأة ضمن صفوف قياداتها العليا لأنها وفي كل الحالات ستصبح من يمثله في المجلس التشريعي، وفي هذا التوجه فائدة باتجاهين، فمن جهة فإنها تحقق للمرأة ما كانت تسعى وراءه من إتساع رقعة مشاركتها في الحياة السياسية وإن بحدده الأدنى، وذلك عبر بوابات الأحزاب المختلفة التي تكون

عادة الطريق نحو مراكز صنع القرار.

وأما الأحزاب السياسية وبعد إجبار القانون لها فتضمن تشكيل قوائم إنتخابية وفق القانون إضافة إلى الحصول على أصوات جديدة لم يكن الحزب ليحصل عليها إلا بفضل ترشيح نساء بين صفوفه.

أما الطريق الثاني فيكون – إن بقي نظام الإنتخابات كما هو ورفض النظام النسبي الكامل- إلى جانب الحد الأدنى في القوائم تخصيص نسبة معينة من المقاعد المخصصة لنظام الدوائر للنساء، فالقانون ترك مسألة إنتخاب أعضاء المجلس التشريعي عبر نظام الدوائر للأحزاب السياسية بدون ضوابط، فانعدمت تقريبا حظوظ المرأة بالفوز بأي من تلك المقاعد والحل عندها يكون بكونه معينة من تلك المقاعد مخصصة للنساء أسوة بتلك المقاعد المخصصة للمسيحيين.

وفيما يتعلق بمشروع قانون الأحزاب فإن هذا القانون يجب أن يضع نصوصاً واضحة تجبر تلك الأحزاب على إدماج المرأة بين صفوفها وفي مراكز قيادتها، فعلى سبيل المثال لماذا لا تخصص نسبة معينة من مقاعد أعلى سلطة في الأحزاب السياسية للنساء، وهذه قد تكون خطوة نحو تقديم ضمانات عملية للمرأة.

الفصل الثالث

واقع الحياة الحزبية الفلسطينية ودور المرأة الفلسطينية فيها

تمهيد:

جاء هذا الجزء من الدراسة كتتممة للمحاور السابقة، فجاء هذا الفصل لدراسة ظاهرة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من حيث المفهوم والممارسة، وتجلياتها على الواقع، وتحديدًا في الجانب المتعلق بالأحزاب السياسية، ووقوع هذه العملية على تخوم العديد من التفاعلات الاجتماعية الأخرى.

ولا بد أولاً وقبل الخوض في واقع المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، من إلقاء نظرة على العوامل والمتغيرات المحيطة التي ساهمت في نشوء الأحزاب الفلسطينية ذاتها؛ كعنصر لا يمكن فهمه إلا داخل سياقه المتجسد بالأحداث السياسية والتاريخية والاجتماعية التي مرت على الشعب الفلسطيني، وساهمت في تشكيل ملامح هذا الواقع الحزبي، وما يتضمنه من دراسة للأحزاب السياسية الفلسطينية وتياراتها المختلفة ومرور سريع على كل حزب مما يضمن لنا الإطلاع على واقع المرأة الفلسطينية من الداخل.

ومن أجل رصد تلك التغييرات على مواقع وادوار المرأة في هذه الأحزاب سيتم المقارنة ما بين البرامج الحزبية والانتخابية والحكومية للأحزاب التي وصلت إلى سدة الحكم وهما حركتي فتح وحماس، وذلك بهدف رصد التغييرات على موقع المرأة الفلسطينية في برنامج الحزبي والانتخابي والحكومي، وهل يلجأ الحزب إلى تغيير خطابه نحو القضية «النسوية»، بناء على اختلاف البرنامج وغايته؟ وهل هناك تباين بين خطابات الحزب وممارسته فيما يتعلق بالشأن النسوي؟.

في سبيل تعزيز هذه الدراسة تم إستطلاع آراء بعض النساء الفلسطينيات الحزبيات اللواتي شغلن مناصب معينة داخل الحزب من خلال بعض المقابلات التي أجريت معهن. ولا نسعى من خلال هذا البحث إلى إثبات أو نفي التواجد النسوي داخل الأحزاب، بل ما يهمنا هو شكل هذا التواجد، وما مدى فعاليته داخل حزبها السياسي.

فالوجود عادة ما يكون له شكل وهوية ومحددات ونتائج تختلف من وجود لآخر، فأشغال المرأة لمنصب معين داخل الحزب هو بالضرورة لا يشبه إشغال الرجل لهذا المنصب.

كما سيتم التطرق إلى نتائج العديد من الاستمارات البحثية التي قامت بعض النساء الفلسطينيات الحزبيات بالإجابة على أسألتها، والتي تتعلق بالظروف المحيطة بهن داخل أحزابهن، وخاصة النزعة الذكورية التي تواجه تطورها داخل الحزب، من حيث إشغال مناصب صنع القرار، ومدى حساسيته ومبادرته والتزامه بتمكين الكادر النسوي عبر تشريعه لأنظمة داخلية موجهة للفئات المهشمة فيه، والتي تحتاج لبعض القوانين التعزيزية لمواقعها.

بناء على ذلك ستوظف نتائج الاستمارات البحثية والمقابلات في نص الفصل الرابع، لنستعين

بها على ملئ الفراغات المتبقية في هذه الدراسة، والإجابة على أهم افتراضاتها وأسئلتها المتعلقة بواقع المرأة الفلسطينية داخل الأحزاب السياسية، والحرية والفاعلية في مواقعها المختلفة، وما تفرضه القيود والحدود والمعايير من ضغوط على المرأة في حال تمكنت الإفلات منها والوصول إلى ما كان ممنوعاً عنها، وكيف تتجسد هذه القيود بحيث تُمسي المرأة قائدة غير صانعة للقرار في موقعها.

فهذه الدراسة هدفت إلى تتبع المرأة الفلسطينية ليس فقط من حيث حقها في المشاركة السياسية فحسب، وإنما وصولاً إلى استلامها للمناصب القيادية داخل الأحزاب، وشكل وجودها وتواجدها داخل هذه المناصب، فالهدف ليس أن يحتوي الحزب كادراً نسوياً، بل معرفة وزن هذا الكادر ومدى تأثيره على سياسة وتوجه الحزب، وهل هو كادر مؤثر، أم أنه كادر هامشي عادة ما يستخدم لملئ الحواف عديمة الوزن والتأثير على الحزب؟

المبحث الأول: حول مفهوم الحزب السياسي

يشير جميل هلال في معرض تقديمه حول المنظور التاريخي للأحزاب؛ بان الأحزاب السياسية بشكل عام ينظر إليها داخل العملية السياسية كركيزة أساسية تلجأ إليها النظم السياسية الديمقراطية بهدف تداول السلطة، وهذا ما يميزها عن باقي الأطر الاجتماعية السياسية نظرا لقدرتها التعبوية الجماهيرية المتفوقة عن باقي الأطر، حيث أن برامج هذه الأحزاب تتطرق وتبنى العديد من القضايا بسبب تمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يضمن لها هذا التمثيل من ديمومة تواجدها داخل هاتين السلطتين (جميل هلال، ٦: ٢٠٠٦).

ونظرا لما تمتلكه هذه الأطر الحزبية السياسية من قدرة فاعلة على التأثير والتغيير في سياسة الحكومة أو السلطة المركزية فإنها حسب وصف هلال هي: « أدوات تمثيل وتعبئة»، وبالتالي فإن هذه المقومات التأثيرية التي تمتلكها الأحزاب هي التي تدفع بالمواطنين إلى الانضمام إليها، وحتى إلى تشكيل أحزاب سياسية جديدة بهدف الضغط على السياسات الحكومية.

وبالتالي فإن خلق حياة حزبية متعددة داخل المجتمع له تأثيرات ايجابية على الاستقرار السياسي لهذه المجتمعات، «فالأحزاب في النظم الديمقراطية هي المخولة وهي صاحبة الشرعية لتولي السلطة بالطرق التي يحددها القانون»، فقراءة واقع النظام الحزبي يعطي إشارة واضحة عن واقع النظام السياسي للحكومة (هلال، ٧: ٢٠٠٦).

أما فيما يتعلق بتصنيف الأحزاب فهناك العديد من المعايير التي تساعدنا على تصنيفها وأهمها: الانتماء الأيديولوجي لهذه الأحزاب والذي يساعد بدوره على تصنيفها إن كانت من ضمن خط اليمين أو اليسار، وكذلك درجة التشدد في مقاييس العضوية التي يتبعها الحزب؛ ومن أمثلتها الأحزاب الجماهيرية أو القيادية، وأيضا لدينا بعض الأحزاب التي تصنف بناء على الهيكل التنظيمي لها من حيث درجة المركزية واللامركزية داخل الحزب، بالإضافة إلى معايير متعددة يمكن الاعتماد عليها لتصنيف الحزب (هلال، ٨: ٢٠٠٦).

وبالتالي إن ما يعرف الحزب هو معرفة دوره في الحياة السياسية والعملية الانتخابية، بالإضافة إلى علاقته في المجتمع من حيث قدرته على التغيير والنظر إلى المستقبل، ومواكبة المستجدات التي تبلورت مع ظهور الدولة القومية الحديثة، وما رافقها من تطور الديمقراطيات السياسية في الدول الغربية (هلال، ٢٤: ٢٠٠٦).

أما الجانب الآخر المهم الذي لا بد من الإطلاع عليه عند دراسة الحزب السياسي هو الديمقراطية الداخلية وتجلياتها كمدخل نحو معرفة واقع هذا الحزب أو ذلك بناء على تجليات الديمقراطية في قوانينه الداخلية وهيكلته ونظامه الداخلي.

يشير عوض بأن النظام الداخلي للحزب هو ما يسميه البعض «دستور الحزب»، ويحوي البرامج السياسية للحزب سواء القريبة أو البعيدة الأمد، بالإضافة إلى الهيكلية الداخلية وما يجسدها من نظام داخلي يوضح آلية تشكيل الحزب، والية انتخاب القيادات داخله، واتخاذ القرارات (عوض وشييب: ١٠، ٢٠٠٦).

وبالتالي ما يؤكد عليه عوض هو الجدلية والإشكالية التي تتعلق بموضوع التلاقي والاختلاف والعلاقة ما بين البرنامج الحزبي للحزب، ونظامه الداخلي، ومدى انسجام البرنامج مع النظام

الداخلي، وبالتالي قدرة برنامج حزبي سياسي يدعو للديمقراطية على التغيير، في حال كان هذا البرنامج الحزبي الديمقراطي مقابل نظام داخلي يعمل بمعزل عن برنامج السياسي؛ وهذا ما يفرض بالضرورة دوماً إعادة النظر والمراجعة في ممارسات الحزب الداخلية، ومحاولته المستمرة في التطوير والتعديل على هذا النظام، فليس هناك نموذج موحد لبناء الأنظمة الداخلية للأحزاب بشكل عام، ولكنها تتأثر بالمتغيرات المحيطة في بيئتها، ويوجز عوض بأهم المبادئ الأساسية التي يجب أن تتوفر في كافة الهياكل التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية وهي: الديمقراطية الداخلية في الحزب، والهيكلية التنظيمية الحزبية، والآلية التي يتخذ بها الحزب قراراته (عوض وشبيب: ١٠-١٥، ٢٠٠٦).

المبحث الثاني: في الواقع الحزبي الفلسطيني

تناولت معظم الدراسات التي حاولت قراءة وتحليل الواقع الحزبي الفلسطيني بعناصره المختلفة، موضوع إعادة النظر في الظروف السياسية والتاريخية والاجتماعية التي مهدت لأولى بوادر الحياة الحزبية الفلسطينية، فجميع هذه الدراسات تؤكد على أن الأحزاب الفلسطينية تبلورت وتشكلت واكتسبت ملامحها عبر ارتباطها بظروف وسياقات تاريخية واجتماعية وسياسية تختلف عن تلك السياقات التي تنشأ فيها باقي الأحزاب في مختلف الدول؛ لذلك لا بد من اخذ هذه السياقات على اختلافاتها بعين الاعتبار؛ عند القيام بمسائلتها أو محاسبة الأحزاب السياسية الفلسطينية حول أي القضايا التي سيتم طرحها.

بناء على ذلك يشير الكاتبان أبو العطايا ومحيسن، في مقالهما المنشور في مجلة (تسامح: ٢٨، ٢٠٠٨)، إلى أن أهم ما يميز الأحزاب السياسية الفلسطينية عند دراستها هو الالتفات إلى سياقاتها "غير الطبيعية" في النشأة والتكوين واكتساب الملامح وتبني القضية، حيث أن تاريخ تشكل الأحزاب وفكرتها كأحد متغيرات الحياة السياسية تأتي وتتبع من رحم الديمقراطية، فالحياة السياسية الديمقراطية هي الحيز الطبيعي لإنتاج الأحزاب السياسية، أما في واقع الأحزاب السياسية الفلسطينية فالواقع مختلف ومغاير، ويشبه إلى حد بعيد واقع الأحزاب السياسية في المنطقة العربية بشكل عام؛ حيث أنها جاءت في سياق ردة الفعل على موضوع الاستعمار والاستيطان والاحتلال مع المفارقة بين هذه الظواهر وتأثيراتها، وبالتالي لا يمكن أن نتجاهل حقيقة كون الأحزاب السياسية الفلسطينية لم تتشكل في محيطها الطبيعي بل جاءت كأحزاب استثنائية تشكلت في سياقات استثنائية كذلك، وبالتالي يمكن الإجمال بأنها جاءت كردة فعل على الانتداب البريطاني، وعلى الاحتلال الصهيوني الذي تبعه للأرض الفلسطينية. توثيق

وفي ذات السياق يشير الكاتب (بشارات، تسامح: ١٠٢، ٢٠٠٨) ونقلًا عن (هلال، ٢٠٠٦) بمدى ارتباط تلك الظروف والسياقات الاجتماعية والتاريخية والسياسية في التأثير على نشأة الأحزاب الفلسطينية، وارتباطها الوثيق بالواقع السياسي وما نتج عن هذا الواقع من تحولات سياسية تعاقبت على الفلسطينيين، بحيث ابتدأت بالاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية في العام ١٩٤٨، وما تلاها من أحداث سياسية مفصلية مرت على الشعب الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى تأكيد الكاتب على إجماع العديد من الباحثين على أن هذه الأحزاب السياسية؛ لطالما كانت سمتها الوحيدة البارزة هي التصاقها بالطابع الوطني التحرري حيث طغت هذه السمة على كل ما تبعها من قضايا اجتماعية وديمقراطية (بشارات، تسامح: ١٠٢، ٢٠٠٨)

بالتالي ساهمت هذه المتغيرات المختلفة من الظروف الاستثنائية والتي لعبت دورا مباشرا في تشكيل المقطع الجانبي للأحزاب إلى اكتسابها لصورة وهوية معينة، وذلك لكونها وببساطة أحزاب سياسية نشأت قبل أن يكون هناك قانون أحزاب أو حتى دستور، يحدد شروط معينة لإنشاء هذه الأحزاب، كما أن نشأة هذه الأحزاب في ظروف احتلال ومنعها من ممارسة عملها إلا تحت غطاء السرية؛ أدى إلى تجاهلها للعديد من القوانين والشروط الداخلية التي لا بد من تطبيقها داخل الحزب، وبالتالي فإن هذا الطابع من العمل أثر بشكل واضح وملاموس على ممارستها الداخلية، وهذا ما يؤكد عليه (بشارات) بأن هذا الوضع أدى إلى: "نمو بني تنظيمات ذات سمات عسكرية شديدة المركزية، حيث تتجمع السلطات والصلاحيات بين أفراد أو مجموعات قيادية صغيرة". (بشارات، تسامح: ١٠٣، ٢٠٠٨).

ما يخلص إليه معظم الباحثين الفلسطينيين هو أن التشكيلات الحزبية الفلسطينية جاءت في سياق الرد على التحديات الناجمة عن تلك الظروف السياسية والمتغيرات التاريخية التي مرت بها الأحزاب الفلسطينية فنشأت في إطار البحث عن هوية وكيانه جديدة.

هذه الاستثنائية انعكست كذلك على أهداف وتوجهات الأحزاب وما سعت إلى تحقيقه، فالأحزاب التي نشأت بهدف دحر الاحتلال ستكون أجدتها مركزة على الهدف الوطني التحرري الثوري، بعيدا عن القضايا الاجتماعية أو حتى الاقتصادية أو تلك المتعلقة بنظام الحكم والسياسة الداخلية، وبالتالي يتوجب علينا إعادة النظر في الطريقة التي تساءل فيها هذه الأحزاب الفلسطينية عن حساسيتها للقضايا النسوية محور موضعنا في هذه الدراسة.

من حيث إعادة طرح الأسئلة والمسائل التي تتعلق بموضوعات مختلفة نوجهها للحزب أو الأحزاب السياسية من حيث اهتمامها بالقضايا الاجتماعية، خاصة موضوع القضية النسوية من زاوية نظر مغايرة، فالأحزاب الفلسطينية وبسبب الظروف الاستثنائية التي نشأت فيها جاءت كردة فعل على الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية، وبالتالي فرض عليها هذا الواقع أجدات مختلفة مما قد تكون لو نشأت في الظروف والسياقات الطبيعية المتفق عليها من قبل الباحثين والأكاديميين.

في شأن العلاقة ما بين الحزب وقضايا المجتمع؛ نرى أن هذه الظروف أيضا قد خلقت دورا ملتبسا للحزب في داخل المجتمع، فكما اشرنا فإنها جاءت كأحزاب مثقلة بالأجندة الوطنية التحررية، بعيدة عن قضايا المجتمع، مما جعل دورها لاحقا محدودا داخل المجتمع، وهنا بالتحديد بعد اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٣، حيث عمل المجتمع على امتصاص الأحزاب السياسية وتحويلها من أداة تغيير إلى أداة طائعة له؛ مما خلق تلك العلاقة الملتبسة ما بين المجتمع الفلسطيني وأحزابه السياسية؛ وهذا بالتأكيد انعكس على العديد من القضايا كقضايا التمثيل الاجتماعي والسياسي بسبب سيطرة البنى العضوية مقابل ضعف عمليات الحراك المجتمعي داخل مجتمع يعاني العديد من المشاكل التي تمنعه من أن يحيا ويتطور بشكل طبيعي -أن صح التعبير (محيسن وعطا، تسامح: ١٦، ٢٠٠٨).

ويمكننا اختصار العديد من الظواهر والسمات التي رافقت نشوء وتكون الأحزاب السياسية الفلسطينية من اتجاه العمل الحزبي إلى العمل العسكري التحرري الثوري، وافتقاره للعديد من الأبعاد الاجتماعية واحتلالها دوما للهامش على حساب المركز، وارتدائه في كثير من الأحيان للعديد من الأطراف الخارجية والإقليمية وغيرها، وضعف التوجه الاستراتيجي داخل هذه الأحزاب والفصائل في ظل غياب الهوية للأفعال الحزبية الوطنية، حيث لم يستطع أي من الأحزاب خلق هوية وطنية خاصة به (محيسن وعطا، مجلة تسامح: ١٥، ٢٨).

هذه الظروف ساهمت في جعل النسيج الداخلي للأحزاب الفلسطينية وما يتضمنه من هيكلية وبناء؛ هي من الأزمات الداخلية التي تواجهها الأحزاب دون استثناء؛ بسبب كونها أنظمة وهياكل غير قابلة للتطور والتحول بالتوافق مع التطورات الحاصلة في المحيط الاجتماعي والسياسي، وبالتالي لا بد من إعادة دراسة الهياكل والتنظيمات الداخلية للأحزاب الفلسطينية نظرا لانصراف تركيز الدارسين على دراسة البرامج الحزبية دون الالتفات إلى الهيكل التنظيمي داخل الحزب، والذي يشكل دلالة واضحة للواقع الحزبي، ويعطي إشارات قوية عن الحزب نفسه (محيسن وعطا، مجلة تسامح: ٢٤، ٢٠٠٨).

التيارات والأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية في الهياكل التنظيمية والبرامج الحزبية

أولاً: الهياكل التنظيمية

إن عام ١٩٤٨ كان مفصلاً تاريخياً مهماً في نشوء النظام الحزبي المتشكل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والتي تشكلت من فصائل العمل المسلح وما اتسمت به من هيمنة حركة فتح على المنظمة، أما التيار الإسلامي فيؤكد على أنه كتيار ناشئ ما بعد فتح فإنه اتسم بتركيزه على العمل الاجتماعي والقاعدي في مرحلته الأولى وأخيراً اليسار الفلسطيني الذي شكل في بداياته تياراً قوياً وفعالاً.

يؤكد بشارت في مقالته نقلاً عن هلال وأبو عمرو بأن «الأحزاب والفصائل الفلسطينية من ناحية عامة تقسم إلى قسمين: الأولى وطنية، والثانية إسلامية، وتضم الأولى الفصائل المنضوية في منظمة التحرير، وهي حركة فتح -تأسست في بداية الستينات، وهي من كبرى فصائل المنظمة، «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» تأسست عام ١٩٦٧، وتأتي بعد حركة فتح من حيث المنزلة، «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» انشقت عن الجبهة الشعبية وكان تأسيسها عام ١٩٦٩، حزب الشعب الفلسطيني تأسس عام ١٩٨٢، وهو امتداد للحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، انشق عن الجبهة الديمقراطية عام ١٩٩٠، من خلال جناح كان يقوده ياسر عبد ربه وحمل اسم «تيار التجديد والديمقراطية» (بشارت، ٢٠٠٨، ٩٨).

ويشير (عوض: ١٦، ٢٠٠٦) إلى أن هيكلية الحزب السياسي تعتمد على تركيبة المجتمع، فالبناء التنظيمي وتشكيل الهيئات داخل الحزب يعتمد أساساً على التوزيع السكاني أو المهني أو الاثنيني معاً، فالبناء التنظيمي لحركة فتح على سبيل المثال يتكون من العديد من المستويات التنظيمية ابتداءً من القاعدة وصولاً إلى اللجنة المركزية للحركة، ويتم انتخاب أعضاء المستويات القيادية في الحركة من خلال المؤتمر العام لها، المكون من أعضاء هيئاتها القيادية إضافة إلى ممثلي الأقاليم المنتخبين في مؤتمرات الأقاليم والتي تتوزع في جميع أماكن تواجد الفلسطينيين، وكذلك العديد من الأعضاء سواء العاملين في منظمة التحرير والمجلس العسكري العام لحركة فتح. (عوض، شبيب: ٢٠-٢١، ٢٠٠٦).

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيشير (عوض، شبيب: ٥٦، ٢٠٠٦) أن هيكلية الجبهة تتكون من ثلاثة مستويات رئيسية هي:

- الهيئات المركزية كالمؤتمر الوطني واللجنة المركزية.

- الهيئات القيادية للفروع التي تعتمد على التوزيع الجغرافي والمنظمات القاعدية.

وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية لحركة حماس فهي تعتبر جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وبالتالي فإنه من الصعب تحديد الهيكلية التنظيمية لحركة حماس نتيجة السرية التي يفرضا قياداتها عليها، ومع ذلك فننقسم حركة حماس إلى ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول هو الداخل ويضم قطاع غزة والضفة الغربية والسجون.

- المستوى الثاني هو الخارج وتتمثل بساحات العمل الرئيسية للمكتب السياسي للحركة في الخارج بكل من: الأردن، ولبنان، وإيران وتضاف إليها مناطق أخرى مثل أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم.

- المستوى الثالث هو الجهاز العسكري. (عوض، شبيب: ٥١-٥٢، ٢٠٠٦)

تشير بعض الإحصائيات المتعلقة بالتواجد النسوي في الأحزاب السياسية إلى أن النساء يشكلن حوالي ٢٥٪ من مؤتمر حركة فتح و٣٣٪ من مجلسها الثوري و٤٠٪ من لجنتها الحركية العليا، أما النساء في الجبهة الشعبية فتشكل ١٠٪ من لجنتها المركزية، فيما تشكل ١٩,٥٪ من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في الضفة الغربية و١٦,٥٪ من لجنتها المركزية في قطاع غزة، وفي "فدا" تشكل النساء ٣٠٪ من المكتب التنفيذي و١٩٪ من اللجنة المركزية (نزال: ١٧، ٢٠٠٦)، أما حركة حماس فلا توجد نسب محددة لمشاركة المرأة في هيئاتها المختلفة، ولكنها كما صرحت بذلك الدكتورة مريم صالح بأن المرأة موجودة في جميع المراتب التنظيمية بما فيها المكتب السياسي.^{٣٠} أما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فلا توجد فيها أية امرأة (نزال: ١٦، ٢٠٠٦).

وبالتالي فإن تمثيل المرأة في تلك الأحزاب يختلف باختلاف الرؤية لدى كل حزب حول دور المرأة واندماجها في العمل السياسي الحزبي.

^{٣٠}مقابلة أجريت مع الدكتورة مريم صالح في مكتبها في رام الله بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٩.

ثانياً: نظرة على البرامج الحزبية لبعض الأحزاب السياسية الفلسطينية: ٣١

تعتبر برامج الأحزاب السياسية المختلفة عن الخطاب الحزبي الموجه من قبلها للمرأة. بإلقاء نظرة سريعة على ثلاثة من البرامج الحزبية لبعض الأحزاب الفلسطينية التي ترشحت للانتخابات التشريعية والتي أجريت في العام ٢٠٠٦، نجد بأن هناك تفاوتاً ملحوظاً في الخلفية الفكرية التي ينطلق منها كل حزب في تعاطيه مع القضايا النسوية؛ فالبرنامج الانتخابي لحركة «حماس» وخاصة في البند المتعلق بالمرأة الفلسطينية فقد أشار في أكثر من بند على تركيزها وسعيها نحو تعزيز القيم السائدة حول المرأة الفلسطينية، والأدوار التقليدية المناطة بها، والتي تعكس من خلالها الثقافة الاجتماعية السائدة؛ ولم يكن هناك أية إشارة واضحة على نية الحزب في العمل على تعزيز دورها في المشاركة السياسية والحياة السياسية بشكل عام، بل تعزيز وتكريس دورها التقليدي وارتباطها بالأسرة والبيت والعائلة، مقابل إشارة خجولة إلى أن الحركة تعتبر المرأة الفلسطينية شريكة في الجهاد والنضال دون التعبير عن أية تطلعات أو أدوات ستلجأ لها الحركة لتطوير وتعزيز هذا الدور.

ويأتي هذا الخطاب الانتخابي منسجماً مع رؤية الحركة من قضايا النوع الاجتماعي والتي تتجسد معالمها في المادتين ١٧ و ١٨ من ميثاق الحركة الصادر في العام ١٩٨٨، ففي المادة ١٧ من الميثاق يرد « للمرأة المسلمة في معركة التحرر دور لا يقل عن دور الرجل، فهي مصنع الرجال ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير»، أما المادة ١٨ فعاتت لتؤكد على أن « المرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة إما كانت أما أو أختاً لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام» (جاد: ١٥٢-١٥٣، ٢٠٠٨)، وهذا ما يؤكد على النسق المتشابه في خطاب الحركة حول الدور السياسي والحزبي للمرأة بكون دورها الأساسي هو في البيت والأسرة لتولى مهمة تنشئة الجيل «المجاهد»، وما يعزز هذا ما جاء في البرنامج الانتخابي لحركة الإخوان المسلمين في مصر حول المرأة خلال انتخابات العام ٢٠٠٥ بأن «المرأة هي نصف المجتمع ونصف الأمة، والقائمة على تنشئة كل الجيل اللاحق من الرجال والنساء وتوجيهه وإصلاحه وغيّر المبادئ والعقائد في النفوس وهي بعد على الفطرة، والنساء شقائق الرجال، وللمرأة ذمة مالية كاملة ومستقلة، ولها حق التصرف بمختلف التصرفات المقررة شرعاً فيما تملكه، فالأصل إذن هو المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن الله جعل للمرأة خصوصياتٍ تؤدي إلى التمايز الذي يُحقق التكامل...»^{٣٢}

وبالإطلاع على البرنامج الوزاري للحكومة الفلسطينية العاشرة التي تولت حماس تشكيلها منفردة، نجد بأن خطابها لم يخرج عن تلك المحددات التي رسمها النظام الداخلي والبرنامج الانتخابي، حيث جاءت النصوص التي تشير إلى المرأة عامة ومجردة ولم تشتمل على آليات تنفيذية، حيث وردت كلمة المرأة في الخطاب ثلاث مرات في أماكن مختلفة ففي المرة الأولى وردت على شكل واجب حكومي حيث «ستعمل الحكومة على أن تتبوأ المرأة الفلسطينية المكانة التي تليق بها وبتضحياتها الكبيرة» أما المرتين الأخريين فقد جاءت في سياق الدفاع عن الأقليات والفئات المستضعفة.^{٣٣}

٣١ للمزيد حول البرامج الانتخابية للأحزاب المذكورة وغيرها، أنظر موقع لجنة المركزية للانتخابات على الرابط، <http://www.elections.ps>، تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٣/١٥.

٣٢ الإخوان المسلمون، <http://www.ikhwanonline.org/data/baralman2005/program.htm>، تاريخ الزيارة، ٢٠٠٩/٥/٢٥.

٣٣ مركز التخطيط الفلسطيني، http://www.opcc.pna.net/mag/mag21/new_page_28.htm، بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٨.

بينما نرى بان الخطاب اتجاها المرأة قد تغير ايجابيا عند تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والتي شاركت فيها إلى جانب حماس فصائل وأحزاب فلسطينية أخرى، حيث ورد في برنامج الحكومة في البند الثاني عشر منه بان الحكومة تتعهد بـ «حماية حقوق المرأة وإفساح المجال أمامها للمشاركة السياسية وفي صناعة القرار والمساهمة في مسيرة البناء في جميع المؤسسات وفي مختلف المجالات»^{٣٤} وفي ذلك دلالة واضحة على انه عندما لا ينفرد حزب معين في السلطة تكون المؤشرات الايجابية أعلى بالنسبة لقضايا المرأة.

أما البرنامج الانتخابي لحركة «فتح» وفي البند المتعلق بالمرأة الفلسطينية أيضا كان هناك غياب واضح لنية الحزب على تطوير دور المرأة الفلسطينية وتعزيزه في قضية المشاركة السياسية والحزبية مع بعض الإشارات هنا وهناك التي يمكن وصفها بالشعارات، ويأتي البرنامج الانتخابي هذا امتدادا للنظام الداخلي للحركة والذي يرفع العديد من الشعارات كـ «الكرامة الإنسانية» و«تحرير الإنسان ... وخاصة ما تواجهه المرأة من تمييز يعطل قدراتها النضالية ومساهمتها الفعالة في كافة المستويات التنظيمية والحركية»^{٣٥} كل ذلك من دون وجود آليات واضحة حول سبل تنفيذ ذلك أو حتى آليات تعزيز دور المرأة في الحركة وهيئاتها المختلفة.

ويبدو أن الأحزاب الفلسطينية قد وقعت بفخ التعميم وترديد العبارات التي تدل على عدم إطلاع كافي على الوضع النسوي الفلسطيني والمشاركة السياسية لها، واقتصرت على ترديد الجمل التي تعد بسن القوانين والتشريعات لحفظ الحقوق وغياب تلك الإشارات المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى دعم وتطوير المشاركة السياسية والحزبية وغيرها للمرأة الفلسطينية.

وعن اليسار الفلسطيني فقد تم الإطلاع على البرنامج الانتخابي لقائمة «أبو علي مصطفى» الممثلة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو أول البرامج التي نجد فيها اهتماما جديا بالقضية النسوية، وذلك لما تضمنه من تأكيد ليس على حفظ الحقوق للمرأة الفلسطينية، وإنما على ضرورة تجسيد المساواة بينها وبين الرجل على ارض الواقع، بالإضافة إلى وضوح الرغبة لدى الحزب في سن التشريعات واتخاذ الخطوات والمبادرات للتوجه نحو السياقات التي يمكن من خلالها تعزيز هذا التواجد النسوي الفاعل في كافة الحقول الاجتماعية، وذلك ضمن الإشارة إلى الخطط التي سيقوم الحزب ببنائها لتنفيذ رؤية الحزب لوضع المرأة الفلسطينية في المجتمع.

ويأتي ذلك منسجما مع النظام الداخلي للجبهة حيث ورد ذكر المرأة في شقين رئيسيين:^{٣٦}

- الأول: ما جاء في المادة السابعة: «تناضل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أجل توسيع وتعزيز المكتسبات والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء على طريق تحقيق المساواة والتحرر الاجتماعي الناجز لهن».
- الثاني: ما جاء في المادة التاسعة عشر في فقرتها ١٤ حيث فرضت على العضو فيها «أن يتخذ موقفا علميا، تقديميا من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف».

وهذا الموقف المتقد نسبيا قياسا إلى غيره من الأحزاب يعكس رؤية بناءة وإيجابية اتجاها القضايا

^{٣٤} المبادرة الوطنية الفلسطينية، <http://www.almubadara.org/new/details.php?id=2715> ، بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٨ .
^{٣٥} للمزيد حول النظام الداخلي لحركة فتح أنظر الرابط <http://www.palvoice.com/index.php?id=3614> ، تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٤/١٥ .

^{٣٦} الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، <http://pflp2.jeeran.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A9%D8%A9%2020.doc> ، تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٥/٢٥ .

النسوية أسوة بالأحزاب اليسارية ككل، فالإتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وفي سياق طرحه للقضايا الاجتماعية والتعليمية والثقافية في بند الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها: "يلتزم فدا" بالدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع وفي الهيئات القيادية والمؤسسات الرسمية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وفي قيادة وعضوية الأحزاب والفصائل السياسية والمنظمات والمؤسسات الشعبية . ومن أجل هذا يطرح " فدا " ضرورة سن التشريعات والقوانين التي تضمن مساواتها في الحقوق مع الرجل وتنتهي مختلف أنواع الاضطهاد والاستغلال والتمييز ضدها في العائلة والعمل ومؤسسات المجتمع ، بما في ذلك وضع قانون عصري وتقديمي للأحوال المدنية وحماية حقوق الأسرة والأمومة..."^{٣٧}

كل ذلك يعكس تفاوتاً واضحاً في رؤية الأحزاب السياسية المختلفة لقضايا المرأة، ويرتبط هذا التفاوت بالخلفية الفكرية والعقائدية التي ينتمي إليها الحزب السياسي، فحماس ذات الخلفية الدينية ترى في الدور المناط حالياً بالمرأة امتداداً لدورها الأمومي، وفي المقابل نرى الخطاب الفتاوي غير المرتبط بعقيدة معينة سوى تلك التي ترسخت في المجتمع الفلسطيني ذو الخلفية الدينية، فكان خطابه عاماً غير محدد بخطوات عمل معينة للرفق بدور المرأة، وأما الجبهة الشعبية وإنطلاقاً من فكرها اليساري فقد كانت أكثر تحرراً وتحديداً وإيماناً بالقضايا النسوية راسمة بذلك خطة عمل واضحة المعالم حول آليات التغيير وتطوير دور المرأة.

وبالتالي نرى غياب الفروق الجوهرية بين موقع المرأة بالنسبة للنظام الداخلي قياساً إلى مكانتها في البرنامج الانتخابي، فالأحزاب المنتمية إلى قضايا المرأة عززت ذلك من خلال ممارستها، أما الأحزاب التي تعتبرها قضية ثانوية فقد ذكرتها كمجرد شعارات انتخابية.

٣٧ الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، <http://www.fida.ps/internal/internal.html>، تاريخ الزيارة

المبحث الثالث: نتائج البحث الميداني

تشكل المرأة الفلسطينية نصف عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة تقريباً، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لمشاركة أوسع للنساء في العمل السياسي الفلسطيني وفي عملية صنع القرار، لضمان تمثيل أكبر لهذه الشريحة المهمشة، نتيجة عدة عوامل؛ مثلت بعضها قانوناً غير مكتوب للمجتمع الفلسطيني يتحكم بشكل الوجود النسوي داخل المجتمع.

ويمكن وصف الأحزاب السياسية بأنها بوابة المرأة نحو مشاركة سياسية أوسع، وهنا رأينا أن نتوجه إلى بعض الأقطاب الحزبية من النساء والرجال حتى نتمكن من رصد عملية التمركز للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وإعادة صياغة الواقع بما يتفق مع الرؤيا.

أولاً؛ أسباب انتماء المرأة الفلسطينية للأحزاب السياسية

فيما يتعلق بسؤالنا الأول حول الأسباب والدوافع التي تقود النساء عادة إلى الانضمام للأحزاب السياسية، تظهر المقابلات أن أهمها تلك العوامل الاجتماعية؛ في إشارة واضحة إلى دور العائلة في توجيه المرأة إلى حزب سياسي بعينه دون آخر، هذا إلى جانب إيمان النساء بقدرة الحزب على التغيير والتأثير داخل المجتمع، بالإضافة إلى انتماء النساء إلى الأفكار التي يدافع عنها الحزب، إلى جانب حساسية الحزب للقضايا النسوية، أما العوامل الاقتصادية أو النفعية فقد وافق البعض على كونها من الأسباب التي تفتق وراء إنضمام النساء أو حتى الرجال إلى الأحزاب السياسية - غير أن هذا السبب قد يكون غير معلن.

ففي الحصول على مؤشرات للإجابة على هذا التساؤل تساعدنا في تحديد العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية... التي تؤثر في الانتماء الحزبي للمرأة الفلسطينية، وبالتالي ما توفره لنا من دلالات تفسر واقع المرأة الفلسطينية اليوم في الأحزاب السياسية؛ فإذا كان سبب انتماء المرأة للحزب هو نتيجة عوامل اجتماعية - كالأسرة مثلاً؛ فهذا يعني بأن المرأة ستناي بنفسها عن المشاركة الفعالة في الحزب نتيجة عدم وعيها التام لسبب انتمائها لهذا الحزب بالذات.

وتأكيداً لما سبق فقد أكدت السيدة سهام البرغوثي النائب الأول للأمين العام لحزب «فدا»؛^{٣٨} بأن جميع تلك الأسباب قد تكون صحيحة، وأهمية تلك الأسباب وأولويتها تختلف من شخص لآخر، وقد أكدت أن انضمامها للحزب جاء بدافع اعتقادها بضرورة تحمل المرأة الفلسطينية لدورها النضالي ومسؤوليتها اتجاه قضيتها الوطنية، فهي ترى في أن الشراكة الحقيقية ما بين المرأة والرجل داخل الحزب تشكل البوابة الأساسية نحو الطريق لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب على دور المرأة الفلسطينية السياسي.

هذا وأكدت البرغوثي على أن اهتمامها بالقضايا النسوية والنضال الاجتماعي بني على قناعة بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية داخل المجتمع؛ وهو ما دفع بها للانضمام إلى الحزب الذي يولي حساسية عالية للمرأة في كوادره؛ من حيث توفير المساحة التي تستطيع من خلالها أن تلعب دور الشريك الحقيقي في النضال الوطني.

وفي ذات السياق أشارت السيدة البرغوثي إلى أن النساء الفلسطينيات عادة ما يتعرضن للضغط

٣٨ مقابلة أجريت في ٢٠٠٩/٣/١٢ في مقر الحزب في مدينة رام الله في عمارة الإريزونا.

العائلي أو الاجتماعي لإجبارهن على الانضمام لحزب دون آخر.

أما السيدة ليلى خالد وعلى هامش إشارتها إلى المدى الذي أتاحتها الثورة الفلسطينية للمرأة من تشجيعها على الانخراط في مجالات مختلفة ومتنوعة؛ وما أعطتها هذا التغيير من قوة؛ إلا أنها وللأسف بقيت تابعة للرجل سواء الزوج أو الأب أو الأخ؛ فإذا كان هذا الرجل منتمي لفصيل معين انضمت إليه المرأة دون الآخر، كما ترى السيدة خالد في هذا الوضع دليل واضح على قوة العلاقات العشائرية في المجتمع الفلسطيني.

وترى السيدة ماجدة المصري، بان البيئة الاجتماعية لم تشكل يوماً عائفاً أمامها للانضمام إلى العمل الوطني لأنه كان خياراً واضحاً، ولكنها في المقابل أكدت على أن حالة التردد الذي قد تواجه المرأة في اختيار الحزب الذي تنتمي إليه؛ قد يعطي فرصة للزوج أو الأخ أن يتدخل في تحديد انتمائها السياسي الحزبي، وقد أكدت على أن العمل النسوي والوطني هو شرط ضروري لتطوير أي امرأة منخرطة في الكادر النسائي الوطني.^{٣٩}

وفي ذات السياق فقد أكد السيد حسين العابد عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير العربية،^{٤٠} على أن حساسية الحزب للقضايا النسوية يكون في العادة أهم الدوافع وراء إنضمام النساء للحزب، ومن جانب آخر فإن الأسباب الاجتماعية المرتبطة بالأسرة وتلك الاقتصادية هي أسباب مهمة أيضاً.

أما الدكتورة نجاه أبو بكر عضو لجنة إقليم فتح،^{٤١} وعضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، تؤكد بأن العامل الاجتماعي لعب دوراً جوهرياً في توجيه الإنتماء الحزبي للمرأة الفلسطينية، بالرغم من غياب ذلك التأثير على تجربتها الشخصية، فهي اختارت أن تنتمي لحركة فتح لأنها شكلت بالنسبة لها المنطقة الوسطى، وفتح لا تسأل أعضائها عن معتقداتهم الدينية والأيدولوجية ولكنها في المقابل تحترمها في حال أعلن العضو عنها، فكانت الحركة بالنسبة للدكتورة أبو بكر تعبر عن صوت الشارع الفلسطيني، أو بعبارة أخرى هي بنت المجتمع.

ولم تنفي الدكتورة نجاه وجود عدد من المنفعين بعضويتهم للأحزاب السياسية المختلفة، مؤكدة بأن العامل الاقتصادي قد يكون من بين تلك الأسباب المهمة التي تدفع النساء باتجاه الإنتماء إلى حزب سياسي بعينه، وتضرب الدكتورة مثلاً لذلك توقيع العديد من الأطر النسوية لوثيقة الإرهاب التي لولاها لما حصلت تلك الأطر على الدعم اللازم من قبل المانحين.

أما الدكتورة مريم صالح، عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس، فقد قللت من أهمية العامل الاجتماعي وركزت على دور الإيمان بفكر الحزب ومعتقداته كأهم عامل وراء إنضمام النساء إلى الحركة، وأكدت على دور المؤسسات الخدمانية التابعة للحركة في استقطاب نساء كعضاء في حركة حماس نتيجة للشفافية التي تبديها الحركة في التعامل مما خلق نوعاً من توطين للفكر في نفوس أولئك النساء، ولم تنفي الدكتورة صالح دور العامل الاقتصادي كأحد العوامل المؤثرة في الإنتماء الحزبي وترى محدودية تأثيره في حركة حماس.

٣٩ مقابلة أجرت مع السيدة منى المصري في عام ١٩٩٣، حررت في أيلول من العام ٢٠٠٨، الباحثة جيهان.

٤٠ مقابلة أجريت مع السيد حسين رجا العابد في مقر عمله في وزارة العمل بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٥.

٤١ مقابلة أجريت مع الدكتورة نجاه أبو بكر في منزلها في رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦.

ثانياً: الطريقة التي انضمت بها النساء إلى الحزب السياسي

فيما يتعلق بالسؤال الثاني حول الكيفية التي أصبحت فيها تلك النساء عضوات في حزب معين، فقد تبين أن المبادرة الشخصية كانت أحد أهم الطرق، تلاها مبادرة الحزب وأخيراً كان طرف خارجي كصديق... الخ.

وتجد إجابات هذا السؤال صداها عندما نرى بأن الغالبية العظمى من النساء الحزبيات انتمين إلى تلك الأحزاب بشكل فردي سواء بمبادرة منهن أو عبر طرف وسيط، وهذا يثبت بأنه لا برامج واضحة للأحزاب السياسية المختلفة تتبنى عملية تجنيد المرأة داخل صفوفها، وعوامل التأثير في إنضمام المرأة للأحزاب تتوقف على الأسباب التي سبق وأن عرضناها في السؤال الأول.

وفي هذا الجانب فقد أكد السيد حسين العبد على أن الإنتماء إلى الأحزاب السياسية يكون في العادة بمبادرة من الأعضاء أو عبر طرف وسيط، مع وجود بعض المبادرات القليلة من قبل الأحزاب المختلفة لتوسيع قاعدتها عبر تنظيم نساء بين صفوفه.

وفي ذات السياق وافقت الدكتورة نجاة أبو بكر على هذا الطرح، خاصة في حركة فتح التي تعتبرها حركة شعبية، ينتمي إليها الأفراد بمبادرة منهم. على عكس ما أكدت عليه الدكتورة صالح من أن مبادرة الحزب هي الآلية المتبعة في حركة حماس، فحماس حركة تقوم على المؤسسات الخدمائية وتتوجه إلى المجتمع من خلالها، أما بالنسبة للمبادرات الشخصية فهي قليلة حيث أن العمل الحزبي لحركة حماس عمل محاط بالسرية ولا توجد عضوية محددة أو علنية فيه، وبالتالي فإن الإنتماء إلى الحزب يتم في العادة بمبادرة من الحزب لا عبر مبادرة شخصية من الأعضاء.

ثالثاً: درجة حساسية الأحزاب السياسية للقضايا النسوية

إن قياس درجة حساسية الأحزاب السياسية المختلفة للقضايا النسوية يعتبر مؤشراً على نوعية العلاقة التي تربط المرأة بالحزب، فالحساسية العالية للحزب يفترض أن ترتبط بشعور المرأة بحرية أعلى في عملها داخل الحزب، والعكس صحيح.

وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت معظم المقابلات بأن الأحزاب تتمتع بحساسية عالية نسبياً تجاه القضايا النسوية، إلا أن بعض النساء عبرن بأن حريتهن في العمل مقيدة داخل تلك الأحزاب، نتيجة لما تفرضه هذه الأحزاب من قيود عملية على المرأة داخله، وبالتالي فإن الحساسية التي يبديها الحزب للقضايا النسوية هي نسبية وغير مرتبطة بخطة عمل.

فترى إصلاح جاد بأن أحزاب مثل فتح والجبهة الشعبية -وعلى الرغم من التفاوت في النظرة لقضايا المرأة؛ إلا أن كلا الحزبين يصران على الاندماج التام للمرأة الفلسطينية في النضال الوطني ضمن أجندات الحزب الخاصة، فهما لا يعطيان للنساء أية مساحة لتحديد أولوياتها والنضال من أجلها (جاد: ٢٧، ٢٠٠٨).

فالسيدة البرغوثي وفي تعقيبها على نوع القيود التي تفرض على المرأة الفلسطينية لدى توليها المناصب القيادية في الحزب؛ فقد أكدت على أن الحزب لا يضع حدوداً معينة وواضحة تقف عائق أمام تطورها داخل الحزب؛ ولكن هناك شعور دائم بمقاومة هذا التطور والتوسع في نفوذ

المرأة داخل الحزب، يتجسد عبر الممارسات غير الرسمية، وهنا بالتحديد أشارت إلى قضية مهمة من حيث تساوق الأحزاب الفلسطينية مع التيارات والتوجهات الاجتماعية الجديدة وتحديدا التيار الإسلامي وبروزه في المجتمع الفلسطيني، حيث قامت الكثير من الأحزاب بالمعاملة -إن صح التعبير لهذه التوجهات من حيث عدم إنكارها للعديد من مظاهر القمع التي تتعرض لها المرأة نتيجة طغيان هذا التيار، واعتبارها لهذه القضايا في المصاف الثانوية.

وهذا يصب في المسار التي أشارت إليه السيدة ليلي خالد من حيث تأكيدها على أن الأحزاب السياسية الفلسطينية التي كانت موجودة في إطار منظمة التحرير كانت القضية السياسية هي القضية الأولى لهذه الأحزاب، وبالتالي لم تحتل القضية النسوية يوما أولوية عند الفصائل الفلسطينية.

وترى الدكتورة نجاة أبو بكر بأن أولوية الحزب المشغول بالهم الوطني بالدرجة الأولى هو عملية التحرر وبناء الدولة، وأخيرا القضايا الاجتماعية ومن بينها القضايا النسوية، فحركة فتح كما تقول الدكتورة نجاة تعاني من خلل في البرنامج الاجتماعي الخاص بها.

وفي ذات السياق أكدت الدكتورة مريم صالح على أولوية الهم الوطني لحركة حماس، مع وجود أجندة اجتماعية تنفذها حماس جنباً إلى جنب مع بقية القضايا الأخرى، وقد أضافت الدكتورة بأن إستراتيجية حماس في التعامل مع القضايا النسوية تنبع من فهمها لتعاليم الدين الإسلامي التي تساوي بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

رابعاً: أهمية وجود المرأة في الأحزاب السياسية

لوجود النساء داخل الأحزاب أهمية كبيرة، وقد عكست المقابلات ذلك كما كان متوقفاً، حيث وافق الجميع تقريباً على فرضيات السؤال وهي إثبات القدرة على التحمل بالمسؤولية، والتوعية بالقضايا النسوية والدعوة لمبادئ الحزب، ولكن أهمية هذا السؤال تكمن في أولوية تلك الأمور في العمل أمام النساء، فهذه التراتبية توفر مؤشراً حول طبيعة عمل النساء داخل الأحزاب.

فقد كانت أولى اهتمامات النساء هي إثبات القدرة، ويليه في الأهمية التوعية في القضايا النسوية، ويقع أخيراً مع أقل نسبة موافقة عليه التنظير لمبادئ الحزب وأفكاره. وهذا يعكس اهتمام أقل من النساء بالحزب وأفكاره.

وقد أكد السيد حسين العابد على ذلك حين أعطى الأولوية للتوعية بالقضايا النسوية ويليه إثبات القدرة على التحمل بالمسؤولية، وجعل الدعوة لمبادئ الحزب أخيراً.

وترى الدكتورة نجاة بان أولوية النساء داخل الحزب السياسي هي للهم الوطني العام، يليه القضايا النسوية، بالرغم من تأكيدها على أن حركة فتح تعاني من خلل في البرنامج الاجتماعي بما فيه القضايا النسوية، وتؤكد على أن المصلحة أصبحت أولوية لدى النساء في العمل داخل الأطر الحزبية المختلفة.

أما الدكتورة مريم صالح فتري بأن الهم الوطني والهم العام يطفو على السطح دائماً يليه في الإهتمام القضايا النسوية فالمرأة تنطلق من العام إلى الخاص بالنسبة لاهتماماتها وترتيب أولوياتها في العمل داخل الحزب.

خامساً: الصعوبات التي تواجهها النساء داخل الأحزاب

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها النساء عادة داخل الأحزاب السياسية، فقد جاءت سيطرة الذكور على قرارات الأحزاب السياسية في المقام الأول يليه في المرتبة الثانية قلة عدد النساء المنخرطات داخل الأحزاب مما يساعد في إضعاف قدرتهن على أخذ زمام الأمور ، يليه عدم تفهم الرجال لوجود النساء داخل الأحزاب السياسية، يليه السلبية التي تنبئها النساء داخل الأحزاب السياسية، وأخيراً ضعف حساسية الأحزاب السياسية تجاه القضايا النسوية.

وهذا دليل على أن ضعف التأثير النسوي داخل الأحزاب يتقاسمه الحزب والمرأة بذات المستوى، ففي الوقت الذي تبدي فيه النساء عدم جدية بل وسلبية في الإنخراط في الأحزاب السياسية والعمل فيها، نجد الأحزاب السياسية والتي تعاني في كثير من الأحيان من سيطرة ذكورية عليها لا تعمل بشكل جيد في تركيز دور المرأة فيها ولا تتعامل مع القضايا النسوية بشكل جدي.

وفي ذات السياق فقد أكدت السيدة سهام على أن سلبية النساء لعبت دوراً قوياً في تهميش تواجدهن الحزبي، بالإضافة لذلك فقد تجد أن الأحزاب السياسية هي انعكاس لحال المجتمع بشكل عام، ولم تخفي قلقها من تحول العمل الحزبي إلى عمل إداري روتيني، فلم يعد يقوم الحزب السياسي الفلسطيني بشكل عام بدور تنويري، أي لم يعد يشكل أداة تغيير داخل المجتمع ولا يحفز على الحراك الاجتماعي وغيره من القضايا الاجتماعية المطلوبة، وبالتالي تؤكد على كون الأحزاب السياسية لم تأخذ على عاتقها القضايا النسوية كقضايا خاصة فيها؛ فأقصى ما تقوم به هو التعاطف مع هذه القضية، ولكنها في النهاية ليست قضيتها.

أما السيدة ليلي خالد فقد أشارت وعلى هذا الصعيد بان أسباب عدم احتلال بعض القيادات النسوية الكفوءة لمراكز قيادية في الأحزاب السياسية إلى عاملين الأول: عامل ذاتي، والثاني عامل «تخلف»، حيث ترى في العامل الذاتي على أن المرأة تتحمل مسؤولية عالية في هذا الصدد كونها لم تعمل على تطوير برنامج تنظيمي تستطيع أن تندفع خلاله قدماً حتى تحتل مراكز القيادة، أما العامل الثاني وهو ما أسمته «بالتخلف» فقد أشارت في هذه الزاوية إلى الحالة التي يعيشها مجتمعنا من التخلف، وما اثر به هذا التخلف حتى على الثورة الفلسطينية وما حملته من رواسب اجتماعية لم تستطع أن تتخلى عنها، وبالتالي غياب البديل من البرامج القادرة على التغيير في ادوار المرأة.

وهذا ما أكدت عليه السيدة ماجدة المصري حول الصراع ما بين الوطني والاجتماعي بغلبة الوطني دائماً لدى الأحزاب الفلسطينية على الاجتماعي، بالرغم من أن الاستقطاب في كثير من الأحيان للنساء كان عبر بوابة الاجتماعي، إلا انه وبالرغم من الظروف السياسية المحيطة في ذلك الوقت بالشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية وكذلك منظمة التحرير فقد تصدرت القضية السياسية بدون جدال الاهتمامات الحزبية. ويرى السيد حسين العبد بأن قلة عدد النساء الحزبيات داخل الأحزاب السياسية المختلفة يضعف من قدرتهن على التأثير في الحزب وسياساته.

وترى الدكتورة أبو بكر بأن حزب فتح لا يقدم المرأة على الرجل؛ بل يحاول أن يجعل المرأة أداة تكميلية وليست أساسية وتعزي ذلك لأسباب اجتماعية كونها ترى بأن معظم كوادر فتح يسودهم المناخ التقليدي السائد في المجتمع، وتؤكد بأن المعوقات التي تواجهها المرأة داخل الحزب في جزء منها مرتبط بالمرأة نفسها فهي لا تستطيع تقديم نفسها كشرىك حقيقي للرجل داخل الحزب، وتسعى في كثير من الأحيان إلى الوصول إلى المنصب فقط من دون أن تعزز وجودها في هذا

المنصب. إضافة إلى أن الأطر النسوية داخل الحزب لا يجري فيها أي إنتخابات كون النساء لا يسمحن بوصول نساء جدد خاصة من الجيل الجديد.

أما الدكتورة مريم صالح فتؤكد على أن المعوقات التي تواجهها المرأة داخل الحزب تعتمد بالدرجة الأولى على شخصية المرأة والطريقة التي تقدم نفسها داخله، فالمرأة إذا ما استسلمت وتبعث الرجل لن تجد الرجل يدافع عنها في النهاية.

سادساً: الطريقة المثلى لمعالجة ضعف التأثير النسوي داخل الأحزاب

وحول معالجة الصعوبات التي تقف في وجه إنضمام المرأة إلى الأحزاب السياسية والعمل فيها، فقد اتجهت غالبية الآراء إلى الحل القانوني كأهم عامل للمعالجة، ويكون الحل القانوني بحسب رأيهن بإجبار الأحزاب السياسية على أفراد عدد معين من مقاعد هيئاته العليا للنساء، إلى جانب إجبار الحزب على دمج المرأة في تلك الأحزاب وفي برامجها.

وتلا الحل القانوني دفع النساء في جميع المستويات إلى الإنخراط في الأحزاب السياسية ليشكل وجودهن الكثيف داخل الحزب أداة قوية للتغيير، فيما فضل البعض ترك الأمر للأحزاب التي يرون فيها الأقدار على ذلك خاصة في ظل عدم الإستقرار الذي تعيشه القضية الفلسطينية، وهم بهذا الطرح يجدون في ذلك ضرورة حتمية نظراً لتنامي دور المرأة في العمل السياسي. كما رأى البعض الإلتجاء إلى مؤسسات حقوقية لتتولى مسألة الدفاع عن حقوق المرأة داخل الأحزاب كجهات قد يكون لها بالغ الأثر على المجتمع بشكل عام وعلى الأحزاب بشكل خاص.

وقد أكدت السيدة البرغوثي على ضرورة دفع الحزب باتجاه دعم المرأة من أجل التغيير، وإن لا يقتصر هذا الدعم للحزب على المواقع العليا وإنما على تعزيز دور المرأة داخل الحزب، ويأتي هذا التعزيز من دعم النساء في المستويات الوسطى والدنيا داخل الحزب، والتركيز على المجالس القروية وغيرها من المستويات التي تختفي عنها المرأة، وبالتالي من هنا سيأتي التغيير.

في هذا السياق حملت السيدة ليلي خالد النساء الطلائعيات والقياديات الفلسطينيات جزء من واقع المرأة الفلسطينية؛ حيث أنهن لا بد من أخذهن لزاماً المبادرة وعرض القضية النسوية كأولوية وكمسألة نضالية، وأما فيما يتعلق بالأحزاب فقد أكدت على أن الجبهة الشعبية قد طرحت الموضوع النسوي على مستواه النظري ولم ينعكس إلا في حدوده الدنيا على الواقع التطبيقي.

ويرى السيد حسين العابد في القانون أداة مهمة في التغيير، ولكن إلى حين إصدار القانون يجب العمل على صعيد الحزب ذاته، لأنه هو من ينفذ القانون، فيجب جعل تعزيز دور المرأة أولوية لدى الحزب لا مجرد مطلب قانوني، فالقانون من وجهة نظره يعطي الحق ولكنه لا يؤهل المرأة، وبالتالي إذا أصبح هم الحزب تعزيز دور المرأة فإن بإمكانه في ظل وجود قانون أن يعزز من هذا التواجد وينميها ويطوره.

وترى الدكتورة نجاة أبو بكر بأن وجود قانون للأحزاب في هذه المرحلة -مرحلة تحت الإحتلال- هو خطوة خطيرة كون ذلك من شأنه كشف جميع الأوراق أمام الإحتلال، وبالتالي تصبح كل أشكال النضال بما في ذلك الحزب وهيكلته مكشوفة، وتفضل الدكتورة نجاة في هذه المرحلة ترك الأمر للأحزاب السياسية لتتصرف وفق خطط وبرامج داخلية محددة تدعم من خلالها وجود

النساء، وهذا بحاجة إلى عمل جاد من قبل النساء في الحزب. ومع ذلك فقد أشارت الدكتورة إلى أنها ضد معالجة ذلك بنظام الكوطة كونه يحجم المرأة ودورها الحزبي وهي ترى بأن الكفاءة يجب أن تكون المعيار الوحيد لتمكين المرأة داخل الحزب.

أما الدكتورة مريم صالح فترى بأن للقانون دور هام في إجبار الأحزاب السياسية على تضمين نساء بين قوائمهم، وترى بأن تمكين المرأة داخل الأحزاب يعتمد على أمرين الأول: يقع على عاتق الرجل، فلا بد أن يعرف أن المرأة شريك مساوي له، والأمر الآخر يقع على عاتق المرأة فلا بد أن يكون عندها ثقة بنفسها وأن تطرح نفسها كشريك، وأشارت في هذا السياق إلى الدور المهم والإيجابي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تمكين النساء داخل الأحزاب، وقد ظهر ذلك جليا عند إقرار نظام الكوطة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بالرغم من إبداء تخوف من نظام الكوطة كونه يمكن المرأة من الناحية الجنسية من ناحية الكفاءة.

سابعاً: أهداف الحزب من وراء تجنيد نساء في صفوفه

وحول أهداف الحزب من تجنيد نساء بين صفوفه، يرى البعض بأن أولى تلك الأهداف هو الإفادة من قدرة النساء على العمل في بعض المجالات التي قد يعجز الرجال عن القيام بها، أو أنهم لا يجدون وقتاً كافياً لها فنتترك للمرأة لقدرتها العالية على القيام بها كتلك التي تتعلق بالنشاطات الإجتماعية: الأمومة والطفولة ورعاية العجزة والمتقاعدين، هذا إلى جانب رغبة الحزب في تعميم أفكاره.

كما أكدت هنا السيدة سهام البرغوثي على ضرورة انضمام النساء إلى الأحزاب السياسية وتحولها من قوى هامشية إلى مركزية، وذلك حتى تنجح الأحزاب في إحداث التغيير الاجتماعي.

وفي ذات الوقت فقد رأى البعض أهدافاً أخرى كإيمان الحزب بالقضايا النسوية، وتوسيع قاعدة عضويته فكل هذه الأهداف مجتمعة تشكل مجموعة أهداف الأحزاب السياسية من خلال تجنيد نساء بين صفوفها، على الرغم من تفاوت تلك الأهداف.

ويرى معظم من تمت مقابلتهم بأن أهداف الحزب السياسي من وراء تجنيد نساء بين صفوفه إنما يكون لتعميم أفكاره وزيادة فعاليته وانتشاره بين صفوف الشعب في المقام الأول، يلي ذلك إيمانه بالقضايا الاجتماعية ومن بينها المرأة، ومع ذلك فإن هذا الهدف لا يقف على رأس أولوياته لانشغاله بأمور عامة وأكثر إلحاحاً تتمثل في عملية التحرر والبناء.

ثامناً: آليات شغل النساء لمناصب داخل الحزب السياسي

فيما يتعلق بالآلية التي تشغل النساء فيها مناصب متقدمة في الأحزاب السياسية المختلفة، فقد تراوحت الآراء حول ذلك بين التعيين أو الانتخاب أو عن طريق التشاور داخل صفوف الحركة، فالسيد حسين العابد يرى بأن الطريقة التي تتولى النساء مناصب داخل حزبه هي الانتخابات، ويرى في تلك الطريقة الوسيلة المناسبة والصحيحة لتولي المرأة، لأن ذلك من شأنه أن يضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

أما الدكتورة نجاة فقد وصلت إلى مكانتها التنظيمية عن طريق الانتخابات الداخلية في صفوف الحركة، كما أن عضويتها لقائمة فتح حصلت عليها بعد إنتخابات داخلية في الحركة لإختيار مرشحها. وفي نفس السياق فإن السيدة سهام البرغوثي قد حصلت على منصبها كنائب أول للأمين العام عن طريق الانتخاب.

وتؤكد الدكتورة مريم بأن إختيارها ضمن قائمة حركة حماس حصل نتيجة لمشاورات داخلية أشبه بالانتخابات، ومن ثم تم ترشيح الأعضاء، وقد يحدث هذا بدون علم من أولئك الأشخاص استناداً إلى تعاليم الدين الإسلامي التي لا تعطي مثل تلك المناصب لطلابها.

الفصل الرابع نتائج وتوصيات

الفصل الرابع

نتائج وتوصيات

تم التركيز في هذا البحث على ضرورة التقصي حول الواقع الحزبي للمرأة الفلسطينية؛ ابتداء من إعادة النظر في مشاركتها السياسية بشكل عام؛ أخذاً بعين الاعتبار كافة المظاهر والممارسات والسلوكيات والعوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تمارس يومياً لرسم شكل وحدود المشاركة السياسية التي تعطى للمرأة الفلسطينية داخل مجتمعها.

تخصص هذا البحث تحديداً بواقع الأحزاب السياسية الفلسطينية والدور الذي تلعبه المرأة الفلسطينية داخل هذه الأحزاب، ومدى أهمية ومركزية هذا الدور وغيره بالنسبة للحزب، ولأجل الاستقصاء الكامل فقد تم الانطلاق بالموضوع ابتداءً بالعوامل السيسولوجية، عبر التطرق إلى الواقع الاجتماعي والسياسي والتاريخي، والتقصي لكافة المتغيرات التي ساهمت ولعبت دوراً جدياً في تحديد شكل الممارسة السياسية وبالتحديد هنا الدور الحزبي الذي تلعبه المرأة الفلسطينية داخل الأحزاب السياسية.

لذلك فقد تم العمل على رصد المتغيرات السياسية والاجتماعية والحزبية للأحزاب الفلسطينية نفسها، ومدى ارتباطها أو حتى انعكاسها عن الواقع الاجتماعي والسياسي، وبالتالي مساهمتها في إعطاء المرأة الفلسطينية الحق في المشاركة السياسية والحزبية داخل الأحزاب ضمن اطر ومحددات معينة أو العكس.

إن الإطلاع على نتائج البحث تثبت أن الفرضية البحثية التي بنى عليها، والتي ترى في الأحزاب السياسية مؤسسات اجتماعية تعزز وتعكس في داخلها وبيئتها الهيكلية والاجتماعية والثقافية قيم ومعتقدات المجتمع بمؤسساته المختلفة حول المرأة ودورها الذي يمكن أن تمارسه في المشاركة السياسية؛ فالأحزاب السياسية الفلسطينية نشأت في ظروف أقل ما توصف بأنها مختلفة عن الظروف والسياقات السياسية والاجتماعية التي تنشأ فيها المؤسسات الحزبية في مختلف دول العالم، ولطالما ارتبطت تلك النشأة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي الذي عانت منه القضية الفلسطينية على مدار قرن من الزمان، هذا الطرف الاستثنائي أثر على تلك الأحزاب السياسية بمختلف أبعادها وتوجهاتها وأنماطها وحتى في علاقتها التبادلية مع المجتمع، مما حدا بهذه الأحزاب بأن يحتل الهم الوطني والنضالي والثوري والتحرري قائمة أجندتها الحزبية، مقابل تجاهلها أو عدم التفاتها لأي من القضايا الاجتماعية لرؤيتها في فيها عدم أهمية أو إلحاح مقابل القضية السياسية، ومن بينها القضايا النسوية.

ولعل البعض يري في تلك الحالة الاستثنائية التي أحاطت بنشأة وتكون الأحزاب السياسية الفلسطينية؛ مبرراً قوياً لعدم أخذ تلك الأحزاب بالقضايا الاجتماعية على رأس أولوياتها أو من ضمن قضاياها النضالية، وقد يكون هذا التوجه مبرراً إلى حد ما، ولكن ذلك لا يعني أبداً أحقية الأحزاب في تجاهلها للقضايا الاجتماعية وعلى رأسها النسوية منها، خاصة وأن الحزب السياسي هو مؤسسة ذات علاقة تبادلية مع المجتمع بمؤسساته المختلفة، وبالتالي فإن قضاياها الاجتماعية يجب أن تكون أولوية عنده، مع مراعاة أن الهم السياسي العام هو السمة الغالبة

والجامعة في نفس الوقت، إلا أن ما يمس المجتمع لا بد وان بشكل أولوية أخرى لديه كان لا بد من أخذها بعين الاعتبار.

ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري دراسة واقع المرأة الفلسطينية داخل الأحزاب السياسية، سواء في تلك الفترة السابقة على نشأة السلطة الفلسطينية ١٩٩٣، أو بعد نشأتها، مع التركيز على تلك الفترة الأخيرة.

وقد مر هذا البحث بمراحل مختلفة، بدأت أواخرها بمراجعة لمجمل الأدبيات التي تناولت المرأة الفلسطينية وتواجدها داخل الأحزاب السياسية المختلفة، تلاها دراسة القانون الفلسطيني كعامل مهم في صياغة الدور المناط بالمرأة داخل الأحزاب السياسية، من حيث حماية حقوقها داخل هذه الأحزاب أو العكس، ومن ثم استطلاع تقييمي لرأي المرأة في الأحزاب السياسية وتفاعل تلك الأحزاب مع قضاياها وذلك عن طريق نوعين من البحث: الأول هو البحث الميداني عبر تعبئة استبيانات معدة سلفاً لبعض النساء الحزبيات، والثاني هو إجراء بعض المقابلات مع نساء فلسطينيات حزبيات يشغلن مواقع قيادية متقدمة في الأحزاب.

وقد هدف البحث منذ البداية إلى إثبات أو دحض فرضية معينة مفادها أن الحضور الحزبي النسوي الفلسطيني وبكافة أشكاله قد جاء منسجماً مع الدور الاجتماعي الذي تتولاه أصلاً، وقلماً اتخذت تلك الأحزاب السياسية أية إجراءات قانونية أو سياساتية لإعطاء المرأة حضوراً حقيقياً ومؤثراً في مستوى صنع القرار والفعل داخل هذه الأحزاب، وإنما جاءت تحركات تلك الأحزاب في معظمها انعكاساً للمجتمع وتنميته لادوار المرأة فيه.

لم يكن طرح مثل هذه الفرضية طرماً ارتجالياً بدون مسوغات حقيقية أشار إليها سابقاً العديد من الكتاب والمراقبين، فهؤلاء يرون بأن الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية كان دائماً انعكاساً لدورها الذي تتولاه عادة في المجتمع، وهو دور الأم والأخت والزوجة التي ترعى الرجل وتوازره، فجاء دورها في الحزب انعكاساً وتأكيداً وامتداداً لهذا الدور، فاستقطبت المرأة من قبل الحزب لتشكّل داعمًا ومؤازراً ومسهلاً أساسياً للثوار والسياسيين النشيطين من الذكور.

هذا الدور الذي أكدته أيضاً الدراسة التي بين أيدينا، جعل من المرأة هدفاً للأحزاب السياسية التي كانت ترى في المرأة أداة لعمل كل ما لا يملك الرجال المتفرغين للعمل الثوري وقتاً لعمله، أو تلك الأدوار التي يعجز الرجال عن القيام بها كإعارة الأطفال والمسنين مثلاً؛ وقد ساهم في محدودية الدور الذي تلعبه النساء في الأحزاب السياسية المختلفة عدة عوامل هي:

أولاً؛ البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، فقد ارتبطت نشأة الشعب الفلسطيني تاريخياً بالكثير من العوامل التي أثرت فيه مكونة البنية الاعتقادية والثقافية والحضارية له؛ المبنية أساساً على السلطة الأبوية، فالرجل في هذا المجتمع هو الأمر النهائي، والمرأة مواطن من الدرجة الثانية – إن صح التعبير، لها أدور في غالبيتها ثانوية، هذا الشكل البنائي للمجتمع الفلسطيني بقي هو ذاته في الأحزاب السياسية الفلسطينية المختلفة.

ثانياً؛ الحزب السياسي، وحصراً المرأة فيه بمهام معينة ومحددة، مساندة في معظمها، وتأتي رؤية تلك الأحزاب لهذه المهام من الواقع الذي تعيشه المرأة الفلسطينية، والمتأثر بالعادات والتقاليد التي ترى المكان الأنسب للمرأة هو خلف الرجل، وينظر إليها على أنها الضلع الضعيف الذي يجب حمايته ولا ينبغي تعريضه لأي نوع من المخاطر، فعمل الحزب على تعزيز هذا التوجه،

وزاد في ذلك بأن خلق لها جسماً خاصاً بها داخله لتعمل النساء من خلاله؛ مما ساهم في فرض قيود عليها، هذا طبعاً مع بعض الإستثناءات التي لا يمكن تعميمها أمثال دلال المغربي وليلى خالد.

ثالثاً؛ المرأة نفسها، وضعت المرأة قيوداً على ذاتها مرتضية بذلك الدور الذي أنيط بها، فمع مرور الوقت أصبحت المرأة مقتنعة بهذا الدور، ولم تحاول في الكثير من الأحيان الخروج عليه أو المطالبة بدور أكبر، ومع ذلك فتلك ليست قاعدة عامة يمكن تعميمها، ذلك أن النساء في بعض الأحزاب السياسية ملكن زمام الأمور وأصبح لهن القدرة على رسم سياسات الحزب وتوجهاته.

وإلى جانب هذه العوامل هناك عوامل أخرى ساهمت في تعزيز محدودية الدور الذي تلعبه المرأة الفلسطينية وأهم تلك العوامل، عامل الإحتلال، إلى جانب الظروف السياسية والاقتصادية التي عادة ما تؤثر على المجتمع ككل وليس المرأة فحسب.

كل تلك العوامل حاولنا من خلال هذا البحث إلقاء نظرة عليها، وقد ترتب على هذا البحث أيضاً مجموعة من النتائج أهمها:

- تكون النظام الجنسي في المجتمع ناتج عن تفاعل ثلاثة متغيرات رئيسية فيه مترابطة معه وهي: «العمل» أو تقسيم الأدوار داخل المجتمع، و«القوة»، و«العلاقات»، وتكون نتيجة تفاعل تلك المتغيرات إعادة بناء للعلاقات الجنسية وذلك عبر رسم الحدود والقيود عليها.
- يعتبر دور المرأة الفلسطينية في الأحزاب الفلسطينية الحالية دوراً مسانداً للرجل، ويعد امتداداً لدورها الأمومي والأنثوي، وقد ساهم في ذلك رغبة المرأة في الاختباء وراء الرجل ونظرتها لدورها السياسي والذي ترى فيه دوراً «طبيعياً» تؤديه أثناء الأزمات وتضطر له، مع قلة المساحة المتوافرة للمرأة وشح الاهتمام بهذا الدور من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية ككل.
- نشأت الأحزاب السياسية الفلسطينية في ظروف غير طبيعية واستثنائية، منعتها من ممارسة عملها إلا تحت غطاء السرية؛ في الداخل أو في الخارج، ففي الداخل كان الإحتلال لها في المرصاد، وفي الخارج هروبا من بطش بعض الأنظمة الإقليمية، وهذا النمط من العمل أدى إلى تجاهلها للعديد من القوانين والشروط الداخلية التي لا بد من تطبيقها داخل الحزب، أضف إلى أن الاستثنائية انعكست على أهداف وتوجهات الأحزاب وما سعت إلى تحقيقه، فالأحزاب التي نشأت بهدف دحر الإحتلال ستكون أجندها مركزة على الهدف الوطني التحرري الثوري، بعيداً عن غيره من القضايا.
- هناك عدة عوامل تدفع النساء إلى الإنضمام للأحزاب السياسية المختلفة، وأهم تلك العوامل الإيمان بأفكار الحزب، إلى جانب تبنيه للقضايا النسوية، من غير أن ننسى تأثير العائلة، كل هذا إلى جانب الأسباب الاقتصادية أو النفعية.
- إن الغالبية العظمى من النساء الحزبيات ينتمين إلى تلك الأحزاب بشكل فردي سواء بمبادرة شخصية منهن أو عبر طرف ثالث، وهذا يثبت بأنه لا برامج واضحة للأحزاب السياسية

المختلفة تتبنى عملية تجنيد المرأة داخل صفوفها.

- تكمن اهتمامات النساء في انضمامهن للأحزاب السياسية في إثبات القدرة على التحمل بالمسؤولية، ويليها التوعية في القضايا النسوية، وأخيراً التنظير لمبادئ الحزب وأفكاره.
- لم تعد الأحزاب السياسية في معظمها تقوم بدور تنويري في المجتمع، بمعنى أن تلك الأحزاب لم تعد تشكل أداة تغيير داخل المجتمع ولا تحفز على الحراك الاجتماعي وغيره من القضايا الاجتماعية المطلوبة، فلم تأخذ مثلاً القضايا النسوية كقضايا خاصة فيها؛ فأقصى ما تقوم به هو التعاطف مع هذه القضية، ولكنها في النهاية ليست قضيتها.
- قلّة عدد النساء المنصوبات تحت راية الأحزاب السياسية المختلفة قلل من قدرتهن على التأثير في تلك الأحزاب بالإضافة إلى قدرتهن على رسم سياسات أو خطط عمل داخل الأحزاب السياسية.
- إن غالبية النساء اللواتي يشغل مناصب معنية داخل أحزابهن، إنما يشغلنها عن طريق التعيين، لا عن طريق الانتخاب، فقد أشار البحث الميداني إلى أن ١١ امرأة ممن تمت مقابلتهن يشغلن مواقع معينة داخل أحزابهن، أكثر من نصفهن تم تعيينهن في تلك المواقع.
- وفي مقابل تلك النتائج السابق إليها فقد خرجت هذه الدراسة بجملة من الرسائل الموجهة إلى المجتمع والأحزاب والسلطة والمرأة نرى فيها ضوءاً في آخر النفق قد تساهم إلى حد ما في إعادة صياغة معادلة وجود المرأة في الأحزاب السياسية المختلفة، وهذه الرسائل هي:

أولاً: إلى المجتمع الفلسطيني:

- العمل على التغيير في أنماط التنشئة الاجتماعية التي تُمارس على الأفراد منذ الصغر، والتي تساهم في تقسيم الأدوار بناء على غاية المؤسسة الأبوية، من خلال البرامج الثقافية والتوجهات والأدوات الاجتماعية؛ عبر التأثير على ضرورة محاكاة التراث الحضاري والاجتماعي للعصر ومتطلباته.
- الحد من استمرارية حصر المرأة الفلسطينية داخل ادوار اجتماعية معينة، ومنعها أو مقاومة رغبتها في ممارسة غيرها من الأدوار الاجتماعية التي طالما حُجبت عنها.
- دعم المرأة وتشجيعها ومساندتها في كافة الأدوار الاجتماعية التي ترغب في ممارستها؛ انطلاقاً من حقها في الاختيار والقرار كأحد أفراد المجتمع.
- التوقف عن ترسيم وتحديد الأدوار وأشكالها وأنماطها التي يتوجب على المرأة لعبها، وان يترك لها حرية الاختيار في ممارسة الدور الاجتماعي الذي ترتئيه بناء على كفاءتها فقط.

ثانياً: إلى السلطة الفلسطينية:

- إيجاد قانون أحزاب عصري ومتفهم لأهمية الوجود النسوي داخل الأحزاب السياسية، فيجب أن يشتمل هذا القانون على ضرورة وجود عنصر نسوي وينسب عادلة داخل هيئات الأحزاب المختلفة ابتداءً من مكاتبها السياسية وصولاً إلى أدنى هيئاتها، أضف إلى ذلك ضرورة تكريس مبدأ الانتخابات الدورية لهذه الهيئات.
- اعتماد النظام النسبي الكامل في النظام الانتخابي، كون هذا النظام أكثر عدالة ويساعد في تمثيل جميع فئات المجتمع، أضف إلى ذلك ضرورة أن يتم تقليل نسبة الحسم، حتى يتم ضمان وصول أكبر قدر ممكن من فئات وشرائح المجتمع.
- إنتاج برامج توعوية توجه للنساء الفلسطينيات وفي جميع أماكن تواجدهن تعرفهن بحقوقهن السياسية والحزبية، وتوجيههن إلى دخول معترك الحياة الحزبية، وهو الأمر الذي يعزز من التواجد النسوي في تلك الأحزاب وبالتالي يقوي من قدرتهن على التغيير داخله.
- إنشاء صناديق تمويل وإفراض خاصة بالأغراض الانتخابية والحزبية، فتعمل تلك الصناديق على تمويل النساء المرشحات سواء ألك اللواتي يترشحن بصفة شخصية أو اللواتي يترشحن عن طريق أحزابهن إلا أن الدعاية قد تكون غير كافية.

ثالثاً: إلى الأحزاب السياسية الفلسطينية:

- على الأحزاب السياسية الفلسطينية ضرورة مراجعة أجندتها الحزبية وترتيب أولوياتها من القضايا الاجتماعية والسياسية والوطنية.
- أن تعيد النظر في الدور المناط بها لعبه داخل المجتمع، وما هي شكل العلاقة التفاعلية التي تسعى إلى تعزيزها وتطويرها مع المجتمع.
- أن تقوم الأحزاب الفلسطينية بالوعي إلى ضرورة عدم انسياقها أو تساوقها مع القيم والممارسات الاجتماعية السائدة، وان لا تكون مجرد مؤسسات لا تختلف عن أي من المؤسسات الاجتماعية الأخرى من حيث تقسيم الأدوار ومواقع الأفراد داخلها.
- العمل على إعادة تنظيم هيكلتها وأنظمتها الداخلية بهدف كسر تعزيزها للأدوار التقليدية للمرأة الفلسطينية، ولإعادة تقسيم الأدوار والمواقع ما بين أعضائها بعيداً عن المعتقدات والتقاليد الاجتماعية.
- أن تؤسس الأحزاب رؤية وأجندة جديدة حول المرأة الفلسطينية، والآلية التي يمكن أن تستوعبها فيها كفرد ليس ممنوعاً عنه أي من الأدوار والممارسات بناء على جنسه؛ وإنما المعيار هو الكفاءة.

- على الأحزاب السياسية العمل على إعادة تأهيل كوادرها النسوية وفسح المجال لها داخل الحزب لممارسة ادوار رئيسية وقيادية.
- تطوير برامج حزبية تهدف إلى استقطاب الكادر النسوي للحزب وتعزيز الكوادر الموجودة.

رابعاً: إلى المرأة الفلسطينية نفسها:

- على المرأة الفلسطينية أن لا تقبل بالأدوار التقليدية والمساندة لدور الرجل باعتبارها الأدوار الوحيدة الذي تتمكن من القيام بها.
- على المرأة الفلسطينية أن ترى في نفسها قائدة وصانعة قرار داخل الحزب إن ارتأت ذلك وتوفرت لديها الكفاءة والخبرة.
- أن تشكل جسماً نسوياً واحداً داخل الأحزاب يمكنها من المضي قدماً في تغيير أدوارها الحزبية من ادوار مساندة ومساعدة وهامشية إلى ادوار مركزية وأساسية.
- أن تنتبه إلى ضرورة الكف في التعامل مع الأمور على اعتبار أن هذه هي طبائعها، والعمل على الدعم باتجاه تغيير هذه الطبائع إلى أخرى تحتل المرأة فيها دوراً أساسياً ومحورياً وجوهرياً في مركز هذا الفعل.

المراجع

1. نزال، ريماء كنانة. المرأة والانتخابات المحلية: قصص نجاح، الطبعة الأولى، مفتاح، القدس، 2006.
2. جاد، إصلاح. مشاركة المرأة السياسية الرسمية وغير الرسمية في النضال الفلسطيني. دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية.
3. جاد، إصلاح. نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2008.
4. جامبل، سارة. النسوية وما بعد النسوية. ترجمة احمد الشافعي، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، 2002.
5. روبتهام، شيلا. الثورة وتحرر المرأة. ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، ط2، 1979.
6. حامد، نصر ابو زيد. دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة. المركز الثقافي العربي، ط3، 2004.
7. جاد الله، حنين. التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين: 1996 - 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2007.
8. هلال، جميل. تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الديمقراطية الفلسطينية الى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مركز الاردن الجديد للدراسات، 2002.
9. محمود، فاطمة بابكر. المرأة الإفريقية بين الإرث والحضارة. دار كمبردج للنشر، كيمبرج، ط1، 2002.
10. هولت، ماريلا. النساء في فلسطين المعاصرة، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA)، القدس، 1996.
11. صايغ، روز ماري. الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة. مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1997.
12. غدنز، انتوني. علم الاجتماع: مع مدخلان عربية. ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.
13. سريده عبد حسين. "الحقوق السياسية والعامه للمرأة الفلسطينية" تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، 85-64. القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي، 2001.
14. عوكل، طلال. «المرأة والحزب السياسي». تسامح، 73-67، رام الله، حزيران، 2004.
15. اللبدي، فدوى. المرأة وميدان العمل السياسي. دورية دراسات المرأة، معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت. المجلد(2)، 73-58، رام الله، 2004.

16. جاد، اصلاح. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن، المرأة والسياسة. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت 2000.
17. عبد الهادي، فيحاء. أدوار المرأة السياسية في الثلاثينات والأربعينات. مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق-اليونسكو، رام الله، 2005.
18. الغميني، زينب. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: بين الواقع والطموح. مركز شؤون المرأة. غزة.
19. عوض، طالب وشبيب، سميح. الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية. مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، 2006.
20. الخليلي، غازي. المرأة الفلسطينية والثورة، الطبعة الثانية، دار الأسوار، عكا، 1981.
21. هلال، جميل. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني. مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، رام الله، 2006.
22. بشارت، مصطفى. المسألة داخل الفصائل والأحزاب الفلسطينية: حزب فدا مثالا، تسامح، ع 22، رام الله، 2008.
23. أبو العطاء، ناصر و محيسن، تيسير. النظام الحزبي الفلسطيني: أزمة الهوية أم إخفاق في الممارسة السياسية؟ رؤية تحليلية. تسامح، ع22، رام الله، 2008.
24. كتانة، ريماء. المرأة والانتخابات المحلية، قصص نجاح. منشورات مفتاح، رام الله، 2006.
25. الجريدة الرسمية الأردنية. «قانون الأحزاب السياسية رقم 15 لسنة 1955». 4 3، 1955، الإصدار 1223: 278.
26. السلطة الفلسطينية. «القانون الأساس المعدل.» الوقائع الفلسطينية، 19 3، 2003، الإصدار عدد خاص: 5.
27. السلطة الفلسطينية. «قانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات.» الوقائع الفلسطينية، 11 12، 1995، الإصدار 8: 7.
28. السلطة الفلسطينية. «قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات.» الوقائع الفلسطينية، 8 8، 2005، الإصدار 57: 8.
29. السلطة الفلسطينية. «قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.» الوقائع الفلسطينية، 9 9، 2007، الإصدار 72: 2.
30. السلطة الفلسطينية. «مرسوم رئاسي رقم (6) 1995 بشأن الانتخابات.» الوقائع الفلسطينية، 11 12، 1995، الإصدار 10: 14.
31. Kuttab, Eileen. Palestinian Women in the Intefada. Arabstudies Quarterly, 1989.
32. Millet, Kate: Sexual Politics, New York, Avon Books, 1971.

المقابلات:

1. مقابلة أجرت مع السيدة ليلى خالد في عام 1993، حررت في ايلول من العام 2008، الباحثة جيهان (وثيقة محفوظة لدى مركز المرأة للبحث والتوثيق).
2. مقابلة أجرت مع السيدة منى المصري في عام 1993، حررت في ايلول من العام 2008، الباحثة جيهان (وثيقة محفوظة لدى مركز المرأة للبحث والتوثيق).
3. مقابلة أجريت مع السيدة سهام البرغوثي النائب الأول للأمين العام لحزب "فدا" في 12/3/2009 في مقر الحزب في مدينة رام الله في عمارة الإريزونا.
4. مقابلة أجريت مع السيد حسين رجا العابد عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير العربية في 15/4/2009 في مقر عمله فيرام الله في وزارة العمل.
5. مقابلة أجريت مع السيدة زهيرة كمال يوم الثلاثاء الموافق لـ 23/12/2008 الساعة الرابعة من بعد الظهر في مكتبها في البيرة.
6. مقابلة أجريت مع الدكتورة نجاة أبو بكر في يوم الأحد الموافق لـ 26/4/2009 في منزلها في مدينة رام الله.
7. مقابلة أجريت مع الدكتورة مريم صالح في يوم الأحد الموافق لـ 10/5/2009 مكتبها في مدينة رام الله.

المجلات:

- وجد مقتبس في: رحال، عمر. 2004، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، تسامح، ع 5، ص9.

الانترنت:

1. مناع ، هيثم، المواطن الحديث، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B4918992-CA9A-4E03-A7B2-42D822B42FB5.htm>.
2. مركز القدس للدراسات السياسية. "دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية". 7، 2007. <http://www.alqudscenter.org/uploads/ST.WPP.07.07.pdf>
3. منظمة مؤتمر العالم الإسلامي. "إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام". 5، 8، 1990. www.nchr.org.eg/docs/doc35.pdf (تاريخ الوصول 11 2، 2009).
4. وحيد عبد المجيد. المرأة العربية والمشاركة السياسية - حقيقت وأراء. 2008. <http://www.awapp.org/wmprint.php?ArtID=2535> (تاريخ الوصول 11 2، 2009).
5. محمد جمال عرفة. لماذا لا تشارك المرأة المصرية في الحياة السياسية. 2006. http://www.asyeh.com/asyeh_world.php?action=showpost&id=108 (تاريخ الوصول 11 2، 2009).
6. لجنة الانتخابات المركزية. "تقرير الانتخابات العامة 1996". لجنة الانتخابات المركزية

1. فلسطين. 2002. http://www.elections.ps/pdf/Final_Report_General_Elections_1996_Part1_AR.pdf (تاريخ الوصول 11 2 2009).
2. "الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب". 1981. <http://www.aihr.org/tn/arabic/convinter/Conventions/tachriaat/africa1981OK.pdf> (تاريخ الوصول 11 2 2009).
3. اليونيسيف. سيداو. 2009. http://www.unicef.org/jordan/arabic/resources_1568.html (تاريخ الوصول 11 2 2009).
4. أمان. 2008. <http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID=19528> (تاريخ الوصول 11 2 2009).
5. الأمم المتحدة. "إنفاذية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة". 12 18 1979. www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf (تاريخ الوصول 11 2 2009).
6. —. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. 1948. <http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm> (تاريخ الوصول 11 2 2009).
7. —. "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". 12 16 1966. www.unicef.org/arabic/why/files/ccpr_arabic.pdf (تاريخ الوصول 11 2 2009).
8. الإخوان المسلمون، <http://www.ikhwanonline.org/data/baralman2005/program.htm>، تاريخ الزيارة، 25/5/2009.
9. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، <http://pflp2.jeeran.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9%202.doc>، تاريخ الزيارة 25/5/2009.
10. الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، <http://www.fida.ps/internal/internal.html>، تاريخ الزيارة 25/5/2009.
11. مركز التخطيط الفلسطيني، http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_28.htm بتاريخ 8/6/2009.
12. المبادرة الوطنية الفلسطينية، <http://www.almubadara.org/new/details.php?id=2715> بتاريخ 8/6/2009.

ملاحق

الملحق رقم (١): ملاحظات حول البحث الميداني

هدف البحث الميداني إلى إثبات الفرضيات التي إنطلق منها، وذلك للتحقق منها من خلال رصد توجهات بعض النساء في بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ممن ينتمين إلى أحزاب سياسية، وقد تم الإستعانة بباحث ميداني واحد ليتولى مهمة تعبئة الإستبانات المعدة لهذا الغرض التي قام فريق البحث بإعدادها وتدريب الباحث عليها، كما قام فريق البحث بعد إنتهاء المقابلات بتفريغ بياناتها وتحليلها إحصائياً.

وقد أعد فريق البحث قائمة بالعديد من المؤسسات الموجودة في مدينة رام الله لتكون قاعدة الإنطلاق في تعبئة الإستمارات، وقد نتج عن ذلك تعبئة خمسة عشر إستمارة جلها لأعضاء في حركة فتح، حيث بلغ عدد تلك الإستمارات عشرة إستمارات، والبقية لأحزاب أخرى.

وقد واجهت عملية البحث الميداني صعوبات مهمة، يقف على رأسها ضيق الوقت، وقلة الإمكانيات المادية والبشرية، وإضافة إلى ذلك رفض العديد من النساء في المؤسسات التي تم إعداد القائمة فيها من قبل تعبئة الإستبانة، إضافة إلى أن أغلب الإستبانات التي تم تعبئتها تعود لأعضاء في حركة فتح، وهو ما يضعف من قدرتنا على رصد الوضع في بقية الأحزاب.

وبسبب الإشكاليات التي عانى منها البحث الميداني فقد رأينا عدم قدرة البحث الميداني على وصف الواقع كما هو، فلا ندعي بأن نتيجة البحث الميداني تعكس الحال بالضبط كما هو موجود في الأحزاب، لذلك فقد إكتفينا بأخذ بعض المؤشرات التي تتعلق بسلوك الأحزاب والنساء داخلها، من دون أن نحمل الوضع أكثر مما يحتمل، تاركين الأمر لأبحاث قادمة تتوسع في نقاط معينة لتعطي صورة أوضح.

الملحق رقم (٢): الإستبانة

رقم الإستبانة:..... تاريخ تعبئة الاستبانة.....
المكان:..... وقت تعبئة الإستبانة: من إلى
إسم الباحث

الإسم:

مكان الإقامة: ١. مدينة ٢. قرية ٣. مخيم

الإنتماء السياسي:.....

المستوى التعليمي:.....

1 - هل أنت عضو في أي من هيئات الحزب؟

نعم
لا

2 - ما هي الآلية التي شغلت بها هذا المنصب داخل الحزب؟

إنتخابات داخلية
تعيين

ما هي الأسباب والدوافع التي لعبت دورا في انضمامك لهذا الحزب دون الأحزاب الأخرى؟

1- أسباب إعتقادية

موافق بشدة موافق أعارض بشدة

2- أسباب إقتصادية

موافق بشدة موافق أعارض بشدة

3- أسباب إجتماعية

موافق بشدة موافق أعارض بشدة

4- حساسية ذلك الحزب للقضايا النسوية

موافق بشدة موافق أعارض بشدة

5- قدرة الحزب على التغيير

موافق بشدة موافق أعارض بشدة

6- عوامل أخرى:.....

كيف أصبحت عضواً في ذلك الحزب؟

1- مبادرة شخصية

موافق بشدة موافق معارض معارض بشدة

2- عن طريق صديق

موافق بشدة موافق معارض معارض بشدة

3- مبادرة من الحزب

موافق بشدة موافق معارض معارض بشدة

4- غير ذلك (أذكرها)

1- ما هو تقييمك لحساسية حزبك تجاه القضايا النسوية؟

حساس جدا حساس غير حساس غير حساس جدا

2- ما مدى حريتك في العمل داخل هذا الحزب؟

حرية كاملة مقيدة معدومة

3- ما مدى تفهم أعضاء حزبك لوجودك داخل الحزب؟

متحمسين معارضين متوسط تختلف بحسب الحالة

4- هل كنت صانعة قرار داخل الحزب؟

موافق بشدة موافق معارض معارض بشدة

5- هل كنت تتعرضين لضغوطات معينة داخل الحزب لإتخاذ قرار معين.

موافق بشدة موافق معارض معارض بشدة

6- هل تم إستثنائك من أي من نشاطات الحزب أو من هيئاته القيادية كونك امرأة؟

نعم لا

7- هل كان لك أي دور في رسم سياسيات الحزب تجاه قضايا معينة؟

نعم لا

من وجهة نظرك أين تكمن أهمية وجود المرأة داخل الحزب السياسي؟

1- إثبات قدرة المرأة على التحمل بالمسؤولية

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

2- التوعية بالقضايا النسوية

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

3- الدفاع والتنظير لمبادئ الحزب

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

4- يرجى ذكر الأهمية حسب الترتيب من الأهم فالأقل أهمية:.....

ما هي أولوية النساء داخل الأحزاب السياسية؟

1- الدفاع عن الحزب وأفكاره

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

2- الدفاع عن القضايا النسوية

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

3- أخرى:.....

ما هي الصعوبات التي تواجهها النساء داخل الأحزاب السياسية؟

1- عدم تفهم الرجال لوجود النساء داخل الأحزاب

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

2- عدم تفهم الحزب للقضايا النسوية

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

3- قلة عدد النساء داخل الأحزاب مما يقلل من وزنه

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

4- سيطرة الرجال على الحزب

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

5- سلبية النساء

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

أخرى:

كيف ترين الطريقة المثلى لمعالجة ضعف التأثير النسوي داخل الأحزاب

1- ترك الأمر للأحزاب السياسية لتقرر معالجة هذا الخلل

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

2- النص على دمج النساء في الحزب وهيئاته القيادية من خلال قانون تضعه الدولة كنظام الكوطة مثلاً

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

3- دفع النساء إلى الإنضمام إلى الأحزاب السياسية لزيادة عددهن

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

4- اللجوء إلى مؤسسات حقوق الإنسان للمطالبة بالتأثير على الأحزاب

موافق بشدة موافق أعارض أعارض بشدة

أخرى:

1- هل هناك هيئات نسوية خاصة داخل الحزب؟

نعم لا

2- هل من الممكن أن تعمل المرأة داخل الحزب في هيئات غير تلك المخصصة للنساء؟

نعم لا

3- هل يشجع الحزب إنضمام النساء إلى تلك الهيئات غير المخصصة للنساء؟

نعم لا

ما هي أهداف الحزب من وراء تجنيد النساء في صفوفه؟

1- توسيع قاعدة عضويته

موافق بشدة موافق أعارض موافق أعارض بشدة

2- إيمانه بالقضايا النسوية

موافق بشدة موافق أعارض موافق أعارض بشدة

3- تعميم أفكاره ومبادئه

موافق بشدة موافق أعارض موافق أعارض بشدة

4- الإستفادة من قدرة النساء على ممارسة بعض الأعمال كالنشاطات الإجتماعية التي تخدم الحزب

موافق بشدة موافق أعارض موافق أعارض بشدة

5- أخرى:

هل أنت راضية عن وجودك في الحزب الآن؟

نعم لا

لماذا:

الجدول رقم (١)

أسباب الإنتماء للأحزاب السياسية

المتغير الرئيسي	المتغير الفرعي	التكرار
أسباب إعتقادية	موافق	١٠
	غير ذلك	٥
أسباب إقتصادية	موافق	٥
	غير موافق	١٠
أسباب إجتماعية	موافق	١٢
	غير موافق	٣
حساسية الحزب تجاه القضايا النسوية	موافق	١٠
	غير موافق	٥
القدرة على التغيير	موافق	١٢
	غير موافق	٣

الجدول (٢):

الطريقة التي إنضمت بها النساء إلى الحزب السياسي

المتغير الرئيسي	المتغير الفرعي	التكرار
مبادرة شخصية	موافق	١٢
	غير ذلك	٣
عن طريق صديق	موافق	٣
	غير موافق	١٢
مبادرة من الحزب	موافق	٨
	غير موافق	٧

الجدول (٣):

معايير حرية الحركة للنساء داخل الأحزاب السياسية

المتغير الفرعي	المتغير الرئيسي	التكرار
حساس	تقييم حساسية الحزب تجاه القضايا النسوية	١٤
غير حساس		١
حرية مطلقة	حرية العمل داخل الحزب	٦
مقيدة		٩
متفهمين	تفهم أعضاء الحزب لوجود مرأة ضمن أطر الحزب	٥
متوسطة		٩
معارضين		١
موافق	صناعة قرار داخل الأطر الحزبية	٧
غير موافق		٨
موافق	التعرض لضغوطات داخل الحزب لإتخاذ قرارات معينة	٦
غير موافق		٩
موافق	الإستثناء من نشاطات الحزب أو من هيئاته بسبب الجنس	٣
غير موافق		١١
غير ذلك	القدرة على رسم سياسات الحزب	١
موافق		٦
غير موافق		٨
غير ذلك		١

الجدول (٤):

أهمية وجود المرأة في الأحزاب السياسية

المتغير الفرعي	المتغير الرئيسي	التكرار
موافق	إثبات القدرة على التحمل بالمسؤولية	١٤
غير ذلك		١
موافق	التوعية بالقضايا النسوية	١٥
غير موافق		٠
موافق	الدعوة لمبادئ الحزب	١٣
غير موافق		٢

الجدول (٥):

الصعوبات التي تواجهها النساء داخل الأحزاب

المتغير الفرعي	المتغير الرئيسي	التكرار
موافق	عدم تفهم الرجال لوجود المرأة داخل الحزب	٩
غير ذلك		٦
موافق	عدم تفهم الحزب للقضايا النسوية	٧
غير موافق		٨
موافق	قلة عدد النساء المنخرطات في العمل الحزبي	١١
غير موافق		٤
موافق	السيطرة الذكورية داخل الأحزاب	١٢
غير موافق		٣
موافق	سلبية النساء	٨
غير موافق		٧

الجدول (٦):

الطريقة المثلى لمعالجة ضعف التأثير النسوي داخل الأحزاب

المتغير الفرعي	المتغير الرئيسي	التكرار
موافق	ترك الأمر للأحزاب السياسية لتقرر ذلك	٧
غير موافق		٨
موافق	الحل القانوني	١٣
غير موافق		٢
موافق	دفع النساء للانضمام للأحزاب السياسية	١٢
غير موافق		٣
موافق	الإلتجاء لمؤسسات حقوقية	١٠
غير موافق		٥

الجدول (٧):

أهداف الحزب من وراء تجنيد نساء في صفوفه

المتغير الفرعي	المتغير الرئيسي	التكرار
موافق بشدة	توسيع قاعدة عضويته	٦
موافق		٥
غير موافق		٤
موافق بشدة	إيمانه بالقضايا النسوية	٤
موافق		٦
غير موافق		٥
موافق بشدة	تعميم أفكاره	٢
موافق		١٠
غير موافق		٣
موافق بشدة	الإفادة من قدرة النساء في بعض المجالات	٤
موافق		٨
غير موافق		٣